

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

هوامش على تاريخ الكويت

تأليف
د. يعقوب يوسف الفنيم

سلسلة الإصدارات الخاصة
(سلسلة علمية)
العدد (٦١)

الكويت - ٢٠٢٣م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

هوامش على تاريخ الكويت

تأليف
د. يعقوب يوسف الفنيم

سلسلة الإصدارات الخاصة

(سلسلة علمية)

العدد ٦١

الكويت
٢٠٢٣م

**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

أ.د. عثمان حمود الخضر

القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ.د. فيصل أبو صليب

مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري

أمين عام الجامعة بالإناة
عضو مجلس إدارة المركز

أ.د. عبد الله محمد الهاجري

القائم بأعمال عميد القبول والتسجيل
عضو مجلس إدارة المركز

أ.د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ.د. عبید سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)

الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

مدير المركز
أ. د. فيصل أبو صليب

إشراف و مراجعة
أ. وضه محمد الشلال
رئيس قسم البحوث والدراسات

الهيئة الاستشارية
د. محمد بدرى عيد

التدقيق اللغوي
شيخة عبد الرحمن الموسوي

التنسيق والمناخ
ميرفت الزيني

دعاء صابر

إخراج فني ومناخ خارجية
محمد محمد فاضل عبيد

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٣م

تمهيد

تشكل كتابة تاريخ دولة ما وتتبع أحداثه المهمة والمؤثرة أحد أهم عوامل التقدم والرقي للأمم والشعوب، لما توفره من إسهامات وتراكمات معلوماتية، وما تستخلصه من دروس وعبر من الماضي تساهم في حسن إدارة الحاضر والولوج الآمن إلى مستقبل مزدهر.

في ضوء ذلك، يخصص مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية هذا العدد الجديد من سلسلة (الإصدارات الخاصة) لتسليط الضوء على بعض جوانب تاريخ دولة الكويت، وأحداثه، تحت عنوان: (هوامش على تاريخ الكويت).

ويعرض الإصدار إلى العديد من المحطات المهمة في مسيرة دولة الكويت التاريخية الزاخرة، بما في ذلك الحديث عن الغوص والصيف وشهر رمضان قديماً، والتراث الشعبي الأصيل والمكتبات العامة.

كما يتناول أنظمة الإدارة الحكومية في دولة الكويت، واكتشاف النفط، ودور الكويت في دعم التنمية المستدامة تاريخياً.

ولم يفت الإصدار أن يخصص جزءاً مهماً للحديث عن «أبوالدستور» الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم - رحمه الله.

مدير المركز
أ. د. فيصل أبو صليب

رقم الصفحة	الموضوع
١١	- تقديم.....
١٥	- الاستقلال.. تطلعات وطن.....
٢٥	- في اليوم الثاني من شهر أغسطس ١٩٩٠م.....
٣٤	- أبو الدستور.....
٤٥	- من ماضي الكويت (١).....
٥٥	- من ماضي الكويت (٢).....
٦٧	- دور الكويت في دعم التنمية المستدامة.....
٨٣	- أنظمة الإدارة الحكومية في الكويت.....
٩٣	- صيف الكويت في ماضيها.....
١٠٠	- الغوص قديماً.....
١٠٧	- الكويت والحاجة إلى الماء.....
١٢١	- رمضان في كويت أمس.....
١٣٠	- الشاي في الكويت.....
١٤٠	- التموين في الكويت.....
١٤٥	- التراث الشعبي ينبوع الثقافة.....
١٥٣	- المكتبات العامة في الكويت قديماً وحديثاً.....
١٦٠	- الفصاحة العربية في اللهجة الكويتية.....
١٧٢	- الإشراف في الأمثال الكويتية.....
١٨٢	- الكويت والنفط.....
١٨٩	- ختام.....

تقديم

لا يُسجّل هذا الكتاب تاريخ الكويت وفق ما يعرف عادة في كتب التاريخ من حيث تسلسل الأحداث، وحكاية الماضي، فهذا غير مقصود، ولذا فإن قارئه لن يجد ما يريده إن كان راغباً في دراسة التاريخ الكويتي من البداية إلى النهاية. ولكن ما سوف يقدم هنا في هذا الكتاب ليس إلا هوامش تذكر حول بعض الأحداث التي مرت ببلادنا، ولكن الحديث - عنها - كما سبق - كان غير كاف لأسباب تتعلق بظروف الكتاب الذين تصدّوا لكتابة تاريخ وطننا وقت كتابهم له. وهم معذورون في ذلك، إذ لم تكن بين أيديهم الوثائق التي نجدها اليوم، ولم يكن لهم اطلاع على تقارير الزوار الأجانب، وبعضهم من الدبلوماسيين الذين يمثلون دولهم عندما زاروا المنطقة وكان لهم مرور بالكويت، فكتبوا تقارير وافية عن مشاهداتهم.

ومن أجل ذلك فإن هذا الكتاب سوف يضم هوامش تضاف إلى ما سبق ذكره في كتب التاريخ الكويتي، وفي هذه الهوامش إيضاح لبعض ما ذكر. أو إضافة إليه. ها هنا مراجعة لخطوات تاريخ الكويت، ومحاولة يتم بها ملء الفراغات التي نجمت عن تلك الأسباب فتركت بعض المعلومات معلقة. وقد يكون فيما سوف يذكر هنا فتح للمجال أمام عدد آخر من الباحثين الذين يمعنون النظر في تتبعهم لحركة تاريخنا، ويواصلون التدقيق فيما جرى من أحداث في سياق ذلك التاريخ. بعد أن يعودوا إلى ما لم يتمكن الأولون من الاطلاع عليه من الوثائق.

لقد كان الدافع إلى تقديم هذه المباحث التي تُرى في هذا الكتاب هو أن ما قدمت كتابته من تاريخ الكويت منذ بدء تدوينه لا يزال في حاجة إلى مزيد من المعلومات حتى نحصل منه على الفائدة المرجوة. وليس في هذا الكتاب إلا ما يدل على بعض النقاط التي يمكن الانطلاق منها إلى تحقيق المراد، وهو تغطية النقص المشار إليه.

إذن فهذا الكتاب إنما يعالج زوايا من تاريخ بلادنا؛ إما أنها كتبت فيما مضى بإيجاز شديد، أو أنها لم تُذكر أصلاً لأسباب خارجة عن إرادة الكتاب الذين سبقوا، مع يقيننا أن لهم فضل سبق. وسوف يرى القارئ هنا أن هذه الهوامش تعالج بعض ما يحتاج إلى إيضاح، أو مزيد من المعلومات. وهي - أيضاً - كما سوف يستبين فيما يأتي منها لا تتناول جانباً محدداً، فهي متعددة الجوانب مُتَشَعِّبَة الموضوعات. ولكنها تجتمع على أمر واحد هو أنها تُقَدِّم ملامح من تاريخ الكويت السياسي والاجتماعي على الصورة العامة التي يمكنها أن تُغَطِّي حاجة من يريد الإلمام بما لم يجده - ربما - في مكان آخر.

هذا ولا أملك الادعاء بأن كل ما جاء في صفحات هذا الكتاب هو كل ما يجب العلم به، ولكن الأمر لا يعدو أن يكون محاولة تؤدي إلى هوامش على التاريخ. أما الدراسة الكاملة فينبغي أن يكون لها كتاب شامل يُغَطِّي كافة الجوانب التي نراها متناثرة في عدة كتب منها القديم ومنها الحديث.

والأمل المعقود - اليوم - على أبناء الكويت الذين تخصصوا في هذا الحقل أن يتكاتفوا، فيكتبوا لوطنهم تاريخه الشامل، على أن يتحلى كل من يتصدى لذلك بالصدق والوفاء للوطن وأهله، وأن لا تسيطر مشاعره الشخصية على ما يكتب، فكتابة تاريخ الوطن أمانة ينبغي أن لا تُسْتَغَلَّ لأغراض خاصة هدفها التفرقة والادعاء.

وأخيراً فإنه ليس من المستحيل أن يتحقق هذا الأمل، بأن ينهض إلى القيام به من أبناء وطننا من يتحلى بإنكار الذات، والحرص على إثبات الحقائق، والبعد عن إثارة الشقاق بين أبناء الشعب الذين عاشوا ماضيهم في إخاء كريم، ولا يزالون حريصين على هذا الإخاء.

والله الموفق.

د. يعقوب يوسف الغنيم



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الاستقلال ... تطلعات وطن

تحتفل الكويت بعيدها الوطني في اليوم الخامس والعشرين من شهر فبراير من كل عام.

وهذا ما تعود عليه الناس كلما مرت هذه الذكرى منذ سنة الاستقلال الذي ألغيت بموجبه الاتفاقية التعاقدية مع بريطانيا. وأصبحت بلادنا حرة التصرف في الاتصال بالعالم. وواقع الأمر أن ما حدث عندنا منذ توقيع الاتفاقية المذكورة في سنة ١٨٩٩م، لم يكن من النوع الذي يحدث للدول المستعمرة، فقد كانت حرة في تصرفاتها حتى كأن فترة التعاقد وبخاصة بداياتها كانت تمهد لبلد يدير شؤونه بنفسه، لا يمنعه عن ذلك أي عائق. كما تَغَلَّبُ على حكامه وأفراد شعبه النزعة الاستقلالية، وعدم الخضوع لأيِّ مؤثرات خارجية مهما كانت. وقد بدت هذه النزعة منذ وقت بعيد، ومن أدلِّ الأمور على ذلك ما ورد في تاريخ هذا الوطن عن حادث جرى في عهد الشيخ جابر بن عبدالله الذي امتد من سنة ١٨١٤م إلى سنة ١٨٥٩م، وكان رجلاً عاقلاً حليماً، وكان كريماً يُضرب المثل بكرمه، وقد أطلق عليه أهالي الكويت لقب: جابر العيش، لأنه كان يُعَدُّ الأرز يومياً، ويقدمه لكل محتاج، وقد خصص لهذا العمل من يقوم بتجهيز هذه الوجبة، التي يتولى تمويلها بكل ما تحتاج إليه من مواد.

وكان إلى جانب هذه الصفات حريصاً على استقلال الكويت، لا يرضى أن تكون موطئ قدم للغرباء وبخاصة أولئك الذين يمثلون دولهم بصورة

رسمية. ولذلك فقد رُوي عنه أنه قد استقبل جماعة من الإنجليز جاءوا إليه ممثلين لدولتهم، طالبين منه الموافقة على رفع العلم البريطاني في الكويت، والسماح لهم بالبناء فيها. ولكنه رفض الطلبين حرصاً على الاستقلال الذي تمسك به هو ومن كان قبله من الحكام.

وقد سأله هؤلاء عما إذا كان يسمح للدولة العثمانية بما لا يسمح لهم به، فرد بأن الكويت ترقب مصلحتها دائماً وهي لا تقبل المساس باستقلالها لأيّ كان. وكل ما فيه مضرة فهو مرفوض.

وجاء عهد حكم الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦م-١٩١٥م) وفيه وجدت البلاد حاكماً حريصاً على حمايتها من كل تدخل، مهتماً بكل ما فيه مصلحة أبنائها، يتابع أنشطتهم، ويرعى حقوقهم.

وكان شديد الثقة بنفسه، ولذلك فإنه أجاب على سؤال وجهه إليه الطبيب القديم، الذي أورد السؤال والإجابة عليه في مذكراته فقال: «وقد سألت (مبارك) ذات مرة: لماذا لم يّين سوراً حول عاصمته، وكان جوابه كافياً وواقعياً حين أجابني: أنا السور».

هذا الطبيب هو ستانلي ماليري، وقد ورد النص في كتابه: «الكويت قبل النفط» من ترجمة الدكتور محمد الرميحي.

ولقد كان الشيخ مبارك الصباح حريصاً على استقلال وطنه، وكانت له تصرفات بهذا الشأن، حتى بعد توقيع الاتفاق التعاقدي مع بريطانيا في سنة ١٨٩٩م. وعلى سبيل المثال:

فإنه حين وافق على تأجير قطعة أرض في ميناء الشويخ للجانب البريطاني، تشدد في شروطه، وزاد في المبلغ المطلوب، وحين وجد الجانب البريطاني مصراً على تقديم مبلغ زهيد في مقابل استعمال الأرض، أحب مبارك أن يريهم أنه لا يهتم بهم، فقام في بداية يوليو من سنة ١٩٠٧م بقيادة حملة عسكرية لمساعدة صديقه

الشيخ خزعل، مُتعمداً عدم اطلاع الرائد نوكس (ممثل بريطانيا في الكويت آنذاك) على تحركاته على الرغم من أن هذا التصرف كان يمكن أن يؤدي إلى مشكلات بين بريطانيا وإيران، نظراً للعلاقة الخاصة التي كانت تربط الكويت بالجانب البريطاني. وقد ثارت نائرة الإنجليز ولكنهم سرعان ما عادوا إلى هدوئهم متأكدين من أن الشيخ مبارك لم يسبق له أن سلم سياسته الخارجية للسلطات البريطانية لتتحكم فيها أو تشرف عليها، ولذلك تم توجيه النصح إلى الرائد نوكس كي يتغاضى عن الأمر، وأن يستمر في التفاوض مع الشيخ في مسألة الاستئجار.

وفوق هذا فقد كان للشيخ مبارك كثير من المواقف الاستقلالية التي تدحض كل ما يقال عن أنه أعطى الإنجليز كل شيء، إذ من المعروف أنه لم يكن يتنازل عن أمر من الأمور إلا في مقابل أمر أكبر منه، وكان يضع نفسه في موضع غامض أمام السلطات البريطانية حين يوالي اتصالاته بأكثر من جهة، وقد استغل في هذا السبيل الزيارات التي تقوم بها السفن الروسية إلى ميناء الكويت استغلالاً جيداً أوحى للجانب البريطاني بوجود مشاورات ومشروعات مهمة يجري بحثها بين الطرفين الكويتي والروسي. واقترح افتتاح مكتب بريد بريطاني في الكويت لتسهيل حركة الاتصال بين الكويت والخارج، وذلك في سنة ١٩٠١م، وحين وجد معارضة بريطانية لهذا المشروع انتهز فرصة زيارة اللورد كيرزون للكويت في سنة ١٩٠٢م لكي يثير هذا الأمر من جديد، وقد تم له ما أراد في سنة ١٩٠٤م بموافقة وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند، وما كان قصداً مبارك من ذلك إلا قطع السبيل على أي طلب تركي للتقدم بطلب لإنشاء هذا المرفق في الكويت، وذلك حرصاً منه على استقلال وطنه، فالمقصد العثماني يختلف كثيراً عن المقصد البريطاني الذي يسير مع الكويت وفق اتفاقية تعاقدية واضحة المعالم.

وكان حريصاً على الاستفادة من هذا الاتفاق، واستغلال كل فرصة يمكن أن تتيح له أو لوطنه فائدة، ولم يكن مستسلماً لهذا الجانب أو ذاك، بل إننا على

العكس من ذلك نراه واعياً لكل ما يحيط به، حتى لقد كتب المقيم السياسي في الكويت رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في بوشهر (نوكس) بتاريخ ٢٧ من مايو لسنة ١٩٠٩م، يقول فيها: لست متفائلاً جداً حتى أتوقع من مبارك أن يحيطني بثقته الكاملة التي لا يوليها لأي شخص، لكنه في الوقت نفسه يستغل بمهارة فائقة وحنكة كبيرة نفوذه على السلطات البريطانية بما يحقق أهدافه وخطته الخاصة.

وسارت الكويت بعد وفاة الشيخ مبارك على النمط الذي سارت عليه في عهده، وحكم البلاد كل من الشيخ جابر المبارك والشيخ سالم المبارك، وفي سنة ١٩٢١م تولى الحكم في البلاد الشيخ أحمد الجابر الصباح حتى سنة ١٩٥٠م، وفي عهده جرت أمور استقلالية كثيرة نجمل منها ما يلي:

- إنشاء الدوائر الحكومية التي تولت أداء الخدمات العامة لكافة المواطنين ومنها دائرة بلدية الكويت ودائرة معارف الكويت ودائرة الصحة العامة.

- وكان اهتمامه بالتعليم كبيراً، فبالإضافة إلى إنشائه لدائرة معارف الكويت، فقد كان يتابع النمو في عدد المدارس تبعاً للنمو في أعداد المقبلين على الدراسة، ونحن نذكر له في هذا المجال البدء في افتتاح المدارس النظامية للبنات، وإرسال أبناء الكويت للدراسة في الخارج لكي تحصل البلاد على عدد من أبنائها المتخصصين في كافة فروع المعرفة، وفي عهده (سنة ١٩٤٥م) أنشئ بيت الكويت في القاهرة لكي يستوعب الطلبة الكويتيين الذين يتلقون دروسهم هناك.

- وفي عهده انبثق النفط هنا، وصدرت أول شحنة منه في سنة ١٩٤٦م، فأحدث ذلك نقلة كبيرة في الحياة الكويتية بشكل عام، وأكسب البلاد سمعة خارجية عالية.

واتخذ الشيخ أحمد الجابر الصباح في سنة ١٩٢٦م، خطوة استقلالية مهمة، حين أقر إصدار جواز السفر الكويتي، وأنشأ له جهازاً حكومياً مسؤولاً عن كل ما يتعلق به.

وفي عهده بدأت الكويت في الالتفات إلى العالم الخارجي، بدءاً من إنشاء المطار الأول، وتبادل الرحلات مع عدد من الدول، وإنشاء المطبعة الأولى في الكويت التي كانت دائرة معارف الكويت تدعمها، وصدور عدد من المجلات التي كان آخرها صدوراً في عهده مجلة كاظمة، وهي أول مجلة تطبع في الكويت، وكان رئيس تحريرها الأستاذ أحمد السقاف.

—***—

وفي سنة ١٩٥٠م توفي الشيخ أحمد الجابر الصباح، وتولى الحكم من بعده ابن عمه الشيخ عبدالله السالم الصباح، واستمر في حكمه للبلاد حتى حانت وفاته في سنة ١٩٦٥م.

ومما ينبغي أن نشير إليه أن الجانب البريطاني كان يطمح في هذه الفترة إلى الحصول على مزيد من المنافع ظناً منه أن الشيخ وهو في أول عهده بالحكم قد ينساق لما يريده البريطانيون منه. ولكن أملهم خاب ومن مثال ذلك ما ورد في كتابنا «الكويت ١٩٥٠م» مما نُصِّه:

«هذا ومنذ الحادي والثلاثين من شهر يناير لسنة ١٩٥٠م، والبريطانيون يحاولون جس نبض الأمير الجديد حتى يحيطوا بأفكاره التي يضمها لمستقبل بلاده، ولكنه كان يتحدث في هذا الوقت مع المندوب السياسي البريطاني في الكويت عن أمور وصفها المندوب بأنها ليست تقليدية، وكان منها حديثه عن العملة الدارجة في الكويت، ورغبته في أن تكون هناك عملة موحدة للخليج، ومنها حديثه عن المنطقة المحايدة، مؤكداً أن الحل الأمثل هو التقسيم، وذلك ما حدث فيما بعد، وفي الوقت الذي كان المندوب السياسي في هذه المحادثة يصر على إثارة موضوع المستشار السياسي، والإدارة المالية لحكومة الكويت، كان الشيخ يثير موضوعاً آخر عن مياه الشرب التي تحتاج إليها البلاد، بل إنه كما جاء في التقرير المكتوب عن هذه المحادثة لم يواصل المناقشة.

- هذا وقد جرت أمور كثيرة في عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح، ولكننا نلتزم بالحديث عن الفترة التي تنتهي في سنة ١٩٦٣ م. ففيها تمّ:
- بدء البث الإذاعي الرسمي من الكويت في سنة ١٩٥١ م.
 - إجراء أول تعداد منتظم للسكان، قامت به دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل في سنة ١٩٥٧ م.
 - في اليوم الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر لسنة ١٩٦١ م، تم إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، وقد أسهم في سد حاجات عدد من الدول العربية ودول العالم الثالث وموّل كثيراً من مشروعات هذه الدول.
 - في شهر أبريل لسنة ١٩٦١ م صدر الدينار الكويتي، وصار هو العملة الرسمية للبلاد.
 - وفي اليوم الرابع عشر من شهر نوفمبر ارتفع علم الكويت الجديد على مؤسسات الحكومة جميعها، وانتهى دور العلم القديم.
 - نشأت بعض المؤسسات الأهلية، وكان منها: نادي المعلمين، ونادي العروبة الرياضي في سنة ١٩٥١ م، ثم النادي الأهلي الرياضي، والنادي الثقافي القومي، والاتحاد الرياضي الذي ضم الأندية القائمة آنذاك، وقد تم ذلك كله في سنة ١٩٥٢ م.
 - وفي سنة ١٩٥٣ م تم إنشاء الهيئة العامة للخليج والجنوب العربي.
 - وفي السنة ذاتها تم قيام مجلس الإنشاء، وعيّن الشيخ فهد السالم الصباح رئيساً له.
 - وفي إطار الحفاظ على الشخصية الوطنية صدر قانون منح الجنسية الكويتية لمن يستحقها، وقد صدر قرار بتشكيل أول لجنة لهذا الغرض في سنة ١٩٦٠ م، وكان قانون الجنسية قد صدر في سنة ١٩٥٩ م.

- صدرت أول طوابع كويتية للاستعمال الخارجي في شهر فبراير لسنة ١٩٥٩ م.
- اهتمت الكويت بمشكلة مياه الشرب ووجدت علاجاً لها في تقطير مياه البحر وتحويلها إلى مياه عذبة وفي شهر مارس لسنة ١٩٥٣ م أنشأت عشر مقطرات لهذا الغرض.

- وفي اليوم التاسع عشر من شهر يونيو لسنة ١٩٦١ م، ألغيت الاتفاقية التي كانت قد وقعت مع بريطانيا في سنة ١٨٩٩ م، وحصلت الكويت بذلك على استقلالها.
منذ تولي الشيخ عبدالله السالم الصباح الحكم في البلاد، وهو يرى أن البذرة التي وضعها سلفه في أرض الكويت قد بدأت تعطي ثمارها، وقد زاد عليها ما أنجز خلال الفترة من سنة ١٩٥٠ م حتى اليوم التاسع عشر من شهر يونيو لسنة ١٩٦١ م، إذ لم يأت هذا التاريخ الأخير إلا والكويت جديرة بما كان يحلم به أهلها من استقلال وحرية. فجرى التوقيع على إلغاء الاتفاقية، وصدر من حكومة الكويت بيان كان من ضمنه ما يلي:

«ولقد كان من الضروري الوصول إلى اتفاقية جديدة بين الكويت وبريطانيا نظراً لأن اتفاقية ١٨٩٩ م أصبحت غير ذات موضوع بعد أن تطورت العلاقة بين البلدين تطوراً أدى في الواقع إلى قيام حكومة الكويت وحدها بتحمل أعباء تسيير شؤونها الداخلية والخارجية.

ومن المعروف أن الكويت خلال السنوات الأخيرة قد سارت بخطى ثابتة نحو استكمال السيادة التي بدأت باستقلال القضاء، وإصدار العملة الوطنية، والاشتراك في المنظمات والمؤتمرات العربية والدولية.

ففي التاسع عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٥٩ م أصدر حضرة صاحب السمو مرسوماً أميرياً رقم ١٩/٥٩ ينظم القضاء ويجعله شاملاً لجميع الاختصاصات القضائية في جميع النزاعات التي تقوم داخل نطاق سيادة الدولة بعد أن كانت بعض القضايا تنظر أمام هيئات غير كويتية.

وبناء على ما تقدم كله أصبحت الكويت في الواقع دولة مستقلة ذات سيادة وكان أن تم الوصول كما ذكر سابقاً إلى اتفاقية تعترف بالأمر الواقع وتسجل حقيقة واقعة.

وجدير بالذكر أن الاتفاقية الجديدة التي ستسجل لدى هيئة الأمم المتحدة (وسجلت فعلاً)، قد تم الوصول إليها بين طرفين متساويين بعد أن اعترفت بريطانيا اعترافاً قانونياً باستقلال الكويت وسيادتها الكاملة ولذا أوردت الاتفاقية في مادة (أ) السبب الرئيسي في إلغاء اتفاقية ٢٣ يونيو ١٨٩٩م؛ لأنها تتنافى مع استقلال وسيادة الكويت، وبذا أصبح الطريق ممهداً أمام الكويت لدخول الجامعة العربية وللانتساب لهيئة الأمم المتحدة، وبذا تكون الكويت دولة تنتمي إلى أسرة الدول المستقلة وستكون الكويت بإمكاناتها المادية والمعنوية بإذن الله وتوفيقه عوناً وسنداً للدول العربية الشقيقة وفي طليعة الأمم المحبة للأمن والسلام.

وكانت الكويت قد استعدت لهذه الخطوة المهمة في حياة شعبها، وذلك بإعداد الفريق الدبلوماسي الذي سوف يتولى العمل في سفاراتها في الخارج، وفي وزارة الخارجية في الداخل. إضافة إلى ما كانت تهتم به من تقوية أو اصر الاتصال مع الدول العربية وغيرها، وبخاصة مع جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، قبل أن تلغي الاتفاقية المذكورة. ومن ذلك قوه اتصالها بالجامعة العربية، والإسهام بكثير من الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي ترعاها هذه الجامعة.

ولذا فإن ما يتعلق بصلات الكويت السابقة على إلغاء الاتفاقية فقد جرى كما يلي:

بادرت الحكومة إلى الاتصال بالأمم المتحدة عن طريق الانضمام إلى بعض أنشطتها. وقد جرى في هذا الشأن ما يلي:

- ١- الانضمام إلى المنظمة الاستشارية البحرية الكويتية.
- ٢- الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية.

- ٣- الاتحاد البريدي العالمي.
- ٤- منظمة الطيران المدني العالمية.
- ٥- منظمة الصحة العالمية.
- ٦- الصندوق الخاص.
- ٧- منظمة الأمم المتحدة للتعليم والبحث العلمي والثقافي.
- ٨- وكالة هيئة الأمم للعمل والإغاثة.
- ٩- منظمة العمل الدولية.

يضاف إلى ذلك أن الكويت كانت عضواً منتسباً إلى هيئة اليونسكو الدولية منذ سنة ١٩٦٠م، وصارت عضواً عاملاً بعد الاستقلال.

ومما ينبغي ذكره أنه نتيجة لإلغاء الاتفاقية التي تحدثنا عنها هنا، وفي وسط الأفراح العارمة التي عمت الشعب الكويتي بعد التوقيع على ذلك قام حاكم العراق - آنذاك - بالتحدث في مؤتمر صحفي مدعياً أن الكويت جزءٌ من العراق، وقد أشعل بذلك غضب الكثيرين، ولم يجد له من يؤيد أقواله لا في الكويت ولا في خارجها.

وقد استقبلت هذه الأقوال محلياً بمزيد من الدهشة، وخرج آلاف المواطنين في مظاهرات عارمة تندد بالأقوال وبقائلها.

ومضى هذا الحاكم إلى مصيره المحتوم، وعادت العلاقات الكويتية العراقية إلى طبيعتها وذلك إلى حين، ذلك أن حاكماً بعده أخذ منه الحقدُ مأخذاً شديداً وأدى به إلى احتلال الكويت بأسرها.

ولكنه لم يجد معيناً له على البقاء فيها، فخرج بعد أن تعرض هو وبلاده إلى هجوم ساحقٍ شنه التحالف الدولي الذي وقف مع الكويت معيناً لها على الاحتفاظ باستقلالها.

ولقد شهد التاريخ مقتل المدعي الأول، وشنق المعتدي الثاني. كما شهد الكويت وهي تنفض عنها غبار الاحتلال البغيض، وتعيش كما كانت وطناً شامخاً مستقلاً عزيزاً تربطه أقوى الروابط بمختلف البلدان يحتفل كل عام بيومين مترادفين، هما يوم العيد الوطني في الخامس والعشرين من شهر فبراير، ويوم التحرير في السادس والعشرين من الشهر ذاته، نرجو من الله العليّ القدير أن يتم على وطننا العزيز نعمة الاستقلال، ويفتح له - دائماً - باب الرقي والتقدم.

أقبلوا نحونا كما جاء ليل	وأغاروا تحدوهم أسباب
طمع قاتل، وحقّد دفين	وادعاءً - جاءوا به - كذاب
حسبونا نهون يوماً كماها	ن عليهم طعامهم والشراب
فأرونا في حلقهم كسجى الشو	ك شديداً في الحلق، لا يُستطاب
قد تعادوا إلى العرين ذئاباً	ثم ولّوا، فأين تلك الذئاب
شردوا عنه لا إليه سبيل	حين فروا، ولا إليه اقتراب

في اليوم الثاني من شهر أغسطس ١٩٩٠م

لعل من أهم ما عُرسَ في نفوس الخلق حبهم لأوطانهم، فكل إنسان يشعر بالارتباط القوي بموضع سكنه الذي ولد فيه، ونشأ صغيراً، ثم شب وكبر وهو ينعم في ظله،

أمناً من غوائل الدهر، وقد صار جلياً أن من حُبَّ الوطن أن يحب المرء كلَّ مواطنيه. وَيَعْتَبِرُهُمْ أَخُوهُ لَهُ لَا غَنَى لَهُ عَنْهُمْ. فحياته معهم مستمرة في تعاون تام، وفي مودة لا تزول أمران دعا إليهما العيش المشترك في وطن يُحِبُّونَهُ جميعاً.

ولذا فإن أيَّ عارضٍ سوءٍ يمر بمواطنهم يدعوهم إلى الوقوف جميعاً للدفاع، وكبح المعتدي بكل ما يُمكنهم من ذلك.

والكويت وطن من هذه الأوطان فيها شعب متآلف، يحب وطنه محبة مؤكدة، وهو على استعداد للتضحية في سبيل ذلك بالغالي والنفيس.

وهناك دلائل كثيرة على ارتباط أبناء الكويت ببلادهم، وارتباطهم بعُرى المحبة مع بعضهم، وقد مر في تاريخ هذا الوطن ما يدل على ذلك أوضح دلالة. فقد عرفنا وقفه أبناء الكويت -صفاً واحداً- في وجه الغزاة يوم حرب الرقة المعروفة في تاريخنا، إبان فترة حكم الشيخ عبدالله بن صباح بن جابر (١٧٧٦م - ١٨١٤م)، وكانت حرباً بحرية انتصر فيها الشعب بتكاتفه، ووقوفه مع أميره من أجل الدفاع عن وطنه على الرغم من أن الاستعداد الحربي في ذلك الوقت لم يكن من القوة بمكان.

وعرفنا - كذلك - تعاونهم في مواقف كثيرة كان منها بناء أسوار الكويت الثلاثة، وسهرهم على حماية وطنهم في كل مناسبة تدعو إلى ذلك. وعرفنا فيهم التعاون الاجتماعي، فكّم من وقفة وقفها المواطنون عندما تحلّ كارثة بواحدٍ منهم، فيبدلون من ما لهم ما يُقيل عثرته، ويعيد إليه استقرار حياته، وفي هذا السبيل أمثلة كثيرة لا تُحصى.

لقد عاش الشعب الكويتي وهو يُمثل إخوة لا ينقطع أحدهم عن لقاء أخيه، ولا عن السؤال عنه عند مرضه، أو تهنئته في فرح، أو استقباله عندما يعود من السفر.

فقد كانت المحبة تجمعهم، وهم جميعاً - يستظلون بظل وطن يحنو عليهم، ويجدون فيه طيب العيش.

ولذا فإن راحة البال تسودهم في كافة الأحوال.

—***—

استمرت الحياة على ما كانت عليه، ودام ترابط أبناء الكويت وتعاونهم، وعاش معهم حبهم لبلادهم، هذا الحب الذي شهدت عليه أعمالهم، ودلّ عليه تألفهم، ودفاعهم المشترك عنها في كل الظروف.

ولعل من أسوأ ما مر ببلادنا منذ أن نشأت في سنة ١٦١٣م، الغزو العراقي الغاشم، الذي جرى ضدنا، واستولى على وطننا، ودمّر كثيراً من ممتلكاتنا، وقتل وأسر عدداً كبيراً من أبنائنا.

ولقد صار هذا الغزو نقطة سوداء كالحبة في تاريخ العراق، لأن ما حدث منه كان المرة الأولى الذي يقتحم فيه بلدٌ عربي بلداً عربياً مثله، عضواً في جامعة الدول العربية، وفي هيئة الأمم المتحدة. مما سبب صدمة كبرى لكل العالم الحرّ الذي لا يقبل بمثل هذه الأعمال الشاذة المعبرة عن شريعة الغاب، وبخاصة وأن الكويت كانت تقدم حتى آخر يوم كل ما تقدر على تقديمه من دعم

للعراق باعتباره وطناً عربياً وجاراً، فلم تكن تظن أنه سوف يقوم - في يوم من الأيام - بمثل ما قام به في اليوم الثاني من شهر أغسطس لسنة ١٩٩٠ م. ولقد كان ما جرى كارثة بكل معنى الكلمة، وهيئات أن تُحمى من الأذهان على الرغم من مرور السنين.

—***—

كانت البداية حين فوجئ أهل الكويت بالتصعيد الإعلامي الموجه ضد الكويت، ثم بترديد الادعاءات الفارغة المعادية التي يكذبها التاريخ، والمكانة الدوليّة للكويت باعتبارها عضواً في مؤسستين مهمتين هما: الجامعة العربية والأمم المتحدة كما سبقت إشارتنا إلى ذلك. ثم زاد التصعيد يوماً بعد يوم. وقبل الغزو المشؤوم بأيام قليلة تزايدت التهديدات. ولقد لاحظ أهلنا أن الجهات العراقية كانت تستقبل عدداً من المسؤولين من دولٍ شتى.

وعلى الأخص من هم من الدول العربية. ونحن نعرف أن من هؤلاء من اهتمّ بوضع حدٍ لهذه التهديدات، وإنهاء حالة الاحتقان والهيجان اللذين أتيا من طرف واحد. كما نعلم أن من الزوار من كانت له نية طيبة تهدف إلى علاج الموقف. ونعرف أن زوّاراً آخرين أطلق الشعبُ الكويتي عليهم اسم دول الضّد، وهؤلاء إنما ذهبوا من أجل دعم الوقف المعادي للكويت. وعلى الرغم من أن الدوائر قد دارت على هؤلاء فيما بعد، وأن الاتجاه الرسمي هنا قد أسقط هذه التسمية، إلا أن أبناء الكويت الذين عانوا من الاحتلال ما عانوه لا يزالون يحتفظون بذلك. ولا يزال شعبنا على يقين من أن نيات دول الضّد لم تتغيّر على الرغم من كل التغيرات في المشهد، وعلى الرغم من قيام الجانب الآخر بالتظاهر بغير ما يُخفيه.

المهم أن الجانب الأول من الزوار أفلح في ترتيب لقاء بين البلدين (الكويت والعراق) في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وقد ظهر للعيان أن

الحكومة العراقية - وقتذاك - كانت تريد مزيداً من الوقت من أجل استكمال استعدادها للغزو الذي قررت القيام به على الرغم من تلك الوساطات، وكانت تبحث عن مبرر لكسب الوقت، وإرضاء الوسطاء كذلك.

انتظر أبناء الكويت - في قلق شديد - نتائج هذا اللقاء الذي حضره وفد كويتي برئاسة المرحوم الشيخ سعد عبدالله السالم الصباح، وكان في ذلك الوقت رئيساً لمجلس الوزراء وولياً للعهد.

ولم يكذبوا الوفدان بالعمل حتى وقف رئيس الوفد العراقي - بزعم تافهٍ وباطل - معتبراً أن هذا اللقاء غير ملائم لبلاده، وأنه ينسحب من المباحثات، بل ويغادر فوراً من حيث أتى.

وكان هذا الموقف كافياً لإثارة مزيد من القلق عندنا، وقد ثبت أن قلقنا كان في محله، إذ لم يمض يومان على انفضاض جلسة المباحثات، حتى فوجئت البلاد بالزحف العراقي الذي كان يتمثل بحشود من الجنود يتخطى عدد أفرادها مئات الألوف.

ولم تكن الجهات الدفاعية في الكويت مستعدة استعداداً نهائياً للصدّ المباشر، لأن المعلومات التي أتت من الوسطاء كانت تحتوي على ما يدعو إلى الاطمئنان، وأنه لا هجوم سوف يأتي. ثم إن العدد الذي حشده الجانب العراقي عدد كبير يفوق ما يمكن للكويت أن تقوم بحشده.

ولذلك فقد كانت الأمور في كافة قطاعات الجيش هنا عادية حتى مساء ليلة الخميس الثاني من شهر أغسطس لسنة ١٩٩٠م، ولم تأت معلومات مؤكدة عن الهجوم الغادر إلا في الليل، وبالتحديد عند الساعة العاشرة، حين جاء أول إنذار يُبلِّغُ بالهجوم العراقي ويدعو إلى الدخول في العمليات الحربية.

وهذا موضوع يطول الحديث عنه، ولكنة حديث بطولات ينبغي أن يعرف الجميع عنها - وقد أجاد اللواء الركن المتقاعد سالم مسعود سعد السرور في رصد كل ذلك، وأصدره في كتاب قيم ألفه بعنوان: «معركة الجسور، وتحرير الكويت».

وفي الكتاب صفحات مشرقة من صفحات العسكرية الكويتية. وقد نشره مركز البحوث والدراسات الكويتية في سنة ٢٠٠٧م.

وكما يقول المثل: «الكثرة تغلب الشجاعة»، فقد تَسَرَّبت القوة العديدة الكثيرة التي غزت الكويت - يوم ذاك - بِأَسْرَعٍ وقت ممكن، ووضعت يدها على كل المنافذ والأماكن الرئيسة في البلاد، وما حَصَلَ - بعد ذلك - من أعمال الاحتلال معروف ومكتوب في عدة كتب، وفي كثير من الوثائق، منها بل أكثرها وثائق الجيش العراقي التي فر عنها يوم التحرير.

—***—

فماذا صنع أبناء الكويت في مواجهة الكارثة التي لم يتوقعها أحد؟ ولكنها تمت، ونَمَّت عن حقد دفين لم يجد أصحابه علاجاً له إلا بالغزو الغاشم الذي لم يفلح - على الرغم مما قاموا به - في محو ما في تلك النفوس، بل ازداد بعد أن انقلب السحر على الساحر.

وكان لما حدث عندنا ثلاثة وجوه: الوجه الأول منها هو الحرص على حفظ هيئة الحكم كاملة، وذلك بانتقال الحكومة الكويتية مؤقتاً إلى مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، وقيامها بكل ما ينبغي عليها أن تقوم به في سبيل التحرير والإعداد لما بعده، كل ذلك مستعينة بالأشقاء من المسؤولين في دول الخليج العربي، وبعض الدول العربية مع دول أخرى صديقة. مستغلة علاقاتها الدبلوماسية وعضويتها في جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة. حيث بذلت في ذلك جهوداً كبيرة لم تتوقف إلا بعد التحرير الذي جاءت بعده معركة إعادة البناء.

ومع كل ما بذلته حكومة الكويت في المنفى فقد كان لها اهتمام كبير بالداخل، فهي تدعم المقيمين، وتوجه إليهم رسائل إعلامية يومية تطمئنهم بها، كما تدافع عنهم في كافة المحافل. وتُمدُّ المحتاجين منهم بِكُلِّ ما ينقصهم

من مال حتى يستعينوا بذلك على مصروفات المعيشة خلال هذه الفترة التي لا عمل لهم فيها.

أما الوجه الثاني فهو الوجه المتمثل في الأهالي والمقيمين الذين عانى عددٌ كبيرٌ منهم من وطأة الاحتلال، وقسوة المحتلين، ولكنهم وهم أبناء الكويت الذين ذكرنا في بداية حديثنا هذا تكاتفهم وتعاونهم واعتزازهم بوطنهم ومحبتهم له، يتعاونون، ويتقاسمون الزاد بينهم، بل وصاروا يجمعون بعضهم بعضاً. ويُنذِرُ كل واحد منهم صاحبه إذا ما شاهد خطراً مُطِلاً على الموقع الذي يعيش فيه.

وكان لبعض تجار الكويت مواقف بارزة لا تُنسى، بل هي تذكر لهم بالتقدير والإكبار. وقد شهدتُ - شخصياً - أحد المواقف الدالة على هذا حين ذهبت في ذلك الزمن المظلم إلى أحد مخازن المواد الغذائية في منطقة الشويخ، وكان الحصول على هذه المواد شديداً، فرأيت مخزناً كبير الحجم مليئاً بالمواد التي نحن في أمس الحاجة إليها آنذاك، ورأيت الناس يقبلون عليها بلهفة، وقد اشترت بعض ما أريد، واتجهت إلى الصندوق لكي أدفع قيمة ما اشترت، فقبل لي: لا نريد منك شيئاً، خذ ما تشاء بلا مقابل مالي. ولن نأخذ من كل هؤلاء الذين تراهم أي مبلغ، فصاحب المال أبلغنا بأن نوزع كامل ما في هذا المخزن مجاناً على الجميع. ولقد سعدتُ جداً بوجود واحد من أهل وطني على هذه الشاكلة من الكرم والإيثار. وزاد من سعادتني أنني علمت - بعد ذلك - أن كثيرين غيره قد قاموا بمثل ما قام به، وفتحوا مخازنهم لمن يريد بلا مقابل. وهؤلاء هم أهل الكويت الأصيّلين الذين نعرفهم.

وإذا عُدنا إلى الحياة العامة، وجدنا العلاقات الإنسانية بين الجميع مستمرة بلا انقطاع، ووجدناهم يلتقون في أماكن بعيدة عن العيون ويتبادلون الأخبار المحلية والخارجية، وكلها ذات صلة بالوضع الذي يعيشونه، ويتمنون من الله سبحانه وتعالى أن يُبدّله بوضع أفضل منه.

ووجدنا أنّ كُـلَّ الخدمات العامة متوقفة في البلاد كلها، ومن أجل ذلك فقد تطوع الشباب في كل حيّ، وفي كل منطقة سكنية للقيام بما يلائم إمكانات كل واحد منهم من أعمال، إذ تولّى بعضهم إدارة الجمعيات التعاونية، وتولّى بعضهم المخابز، وصار هؤلاء يجيزون ويُطعمون أهلهم من صنع أيديهم. وصار بعضهم يقوم بتنظيف الطرق، مع أعمال أخرى متفرقة من هذا النوع.

وكان أهم ما يلاحظ - في ذلك الوقت - أن الناس تقاطع مقاطعة تامة لجميع المحتلين الذين ازداد شعورهم بالعزلة والضيق، وكانوا يسرون في الطرقات دون أن يلتفت إليهم أحد. بل إن منهم من كان خائفاً على نفسه من الاغتيال، على الرغم من أن أكثرهم كان يعسكر في مدارس المناطق السكنية، ومما يلاحظ عليهم أن الواحد منهم لا يمكن أن يسير منفرداً، خوفاً من أن ينال أذى من الناس الذين لم يذكر أنهم تعرضوا بضرر إلى أي واحد منهم تاركين مهمة المقاومة لإخوان لهم آخرين. وهنا نذكر أن عدداً من أبناء وطننا هم رجال المقاومة الذين قاموا بأعمال بطولية استهدفوا بها الأعداء بطرق مختلفة حتى صار اسم المقاومة: اسماً مرعباً لكافة المحتلين مع ما في أيديهم من أسلحة.

وأذكر من أعمال المقاومة أن مالك سيارة أجرة من سكان البصرة حدثته نفسه بالمجيء بسيارته إلى الكويت، رغبة منه في الحصول على مبالغ من مال أكثر مما يجنيه في محل سكنه. وقد ظن أنه سوف ينال ما شاء من المال عن طريق نقل الناس بسيارته نظير أجره مبالغ بها.

ولكنه في اليوم الذي وصل فيه الكويت، وجد من يتجه إليه من أبطال المقاومة الوطنية فيحرقه هو وسيارته، وقد شاهدتُ هذه السيارة متفحمة. وكان هذا العمل درساً لغيره فلم تأت بعدها سيارة أجرة عراقية أخرى.

وهناك كثير من الأعمال التي كانت تدل على حيوية شعب الكويت وتعاون أبنائه فيما بينهم، وكانت ذات أثر كبير في نفوس الغزاة، ومما دل على

ذلك مشهد الفرار الكبير الذي شهد من اليوم السابق على تحرير الكويت، ويشهد عليه الطريق الممتد الذي أوصلهم من العاصمة وهو طريق العبدلي.

والوجه الثالث، هو ما نراه فيما يتصل بأبناء الكويت في الخارج، فقد كان عدد منهم -أصلاً- في رحلاتهم الصيفية المعتادة، وبعضهم خرج بسبب ضغط المحتلين. وقد اعتنت بهم حكومة وطنهم، فكانت على اتصال بهم عن طريق سفارات بلادنا في أماكن تواجدهم، تتبّع شؤون حياتهم، وأنشطتهم المتعددة، وتحرص على رعايتهم التامة، وتقدم لهم ما يحتاجون إليه من مصروفات للمعيشة، بعد أن انقطعت موارد كثيرين منهم، بل وهيات فرص الدراسة للأبناء في بعض الأماكن التي يحتاج فيها الصغار إلى عناية مدرسية.

وكان من الكبار من لديه القدرة على الإسهام الإعلامي لصالح وطنه، فصارت مجموعات منهم تقوم بالتعريف بقضية الكويت، والدعوة إلى نصرتها، وكشف تصرفات الغزاة الشاذة.

ولما كان أمثال هؤلاء في انتشار واسع بين عدد من الدول فقد صارت المسألة الكويتية -بفضل جهودهم- على كل لسان في العالم في وقت واحد. وتكونت من أبناء الكويت جماعات تقوم بالاتصال بقيادة الرأي العام في كل دولة فيستفيدون من جهودهم، وخبراتهم في إسناد الكويت في قضيتها بعد أن يقتنعوا بما عرض عليهم أبنائها في هذا الشأن.

ولقد استمرت هذه الأنشطة، وتزايدت الضغوط إلى أن تم تحرير الوطن بحمد الله.

ونحن الآن عندما نتذكر ما حدث في ذلك الزمن الكئيب الذي مر بنا، لنرجو الله العلي العظيم أن يرحم شهداءنا الذين فقدناهم على أيدي غزاة لم

تعرف قلوبهم الرحمة، ولم يتحرك لهم ضمير بالتأنيب وهم يعتدون على بلد
عربي مسلم، ولم يدخل إلى قلوبهم اليقين بأن الله سبحانه وتعالى بالمرصاد لكل
ظالم.

وفي الختام:

ونادى إلى إلى المنادي بلادي الكويت إذا جلَّ خطبُ
ء، تَرَيْنَ مَحَبَّتَهُ فِي ازدياد فحولك شعب شديد الولا
ن، وَيُحْمِي ذِمَارَكَ عِنْد العوادي يُفدِّيكِ بالروحِ فِي كُلِّ حِي
ت وعشتِ طويلَ المدى يا بلادي سلمتِ بلادي، سلمتِ الكويت

أبو الدستور

تعارف أهل الكويت على إطلاق لقب خاص بالشيخ عبدالله السالم الصباح (١٩٥٠م-١٩٦٥م)، هو: أبو الدستور. ذلك لأنه بادر إلى اتباع النهج الديمقراطي باعتباره نظاماً للحكم بعد حصول الكويت على استقلالها في اليوم التاسع عشر من شهر يونيو لسنة ١٩٦١م، فتم -آنذاك- فسخ الاتفاق التعاقد الذي كان يربطها ببريطانيا منذ سنة ١٨٩٩م.

وسوف يأتي بيان ذلك وفقاً لسير عجلة التاريخ الذي سجل الأحداث منذ إلغاء ذلك الاتفاق. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن أبناء الكويت قد استقبلوا هذه الخطوة من أميرهم بسرور بالغ، فقد كانت الدليل الحقيقي على الاستقلال، ولما كان أول الطريق هو إصدار الدستور، وكان الشيخ عبدالله السالم هو الداعي إليه فقد استحق هذا اللقب. وقد خاطب الشاعر عبدالله السنان الدستور يوم صدوره فقال مثيلاً على الشيخ عبدالله السالم:

أُطِّلِعَتْ فِي عَهْدِ عَبْدِ اللَّهِ بَارِكُهُ الْإِسْعَادُ وَالظَّفَرُ
عَهْدِ (ابن سالم) عَهْدٌ لَا يُبَايِلُهُ
مَوْلَى وَحَالَفَهُ الْإِسْعَادُ وَالظَّفَرُ
عَهْدٌ، بِهِ الْبَرَكَاتُ الْكُثْرُ تَنْهَمِرُ

دفعني إلى الكتابة إضافة إلى تقديري للدور المهم الذي أداه شيخنا الراحل لهذا الوطن العزيز ما قرأته مؤخراً مما يثير في نفسي كثيراً من عدم الرضا لأنه يسيء إلى الرجل الذي نال مودة الجميع.

كان سبب إثارة هذا الموضوع مقال كتبه الأخ الكريم عادل الخرافي في مقال نشره في إحدى صحف الكويت، وكان يقصد في مقاله الرد على مَنْ تحدث عن موقف المرحوم الشيخ عبدالله سالم الصباح، حديثاً قصد به الغض من قيمة هذا الرجل الشامخ، الذي لا يمكن أن ينساه مخلص من أهل بلادنا، ولا أن يتجاهل أعماله وتاريخه، وأنا هنا أضم صوتي إلى صوت الأخ الكريم كاتب المقال، وأؤيد وجهة نظره.

أشار المهندس عادل الخرافي إلى حديث نقلته إحدى وسائل الإعلام عن أحد الأشخاص، جاء فيه ما يشير فيه إلى أن اعتناق سياسة الديمقراطية عندنا كان فرضاً أو -على الأقل- إيجاباً من الإنجليز. وورد ضمن ذلك الحديث أن أربعة من المسؤولين البريطانيين جاءوا إلى الكويت في أواخر الخمسينيات أو بداية الستينيات، ونصحوا أمير الكويت آنذاك الشيخ عبدالله سالم الصباح بأن يكون نظام الحكم لديه ديمقراطياً يحكمه نظام برلماني ودستور إلى آخر ما ورد حول هذا الأمر.

ومع تقديري للتعليقات التي كتبها المهندس عادل الخرافي حول هذا الحديث المستغرب، فإنني أودُّ أن أضيف إلى تعليقاته ما يحضرنى في هذا الشأن، وذلك كما يلي:

١ - من الملاحظ أن التاريخ المذكور لزيارة هذه المجموعة البريطانية الرباعية غير محدد على وجه الدقة. وحول هذا نقول ما يلي:

- أ - الموعد المتوقع الأول، وهو أواخر الخمسينيات موعد لا مجال للحديث فيه عن النظام المقترح، لأن الكويت لم تتخلص من الاتفاق التعاقدي مع بريطانيا، وتحرر منه إلا في ١٩/٦/١٩٦١م، كما هو معروف.
- ب - أما موعد الزيارة المتوقع الثاني فقد أشار إليه المتحدث قائلًا: إنه قد يكون في بداية الستينيات، ومن المعروف أن هذه الفترة كانت تحتوي

على أمور كثيرة تشغل بال الأمير، ومنها الانضمام إلى جامعة الدول العربية، ومحاولة الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة، وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع عدد من الدول، إضافة إلى ما أثارته مطالبة حاكم العراق الهالك عبدالكريم قاسم بالكويت، ومع ذلك فإن الفترة ما بين استقلال الكويت وبدء التحرك الديمقراطي لم تأخذ من وقت الشيخ إلا أقل من ثلاثة أشهر، فقد أصدر نظام انتخاب المجلس التأسيسي في ٦/٩/١٩٦١م، ثم دعا إلى الانتخابات الخاصة به في ٣٠/١٢/١٩٦١م، وجرى افتتاح المجلس في ٢٠/١/١٩٦٢م.

ومرت الأحداث تباعاً على هذا النمط، فأنجز المجلس التأسيسي دستور الكويت وصدر في يوم الحادي عشر من شهر نوفمبر لسنة ١٩٦٢م، ثم بدأ أول انعقاد لمجلس الأمة في البلاد في ٩/١/١٩٦٣م. إذن فإن اختيار النظام الديمقراطي كان راسخاً في ذهن الشيخ عبدالله السالم منذ أمدٍ كما أسلفنا، وإن العمل على البدء به كان جارياً قبل أن يجف الخبر من على التوقيع الذي ألغى بموجبه الاتفاق المعروف، فمتى جاء الوفد البريطاني المزعوم إلى الكويت لمقابلة الشيخ ونصحته بقبول النظام الديمقراطي؟

ومرة أخرى نقول: إن كنا قد ذكرنا أن الجزء الأول من الخبر لا يمكن أن يصدقه أحد، لأنه من غير الممكن أن تتم إثارة الحديث عن شكل النظام قبل الاستقلال. فإن الجزء الثاني الذي يقول إن الزيارة ربما أنها جرت في أوائل الستينيات، لا يقبله العقل بدلالة ما ذكرناه آنفاً عن تسلسل البدء بالسير على النهج الديمقراطي في البلاد منذ ١٩٦١م بعد الاستقلال بأمدٍ قصير.

إضافة إلى أن الشيخ عبدالله السالم، بطبعه الذي قدمنا له أمثلة في موضوع آخر لم يكن من السهل أن يطرح عليه غريب مثل هذه الأمور،

فهو سرعان ما يحوّل دفة الحديث إلى موضوعات أخرى، فيلتبس الأمر على محدثه، ويجد أنه لن يصل إلى نتيجة تذكر.

وبناء على كل ما تقدم فإن هذه الفقرة من أقوال المتحدث إنما تشير إلى أمر لا مكان له في الواقع. وإنه إن كان قد قام بنقل ذلك عن مصدر ما، فإن مصدره هذا - على الأقل - غير دقيق.

٢ - لم تخضع الكويت في يوم من الأيام إلى حكم استبدادي، وإذا رجعنا إلى نشأتها وجدنا أن اختيار الأمير كان برضا السكان وإجماعهم، وكان من أول أعمال هذا الأمير الاستعانة بقاضٍ يحكم فيما يحدث بين الناس في معاملاتهم ويفصل بينهم.

٣ - لفت هذا الموقف نظر الأجانب، وقد وجدنا خريطة رسمها «الكسندر جونستون»، ونشرها ضمن أطلسه المنشور في سنة ١٨٧٥ م، وهي من نواذر الخرائط، وتأتي ندرتها من أنها كانت أول خريطة تصدر في القرن التاسع عشر، وهي تحمل اسم: مدينة الكويت بدلاً من (القرين)، الاسم القديم لموقع الحكم، وفيها أن الدولة تحمل اسم «جمهورية الكويت». وفي هذا الشأن كتب أخي الأستاذ الدكتور عبدالله يوسف الغنيم في كتابه: «الكويت... قراءة في الخرائط التاريخية» تعليقاَ نصّه أن جونسون: «تَوَصَّلَ إلى ذلك بأن سأل الناس في هذه المنطقة عن كيفية تعيين الحاكم، فقالوا: إننا الذين اتفقنا عليه، ثم سأل عن أسلوب الحكم، فعرف أنه سُورَى بينهم، فسماها: جمهورية».

وذلك بموجب ما يعرفه من وصف هذا النمط من أنماط الحكم.

٤ - ومما يدل على حرص حكام الكويت - منذ القدم - على عدم إخضاع بلادهم للغير ما حدث في زمن الشيخ جابر بن عبدالله بن صباح المتوفى سنة ١٨٥٩ م، فقد قام وفد بريطاني بزيارة الكويت، واستقبله الشيخ

المذكور كما يستقبل غيره من الزوار، وفي أثناء اللقاء قدم ذلك الوفد طلباً يتضمن الرغبة في الحصول على بعض التسهيلات التي منها البناء في الكويت، فلم يقبل ذلك. وعندها سألوه: أَسْمَحُ للحكومة العثمانية في نزول بلدك والبناء فيها أم تمنعها كما مَنَعْتَنَا؟ فقال رداً على ذلك: نمنعها من ذلك إذا كان فيها ضرراً علينا، وعلى بلدنا. وقد أشرنا إليه في فصل سابق.

وهذا يدل على موقف استقلالي تجذّر في نفوس الكويتيين وحكامهم. وهو أقدم ما جاءنا من الأدلة على ذلك.

٥- وبعد مرور زمن، جاءت فترة حكم الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦م-١٩١٥م)، وقد مرت البلاد في عهده بكثير من الأحداث التي كان بإمكان بعضها التأثير على استقلالها لولا حصافة هذا الحاكم، وحسن تقديره للأُمور، وحرصه على التوازنات بينها، ولم يكن الإنجليز وحدهم الذين كانوا في الميدان، بل لقد لقي الشيخ وفوداً من روسيا وفرنسا وغيرهما، ولكنه - بخبرته - وجد أن الجانب البريطاني هو الأجدر بالتعاون معه، وحين رأى الظروف المحيطة به تزداد خطورة عاماً بعد آخر فَضَّلَ الاعتماد على هذا الجانب، فقد رآه ربما يكون الأوفى بالالتزامات، إضافة إلى كثافة وجوده في المنطقة المحيطة. ولذلك عقد مع بريطانيا الاتفاق التعاقدي المشهور في سنة ١٨٩٩م.

ولكن هذا الاتفاق لم يكن يُضَيِّقُ على الشيخ حرّيته، وقد كان لهذا ما يدل عليه مما مرّ به خلال فترة حكمه. وهنا نذكر أمرين لهما دلالة على ما ذكرناه:

أ- كان الشيخ مبارك حريصاً على إظهار استقلاله في اتخاذ القرار، ومثال ذلك أنه عندما وافق على تأجير قطعة أرض في منطقة الشويخ المعروفة اليوم من أجل أن يستعملها الطرف المستأجر مخزناً، وكان ذلك الطرف ممثلاً للإنجليز، تشدد الشيخ في شروطه بما لم يوافق عليه الجانب الآخر. فأراد أن يُرى ذلك الجانب أنه لا يعبأ به، فقام في بداية شهر

يونيو لسنة ١٩٠٧م بحملة لمساندة الشيخ خزعل حاكم المحمّرة، دون أن يُبلغ الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بعزمه هذا.

وقد أثار هذا الأمر نائرة الإنجليز، ولكنهم سرعان ما عادوا إلى هدوئهم متأكدين من أن الشيخ لم يسبق له أن سلّم سياسته الخارجية للسلطات البريطانية. ووجهت الإدارة المركزية البريطانية النصح إلى وكيلها السياسي في الكويت إلى التغاضي عن الأمر، بل وأن يستمر مع الشيخ في مسألة استئجار الأرض.

ب- مما يعرف عن الشيخ مبارك الصباح أنه كان حريصاً على استغلال كل فرصة تُتاح له كي يكسب منها فائدة لوطنه، وكان منتبهاً إلى كل ما يحيط به، بما في ذلك ما يدور على ألسنة زوّاره من المسؤولين الإنجليز، ومن ذلك أن المقيم السياسي منهم في الكويت أرسل إلى الوكيل السياسي البريطاني في بوشهر (إيران) رسالة بتاريخ ٢٧ من شهر مايو لسنة ١٩٠٩م يقول فيها:

«لست متفائلاً جداً حتى أتوقّع من مبارك أن يحيطني بثقته الكاملة التي لا يُوليها لأيّ شخص، لكنه يستغلّ بمهارة فائقة وحنكة كبيرة نفوذه على السلطات البريطانية بما يحقق أهدافه، وخططه الخاصة». وقد مر بنا ذلك، وهذا تأكيد له.

وهكذا نرى هذا الرجل وهو يتتبع خطى من كان قبله من حكام الكويت. وفق ما رأيناه من موقف الشيخ جابر بن عبدالله الصباح، وقد تبع الشيخ مباركاً من جاء من بعده من الحكام الذين حرصوا على استقلال هذا الوطن، فلم يخضع أيّ واحد منهم لمحاولات التدخل في مسيرته، مهما كان الأمر.

٦- وتولّى حكم البلاد في الفترة ما بين سنة ١٩٢١ و١٩٥٠م الشيخ أحمد الجابر الصباح، وفي عهده قفزت الكويت قفزات كبيرة في مجالات الخدمات

التعليمية والصحية والاجتماعية، وقد بدأ حكمه بأن أنشأ مجلس الشورى الذي كان من أمره ما يلي:

استجاب الشيخ لاقتراح مجموعة من أبناء الكويت في أيام حكمه الأولى، فقرر إنشاء مجلس يتولى النظر في شؤون البلاد، ويقدم المقترحات بشأنها إلى الأمير، وقد تشكّل هذا المجلس من مجموعة منتقاة من أبناء البلاد ذوي الخبرة، وكان رئيسه السيد حمد العبدالله الصقر، ولكن هذا المجلس لم يعمّر طويلاً، وقد أكد أحد أعضائه وهو عبدالعزيز الرشيد أن خلافات الأعضاء كانت السبب في ذلك. فقد جاء في كتابه «تاريخ الكويت» قوله: «وقد تضاربت الأقوال فيمن عليه مسؤولية إخفاقه (يقصد المجلس)، أما أنا - وقد كنت واحداً من أهل ذلك المجلس - فإنني أنزه سمو الأمير عن المسؤولية، وقد عرف إخواني الفضلاء على من تكون المسؤولية من أهل ذلك المجلس». كما شكّلت عدة مجالس خصص منها مجلس لكل دائرة حكومية، وكان أعضاؤها من ذوي الدراية فيما يتعلق بالدائرة التي يُختار العضو لها. ولكل دائرة رئيس من أبناء الأسرة الحاكمة.

وفي عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح نشأ المجلس التشريعي، وصدر به قانون أميري بتوقيعه. ونحن نشير هنا إلى ما كتبه خالد العدساني في صدر كتابه:

«نصف عام للحكم النيابي في الكويت» حيث قال: «مولاي صاحب السمو أحمد الجابر الصباح. في عهدك السعيد المجيد بدأ هذا الإنشاء الرائع الفريد، فلئن حالت دون إتمامه ظروف، فقد اقترن - على كل حال - جلال ذكره بجلال اسمك، واتسعت لمداه بواد طيبة من رحابة صدرك، وسعة حلمك، فإذا نظرت إليه نظرة العطف والرضا وجدت أنه بهما قمين».

هذا وفي كتاب العدساني المشار إليه هنا ما يدلّ على أعمال المجلس، وعلى مساندة الأمير له في بداية الأمر إلى أن اضطرب هذا العمل بسبب تضارب الأفكار، وتنافر الآراء، وبسبب تطلعات بعض الأعضاء (بحسن نية) إلى

ما لا يتفق مع مصلحة الوطن في بعض الأحيان. ومن هنا انتهى المجلس كما انتهى سابقه. ولا تزال آثار الأحداث التي جرت في أيام هذا المجلس الأخيرة مؤثرة في بعض النفوس، مذكورة لدى البعض الآخر. ولكن هذا الكتاب يعطي لكل ذي حقَّ حقه.

٧- وفي سنة ١٩٥٠م تولى حكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح إلى أن حانت وفاته في سنة ١٩٦٥م. وقد كانت فترة حكمه زاهية في مجالات الحياة الكويتية كلها. وبخاصة عندما اختار النظام الديمقراطي أسلوباً للحكم في البلاد، حيث قام المجلس التأسيسي بأمره، وبمتابعة منه حتى تم إنجاز الدستور الذي أنشأ هذا المجلس من أجل إنجازه، ثم بدأت المسيرة الديمقراطية الواضحة في البلاد.

لقد تابع الشيخ عبدالله السالم كل ذلك حتى جنى ثمار متابعته وجهده، وحقق أمله القديم الذي راوده في الوصول إلى هذه النتائج، ولم يكن - في يوم من الأيام - في حاجة إلى من يُملي عليه ضرورة الاتجاه إلى هذا النظام أو ذلك، ولم يكن في انتظار من يوجهه إلى ضرورة السير وفق النظام الديمقراطي في الحكم. فقد كانت له من تجارب ماضيه ما يؤكد ميله إلى هذا النوع من أنظمة الحكم، وقد بدا ذلك منه قبل أن يتولى سدة الإمارة.

ولقد قدم بسلوكة - قبل أن يتولى السلطة - شواهد على أنه كان من أهم الدعاة إلى الديمقراطية، وكان نشاطه الواضح في مجالها حاملاً لمصداق ذلك.

وهذه أمثلة لبعض ما أشرنا إليه:

أ- كان للشيخ عبدالله السالم حسٌ ديمقراطيٌّ، يجعله يتجه ببلاده إلى هذا النمط المهم من أنماط الحكم دون أن يحتاج إلى من يدلّه عليه. ومما يكشف عن ثبات هذا الحس لديه ما حدث في مجلس سنة ١٩٣٨م، حين أبلغ القائمين بالدعوة إليه بتأييده لهم ومساندته لدعوتهم. وقد استمر في العمل مع مجموعة المجلس التشريعي الذين وجدوا فيه سنداً

لهم، فاختروه رئيساً لهذا المجلس، وحرروا إليه كتاباً بهذا المعنى كما جاء في كتاب العدساني.

ب- ومرت الأيام وتسلم الشيخ عبدالله السالم زمام حكم الكويت، وجاءت سنة ١٩٥٤م، ونفذت بأمره أعمال كثيرة تذكّر له، وتعبّر عن اهتمامه بوطنه، ولقد كتبت في اليوم العشرين من شهر سبتمبر لسنة ٢٠٠٦م ما يلي: «في اليوم الخامس من شهر مارس لسنة ١٩٥٤م صدر الأمر الأميري بتشكيل لجنة تشرف على انتخابات مجالس دوائر البلدية والمعارف والأوقاف، على أن يكون الانتخاب لنصف الأعضاء في كل مجلس، بينا يعين الأمير النصف الثاني. وقد بدأ المرشحون بأعمال الدعاية لأنفسهم، وكان ذلك في اليوم العشرين من شهر مارس للسنة ذاتها، ومنذ اليوم الثامن عشر من هذا الشهر ولجنة الانتخابات تعد هذه العملية المهمة. وقد جرت العادة على أن يتم اختيار عدد من المواطنين قدر عددهم بأربعة آلاف شخص ترسل إليهم رسائل هي بمثابة استفتاء حول المرشحين، فيفوز من هؤلاء من تأتيه أكثر الأصوات».

وهذا يدل على اهتمامه بأمر التمثيل الشعبي في الدوائر الحكومية المشرفة على الأعمال العامة. كما إنه - بالتأكيد - لم يكن بإحياء من جهة أجنبية لا بريطانية ولا غيرها. بل هو من صميم إحساس الشيخ بمسؤوليته الوطنية باعتباره حاكم البلاد وقائدها.

ج- كان البريطانيون يرغبون بمعرفة خطط الأمير التي يعتمزم اتباعها في عمله هذا، ومنذ اليوم الحادي والثلاثين من شهر يناير لسنة ١٩٥٠م وهم يحاولون جس نبضه لكي يحيطوا علماً بأفكاره. وعلى سبيل المثال فإنه كان - في ذلك الوقت - يتحدث إلى المندوب السياسي البريطاني في الكويت عن أمور وُصِفَتْ بأنها ليست تقليدية، وكان منها حديثه عن العملة الدارجة في الكويت، ورغبته في أن تكون هناك عملة موحدة للخليج كلّ. ومنها حديثه عن المنطقة المحايدة. وفي هذه الأثناء كان المندوب يحاول أن

يستخرج من الشيخ ما يريده من معلومات فيرى الشيخ يذهب به بعيداً إلى موضوعات أخرى، وكأنه يقول له لا شأن لك بما تسأل عنه، وقد سبق لنا ذكر ذلك.

وهذا -بطبيعة الحال- يذكرنا بما جرى -مع الشيخ مبارك الصباح مما أثرناه فيما سبق، وقد لحق الحفيد بأثار جدّه.

وتعليقاً على ما قرأناه في هذا الخصوص فإننا نجد الشيخ عبدالله السالم يُوحى في حديثه إلى المندوب المذكور بأنه ليس في حاجة إلى نصح أحدٍ مهما كان، وليس من الضروري أن يجيب على أي سؤال يقدم إليه، ولكن سلوكه الدبلوماسي، وحرصه على أدب الحديث جعلاه يحجم عن كبح جماح هذا السائل، فرد على أقواله برد لا علاقة له بالموضوع مما جعل المستمع يدرك أن ما جاء من أجله (وهو الاستكشاف) قد ذهب أدراج الرياح.

فهل يستطيع أيُّ عاقل أن يدعي أن هذا الذي حدث ضمن هذا اللقاء، وهو لقاء لم يفز فيه الطرف البريطاني بشيء، ولم يذكر فيه موضوع الديمقراطية، فيه دلالة على أن الشيخ عبدالله السالم قد سلك طريق التمثيل الشعبي بناء على نصح بريطاني؟

وحتى لو كانت هناك حادثة أخرى، تضمنت لقاء للشيخ مع أي زائر بريطاني، فإنها لم ولن تخرج عن هذا الإطار فإنه رجل يسير كما سار أسلافه بعيداً عن التأثير بما يريد الغير إملاءه عليه. وسيرته في إدارة البلاد في شتى النواحي تدل على وفائه لمسؤوليته بصفته والد الجميع، وهو يعرف أنه إذا أذعن إلى رغبة أيٍّ كان فإنه يفرط بمصلحة أولاده جميعاً.

كان اهتمام الشيخ عبدالله السالم بالديمقراطية واتجاهه إليها من قبل أن يصبح أميراً للبلاد.

ولم يكن يدع فرصة لغريب كي يتدخل من خلالها في خصوصيات الوطن، بل كان يوقفه عند حدّه، في أدب جمٍّ، وحزم.

ولم ينقطع عن الاهتمام بمجلس الأمة، وكان حريصاً على حضور الجلسات التي تقتضي وجوده، ويكفي أن نذكر أن آخر جلسة حضرها كان خلالها يعاني من مرض شديد، ولكنه كان مصمماً على البقاء في مقعده إلى آخر جلسة ذلك اليوم، لولا أن سارع رئيس المجلس إلى التوقف رغبة في محاولة علاج الأمير الذي كتب الله له أن يكون آخر عمل رسمي له في بيت الأمة الذي حرص على إقامته، وسانده بكل ما يستطيع - رحمه الله -.

— *** —

لم يكن التشكيك في نيات المتحدث هدفاً لي عندما كتبت هذه المتابعة لمقال المهندس عادل الخرافي، فأنا على يقين من أن ابن الكويت سوف يكون وفيّاً لبلاده.

ولكنني قصدت بذلك الإيضاح، وبيان حقائق الأمور، وفق ما عرفته عن طريق مصادر موثوقة، ووثائق محفوظة.

وأنا إذ قدّمت ما ورد في هذا الموقع لأتمنى أن نضع - كلُّنا - مصلحة الكويت فوق كل مصلحة، وما أجدرنا بالصمت إذا كان حديثنا يتنافى مع هذه المصلحة. وبخاصة حينما تكون مصادرنا من جهات بعيدة عنا.

من ماضي الكويت

القسم الأول:

لم ينل تاريخ الكويت حقه من التدوين، كما هو حاصل لكثير من البلدان، بل إن ما دُوّن من ذلك لا يعود إلى أكثر من سنة ١٩٢٦ م.

ولم يكن تاريخياً بمعنى الكلمة، بل لقد كان نقلاً لأقوال متأخرين بعضهم يأنف أن يجيب بكلمة لا أدري إذا سُئِل، فيرد بما يكون قد سمعه دون أن يكون على يقين منه، ولذا فإننا نجد في بعض الكتب التي صدرت بهذا الشأن عودة إلى مصدر يكاد يكون واحداً وهو: يقول الرواة. ولكننا لم نعرف اسماً واحداً من هؤلاء الرواة، وهذا في حد ذاته يدل على أن الكاتب لم يكن على يقين من كل الأقوال التي سمعها منهم.

ولكن الأمور اختلفت في وقتنا الحاضر، وتتابع محبو الاطلاع على كتب التاريخ والبلدان والرحلات التي قام بتدوينها العلماء العرب في عصر مضى، ثم صار الاهتمام بالوثائق التي تُمِدُّ المطلع عليها بكثير من المعلومات التي لم تكن متاحة لمن كان قبله.

ولذا فقد وجدت أن من الضرورة بمكان أن أنهج النهج الذي رأيت أنه هو الأحق بالاتباع، وواصلت الاطلاع على الوثائق، وكتب القدماء من العرب الذين تخصصوا في ذكر البلدان والرحلات، ولم أتجاوز دواوين الشعر، فهي تحتوي على أشعار تُذكر فيها بعض الأماكن الكويتية التي لا تزال معروفة بموقعها واسمها حتى الآن.

ولقد كانت بدايات البحث في هذا المجال في كتابي «الكويت تواجه الأطماع» الذي صدر في سنة ١٩٩٨م، وكان قد نشره مركز البحوث والدراسات الكويتية.

وفي هذا الكتاب أوردت كثيراً من الأمور التي لم يأخذ بها من كتب في هذا المجال من قبل، ومن ذلك التأكيد على ما ورد في كتابي: «كاظمه في الأدب والتاريخ» الذي صدر في سنة ١٩٥٨م، مع ملاحظة الزيادات التي طرأت عليه في طبعته الثانية الصادرة في سنة ١٩٩٥م. وذلك بيان ما لم يذكر من قبل عن أن أرض الكويت شهدت سكني عدد من القبائل العربية القديمة التي امتد بقاؤها إلى وقت متأخر ولا تزال أعداد من أبنائها تستوطن الكويت كما فعل أجدادها. وكان ممن ذكر قبيلة بكر بن وائل وقبيلة بني تميم.

بالإشارة إلى أن نشأة نظام الحكم في الكويت كانت في سنة ١٦١٣م على خلاف ما كان يذكر فيما مضى. مع بيان الاستدلالات التي يعتمد عليها في هذا السبيل، ومنها: - رسالة من الشيخ مبارك الصباح مرفقة ببيان عن الكويت جاء فيه أنها نشأت في سنة ١٠٢٢هـ، التي توافقت سنة ١٦١٣م.

- ما ورد في كتاب: «روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين» وهو من تأليف محمد بن عثمان القاضي، وفيه يذكر تاريخ تأسيس نظام الحكم في الكويت، ويبين أنه كان في سنة ١٠٢٢هـ التي توافقت سنة ١٦١٣م. - ما دلت عليه الآثار التي وجدت في عدة أماكن، وعلى الأخص ما كان نتيجة التنقيب في جزيرة العكاز في المنطقة التي كان يطلق عليها اسم «القرين» وكانت مقر الحكم أول ما نشأ ومنها انتقل إلى الكويت (العاصمة).

- وإذا عدنا إلى الخرائط الجغرافية التي رسمها قدماء الجغرافيين، وجدنا أن الكويت بحدودها الكاملة كيان واحد متميز بحدود واضحة، وليس في ما ورد من هذه الخرائط ما يفصل عاصمة الكويت عن باقي أطرافها فكل الكويت كيان واحد واضح المعالم.

وقد جاءتنا من تلك الخرائط هذه الخريطة التي اشتملت على إيضاح للجزيرة العربية وبعض أجزاء من آسيا، قام بنشرها ألكسندر جونستون، ضمن أطلس صدر له في المملكة المتحدة سنة ١٨٧٤ م. وهي من الخرائط النادرة من حيث تبيينها لحدود الكويت واضحة جلية، وهي تحمل اسم الكويت بخلاف ما سبقها من خرائط كانت تذكر (القرين)، وقد جعل راسمها اسمها: جمهورية الكويت.

وورد عنها في الكتاب الذي أصدره أخي الدكتور عبدالله يوسف الغنيم في سنة ١٩٩٢ م ما يلي:

كما أن الدولة تحمل اسم: « جمهورية الكويت » وهذا يرجح علم واضح الخريطة بأسلوب الحكم في الكويت، وربما توصل إلى ذلك بأن سأل الناس في هذه المنطقة عن كيفية تعيين الحاكم فقالوا: إننا الذين اتفقنا عليه، ثم سأل عن أسلوب الحكم، فعرف أنه شورى بينهم، فسمّاها « جمهورية الكويت ».

وتتميز هذه الخريطة بأنها ذات شخصية خاصة بها واستقلال تام، وكان كيانه في ذلك الوقت هو الكيان الوحيد المحدد بحدود واضحة في جزيرة العرب كلها.

وقد لونها راسمها بلون خاص يميزها عن ألوان الكيانات السياسية المجاورة مثل تركيا.

إذن فإن الكويت بلد وردت في الخرائط القديمة، ولا يجدها السور الذي أنشئ في عدة مراحل من تاريخ العاصمة وأزيل بعد تلك المراحل.

وواضح ارتباط أهل الكويت (الدولة) بكافة أجزائها ودفاعهم عن كل شبر منها.

- ما ذكره الكولونيل لويس بيللي في تقريره المؤرخ في اليوم السادس عشر من شهر يوليو لسنة ١٨٦٣ م، حين قال إن الكويت كانت قد تأسست قبل

خمسين ومائتي سنة عندما زارها وإذا أنقصنا هذه السنين التي زار فيها الكويت وجدنا الناتج هو ١٦١٣م، بما يتماشى مع ما قاله غيره.

- هذا والمفروض أن يبلي قد جاء إلى الكويت في زمن الشيخ صباح بن جابر بن عبدالله.

وهو يقول: إن هذا الشيخ قد حكم البلاد من قبله خمسة أجيال. ونرى أن هذه الأجيال قد تتمثل في ثلاثة حكام، ففي كتب التاريخ الخاصة بالكويت يجري ذكر هؤلاء أولاً:

أ - الشيخ صباح بن جابر.

ب - الشيخ عبدالله بن صباح.

ت - الشيخ جابر بن عبدالله بن صباح.

ولذا فإن التصور الممكن بناء على كثير من المعطيات، ومنها ما قاله يبلي، وما ورد في كتابي: « الكويت تواجه الأطماع » أن يكون هؤلاء الحكام الذين مر ذكرهم قد سبقوا بثلاثة لآخرين هم:

أ - صباح بن عبدالله.

ب - عبدالله بن صباح بن عبدالله.

ت - جابر بن عبدالله بن صباح وهو غير الحاكم الثالث السابق ذكره.

وليس في هذا التصور شيء من الخيال غير ممكن الحدوث، بل هو أقرب إلى الواقع على كل حال.

وشيء آخر ...

أثار البعض أمراً يسيء إلى الكويت إساءة كبيرة:

يقول واحد من الذين يرون أنفسهم من أهل الكويت قولاً يناقض هذا الانتفاء، عندما زعم أن الكويت يجدها سورها ليس غيره، وهذا كلام فيه تعد

على الوطن وحقوقه، ولم يكن السور في يوم من الأيام راسماً لحدود بلادنا، بل مرت فترات طويلة لم يكن فيها سور على الإطلاق، وكانت الأسوار الثلاثة قد أقيمت لمواجهة تعديت تعرضت لها البلاد، وكانت تزال عند عدم الحاجة أو يئني غيرها بحسب التوسع السكاني، وكانت بعض الأماكن البعيدة عن العاصمة ذات أسوار، ومنها الجهراء والشعبية على سبيل المثال.

أما الذي يدفع قول هذا المتجني على الكويت فهو ما حدث عندما طالبت الدولة العثمانية قبل زوالها بجزيرتي وربة وبوبيان فكان الرد عليها في سنة ١٩١٣م أن الموقع قد كان بيد عدد من أبناء الكويت العاملين في مهنة صيد الأسماك، وقد جاء تقرير بريطاني عن شهادة هؤلاء السكان، وفيه:

« إن هذا يبين الأحوال التي رآها الشهود حوالي ١٨٣٨م بالإضافة إلى ما نقلوه عن أجدادهم وأن أماكن الصيد قد تملكوها بالوراثة وأن الذي قام بتوزيعها عليهم هو الشيخ عبدالله الصباح أحد أجداد الشيخ مبارك الصباح، وأن الحكام الذين جاءوا من بعده لم يغيروا هذا الوضع »

وبذلك خلصت نتيجة التحقيق الذي قامت به بريطانيا إلى أن مطالب الشيخ مبارك بملكية جزيرة وربة مطالب قوية جداً، وأن الاعتراف المسجلة جديرة بالاعتراف ويمكن إثباتها دون أقل نزاع ويقول المحقق: «إني أعتبر أن الملكية الخاصة لجزيرة وربة بلا شك من حق الشيخ مبارك الكبير كما أثبتته الحجج المسجلة في إحدى محاكم القضاء التركية.

ولا يذهب بنا الوهم كثيراً عندما نقرأ في هذا التقرير قول كاتبه حين كتب: «ولذلك فإني أسجل رأيي بأن مطالب الشيخ مبارك بملكية جزيرة وربة مطالب قوية جداً» فنظن أنه يريد أن يقول أنها مطالب شخصية بحته أبداها الشيخ، ولكن الحديث كله كان يدور عن حدود الكويت بما فيها هذه الجزيرة التي ثبت بالتحقيق والتحري الدقيق أنها جزء لا يتجزأ من الكويت وملكيته التي تأكدت فإنما ذلك باعتبارها داخلية في حدود الكويت.

وإضافة إلى ذلك فقد وجدنا في رسالة أخرى كتبها الميجر نوكس لرؤسائه في ٧/٦/١٩٠٨م فقرة تقول: «إن الكويتيين والإنجليز يعترفون بذلك» وهو ما أشار إليه من أن وربه داخله في حدود الكويت.

إذن فقد كان حكام الكويت يعرفون حدود البلاد جيداً ويحرصون على صيانتها، ويتصرفون في كل الأمور المتعلقة بالأماكن في حدود ما هو معروف لهم، ولكل المواطنين، وهذا الذي ثبت عند بحث موضوع وربه، ويثبت أن حدود الكويت ممتدة إلى كافة الأماكن التي تصورها خريطة البلاد التي صدرت فيما بعد عن دائرة معارف الكويت في سنة ١٩٥٨م.

وكان الأهالي يسكنون العاصمة، وعدداً معروفاً من القرى برزت منها الجهراء التي كانت زراعية يفد إنتاجها الزراعي يومياً إلى الكويت، وكان بين سكانها وإخوانهم سكان العاصمة علاقات مصاهرة واتصال دائم، وزيارات متبادلة، ومثلها كانت القرى الساحلية التي تقع إلى جنوب العاصمة على ساحل الخليج العربي، ومنها الفنطاس والفحيحيل والشعبية وغيرها، وهي قرى صارت في الوقت الحاضر مدناً عامرة، وكانت كالجهراء على صلة قوية تربط الأهالي الذين يعيشون فيها بإخوانهم سكان العاصمة. وكان لهؤلاء دور كبير في أيام الغوص على اللؤلؤ؛ لهم سفنهم ونواخذتهم، ولهم صلاتهم المتينة مع غيرهم من أبناء البلاد.

ولقد ذكر الأستاذ سيف مرزوق الشمالان الغوص عند أهل الفحيحيل والفنطاس والشعبية وبوحليفة في كتابه الغوص على اللؤلؤ «٢/١٩٠».

وقال إن عدد السفن التي كانت تخرج من هذه المناطق كبير، وهم يتبعون نظام الغوص الذي تسير عليه سفن العاصمة بما في ذلك متابعة أمير الغوص الذي يحدده أمير البلاد.

ثم ذكر أسماء المشاركين في هذه الرحلة، وبين اسم كل من حصل منهم على ناتج طيب مريح من الغوص على اللؤلؤ.

ومما يذكر أن تنظيمًا إداريًا للدولة كان قائمًا، وقد ذكره الشيخ مبارك الصباح في رسالة إلى القنصل البريطاني في الكويت في اليوم الثامن والعشرين من شهر ربيع الأول لسنة ١٣٣١ هـ (٧ مارس لسنة ١٩١٣ م) يرفق معها بياناً أرسله إلى مندوبه في البصرة، وقد ذكر في هذا البيان الأماكن التي كانت عامرة بالسكان، وأسماء الأمراء المكلفين من قبل حاكم الكويت، ومن ذلك:

- الشعبية وكان أميرها محمد بن غصاب.
- الفحيحيل وكان أميرها صقر العمر.
- الفنتاس وكان أميرها علي الدبوس.

ثم ذكر بقية المناطق المعروفة بالاسم، كما ذكر جزيرة فيلكا وقال إن أميرها هو سعود الصباح.

وفي نظرة سريعة على هذه الوثيقة يعرف المرء كم هي مساحة الكويت، وكما كان ارتباط الأهالي ببعضهم، ولم يشذ منهم أحد، ذلك الشذوذ الذي يمكن أن يفرق بين أبناء الوطن الواحد.

هذا الإرث تلقاه الشيخ أحمد الجابر الصباح في سنة ١٩٢١ م، فكان همُّه حماية الكويت بحدودها التي عرفت بها، ولم يفرط في شبر من أرض البلاد تجاه الطامعين من ورثة الدولة العثمانية. وقد وردت الأدلة القوية على جهوده في كتابنا: «الشيخ أحمد الجابر الصباح، ومسألة الحدود الكويتية» الصادر في سنة ١٩٩٩ م، الذي تضمن كثيراً من الحقائق حول هذا الموضوع المهم، الذي دل مع كل المواقف السابقة لحكام الكويت على أنه لا تفرقة بين المناطق الكويتية، ولا يمتاز كويتي على آخر إلا بمقدار ما يقدمه لوطنه.

وإذا عرفنا مدى رسوخ العلاقات بين أبناء الكويت في كافة أجزائها تبين لنا جلياً أن ما يخوض به المرجفون أمر لا يمكن أن يخطر على بال شخص في قلبه ذرة حب لوطنه.

ثم إن هؤلاء الذين يرددون حكاية السور، ويجعلونه حاجزاً بين الكويتيين إنما يبحثون عن سبب يثيرون به نعرات لا داعي لإثارتها، فلم يفرق السور حينما كان قائماً بين أبناء الوطن، وها هو قد هدم في سنة ١٩٥٦م، ولم يتغير شيء فكيف يتمسك البعض بالسور ويعتبرونه حاجزاً بين المواطنين وهو غير قائم حالياً، بل زال من الوجود منذ ٦٦ سنة.

وإضافة إلى ذلك فإننا عشنا الزمن الذي بدأت الكويت فيه تجني نتائج العثور على النفط وعوائد تصديره التي بدأت مع بداية الخمسينيات، ومن المعروف أن أول باخرة غادرت ميناء الأحمدية وهي تنقل الشحنة الأولى من نفط الكويت إنما قامت بذلك في سنة ١٩٤٦م، ولكن الأمور المالية لم تأت مباشرة فور حلول تلك السنة، وهذه طبيعة الأشياء.

ومع تباشير الثروة النفطية بدأت حكومة الكويت باتخاذ إجراءات كثيرة في تنمية الخدمات العامة، وتنظيم الطرق وتغيير الصورة القديمة للمباني التي كانت تستعمل. فتم (الشمين)، وهو شراء الدولة للمساكن التي تعترض طرق التنظيم، ولم يكن هذا الشمين خاصاً بالعاصمة، بل لقد شمل كافة نواحي البلاد، وتشهد أوراق بلدية الكويت ووزارة المالية على ذلك.

ولكن الحاجة إلى الأماكن انتهت الآن بالوصول إلى التنظيم المطلوب، ولم يحرم أحد من أموال الشمين في ذلك الوقت البعيد وهو يملك بيتاً يؤثر على مسار الطرق التنظيمية.

ومن الطبيعي أن تدفع الأموال لأصحاب الأملاك آنذاك نظير بيوتهم أو أراضيهم التي امتلكوها بالإرث أو بالشراء. ومنتقل الآن بحثنا هذا إلى وجهه أخرى، فنذكر بداية حكم آل صباح في الكويت الذي ابتداءً سالفاً منذ سنة ١٦١٣م.

ومن أجل ذلك فإننا نقدم النقاط التالية:

١- كانت هذه الأسرة الكريمة مع أسرتين لهما علاقة وثيقة بها قد غادرت مقر إقامتها في منطقته تسمى الهدار، وعبرت المنطقة التي صارت هي الكويت فيما بعد متجهة إلى الزبارة في قطر. وهناك عملت بالتجارة ثم اتجهت إلى العمل البحري فامتلكت سفناً من أجل ذلك، فنمت تجارتها، ولكن أسباباً غير محددة دفعت بها إلى مغادرة ذلك المكان. وكان ارتباطها بالعمل البحري سبباً في اتجاهها إلى الشمال، حيث لم يطب لها المقام في أي موضع مر به أفرادها في رحلتهم هذه حتى وصلوا إلى نهاية الحدود الجنوبية للدولة العثمانية. ولكن هذه الدولة لم توافق على بقائهم في أملاكها، فانتقلوا إلى منطقة الصبية المشرفة على الجون الذي يسمى اليوم جون الكويت، ومنها انتقلوا إلى القرين.

وفي هذا يقول الكولونيل لويس بيللي:

ثم أقبل أول الشيوخ بعد ذلك، عبر خور بويان مع أتباعه، وحطّ الرحال على الخليج الذي يسمى الآن خليج الكويت أو جون الكويت.

وأضاف:

«وبعد أن اجتاز هذا الخليج استقر على شاطئه الجنوبي حيث بنى قلعة أو كوتا»

وفي سنة ١٨٢٠م زار المنطقة الميجور كولبروك، وكتب تقريراً قدمه إلى رؤسائه في حكومة الهند البريطانية. وقد جاء فيه قوله: «وأول مستوطنة على رأس الخليج هي الكويت، التي تقع على مرفأ صالح لرسو السفن، ويقطنها خليط من العرب الخاضعين لآل صباح، وهم فرع من قبيلة العتوب، وتقوم على حمايتها قلعة مزوده بعشرين مدفعاً»

أما العتوب الذين ذكرهم كولبروك فلم يكونوا قبيلة كما ذكر فقد كان الأمر ملتبساً عليه، لأنه كان طارئاً على المنطقة ولكنهم - في واقع الأمر -

مجموعات من الأسر العربية الصميمة انتقلت من وسط جزيرة العرب إلى الشمال الشرقي منها، وبخاصة أنهم قصدوا الإقليم الذي كان يطلق عليه اسم البحرين، وسماه مؤلف كاتب صفة جزيرة العرب للهمداني: البحرين العظمى، ولم يكن انتقال هؤلاء في وقت واحد بل كان بحسب ظروف كل مجموعة منهم. وقد ذكرت في سبب تسميتهم بهذا الاسم على الرغم من أنهم ينتمون إلى قبائل معروفة عدة أقوال، كان أكثرها تداولاً أنهم خرجوا عاتبين على جيرانهم في منطقتهم الأولى، ولعل الصواب في ذلك هو ما نراه في كتاب لسان العرب (مادة: عتب) حين يقول: «وعتب من مكان إلى مكان، ومن قول إلى قول، إذا اجتاز من موضع إلى موضع».

وهذا الذي ذكره صاحب كتاب لسان العرب وهو محمد بن مكرم ينطبق على حال كل هؤلاء الذين انتقلوا، وكانت منهم مجموعة مرت بعدة أمكنة، ثم عتبت منها إلى أرض الكويت وهم آل صباح ومن معهم.

٢- ولم يكن هؤلاء طارئین على الموقع الذي يضم الكويت، بل هم من أهله كما سوف يتضح فيما بعد، ولكنهم لم يقيموا فيه عند رحلتهم من الهدار لأنهم كانوا يبحثون عن موقع فيه مجال واسع للتجارة، ولم تكن منطقة الكويت (أو القرين) توفر لهم الفرص المنشودة. ولذا فقد مروا بها وهم في طريقهم إلى الزبارة دون أن يقيموا بها. ولا شك في أن السكان كانوا على معرفة بهم، ولذا فقد اختاروا منهم الحاكم حينما رأوا ضرورة وجود من يقود بلادهم ويحكم في قضاياهم، ويكون رمزاً لاستقلالهم.

إذ من غير المعقول أن يحل قوم غرباء في مكان فيه أناس لهم إقامة سابقة ثم يكون الحكم في هؤلاء الغرباء، لولا أن الأمر هنا مختلف، فإن هؤلاء القادمين إنما قدموا إلى موضع هو ضمن المواضع التي يعيشون فيها، ولهم فيها خلال تاريخها القديم ذكر يروى.

من ماضي الكويت

القسم الثاني:

ولا يزال موضوعنا هذا قابلاً لمزيد من الحديث، ومن أجل ذلك فإن الآتي هنا يحتوي على تفصيل لما سبق.

نحن نعرف « أن هؤلاء القوم كانوا في منطقة الهدار باليامة. ولاشك في أن وجودهم هناك كان قديماً لأننا لو تتبعنا ما ورد في كتاب «أنساب العرب لابن حزم»، و«معجم البلدان لياقوت الحموي»، فإننا سوف نرى أن هؤلاء على الرغم من وجودهم في منطقة اليامة فإنهم كانوا يَبْسُطُونَ نوعاً من السلطة على المنطقة التي صارت - فيما بعد - الكويت، وتفصيل ذلك كما يلي:

١ - ذكر ياقوت الحموي في كتابه «معجم البلدان» موقعاً كويتياً معروفاً ومشهوراً إلى يومنا هذا، وهو «برقان» الذي تصدر منه يومياً كميات من النفط الخام بسبب غزارة إنتاج آباره النفطية.

وكنا قد ذكرنا هذا الموقع في كتابنا: «دولة الكويت، الأماكن والمعالم» ص ٧٠. وفيه قولنا:

«برقان: يقع في الجنوب من الأحمدي على بعد ٦٦ كيلومتراً من الكويت» وفيه حقل النفط المشهور» ولهذا الموقع ذكر في تاريخ العرب، وقد حدث لهم فيه أحداث مذكورة في الكتب».

أما الحموي فقال عن برقان إنه موضع بالبحرين «قديماً» حين كان يطلق هذا الاسم على الجانب الشرقي الشمالي لجزيرة العرب ضمن تقسيمات الجزيرة

قتل فيه مسعود بن أبي زينب الخارجي، وكان غلب على البحرين وناحية اليمامة
بضع عشرة سنة حتى قتله سفيان بن عمرو العقيلي، سار له ببني حنيفة».
وكان سفيان هذا والياً على اليمامة.

ثم أورد بعض ما قاله الفرزدق، وهذا الذي قاله وارد في ديوان الشاعر
ج ١ ص ٢٧٩ ص ٢٨٠، طبعة مصر، ونصه:

لَعَمْرِي لَقَدْ سَلَّتْ حَنِيفَةً سَلَّةً	سُيُوفاً أَبَتْ يَوْمَ الْوَعَى أَنْ تُغَيَّرَا
سُيُوفاً بِهَا كَانَتْ حَنِيفَةٌ تَبْتَنِي	مَكَارِمَ أَيَّامٍ تُشَيِّبُ الْحَزُونَ
بَيْنَ لَقْوَا بِالْعَرَضِ أَصْحَابَ خَالِدٍ	وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الْحَقِّ لَاقُوا لِأَنْكِرَا
أَرَيْنَ الْحَرُورِيِّينَ يَوْمَ لَقِينَهُمْ	بِبرْقَانٍ يَوْمًا يَقْلِبُ الْجَوْنَ أَشْقَرَا
فَأَبَدَتْ بِبرْقَانِ السُّيُوفُ وَبِالْقَنَا	مِنَ النَّصْحِ لِلْإِسْلَامِ مَا كَانَ مُضْمَرَا
جَعَلْنَ لِمَسْعُودٍ وَزَيْنَبَ أُخْتِهِ	رِداءً وَجِلْبَاباً مِنَ الْمَوْتِ أَحْمَرَا
فَمَا شِيمَ مِنْ سَيْفٍ بِقَائِمٍ نَصْلِهِ	يَدٌ مِنْ لُجِيمٍ أَوْ يُقْلَ وَيُكْسَرَا
هُمُ نَزَلُوا دَارَ الْحِفَاظِ حَفِيظَةً	وَهُمْ تَمْنَعُونَ التَّمَرِ مِمَّنْ تَمَضَّرَا
فَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ حَنِيفَةَ جَالِدُوا	بِبرْقَانِ أَمْسَى كَاهِلُ الدِّينِ أَرْوَرَا
فَدَى لَهُمْ حَيًّا نَزَارِ كِلَاهُمَا	إِذَا الْمَوْتُ بِالْمَوْتِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا
لِيَالِي لُجِيمٍ بِالذَّرَاةِ وَأَيْنَا	يُلاقُوا يَكُونُوا فِي الْوَقَائِعِ أَذْكَرَا

ولم يرد ذكر لموقع آخر بهذا الاسم غير هذا الموقع الذي ذكرناه.
وسوف نواصل الحديث عنه، وعن كل ما جرى بشأن الأحداث القديمة
التي مرت به، وبخاصة تلك الحادثة المتعلقة بمقتل الخارجي مسعود بن
أبي زينب.

إذن فإن الذين حاربوا الخارجي في برقان هم من بني حنيفة، وهم من سكان اليمامة (في نجد)، وينتمون إلى عنزة (بكر بن وائل)؛ ولم يشاركوا إلا لأنهم من أهل منطقة طالما انتقلوا إليها وعرفوها منذ زمن.

٢- وهذا الإجمال الذي أورده ياقوت الحموي في حاجة إلى مزيد من الإيضاح من أجل استكمال الصورة التاريخية التي نهدف هنا إلى تقديمها.

الخوارج مجموعة من الناس خرجت على رأي الدولة الإسلامية وصار لها شر مستطير في بلاد الإسلام منذ بداية الدولة الأموية وكانت بذرة هؤلاء منذ أواخر زمن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم الله وجهه، وقد سُمُّوا بالخوارج لخروجهم عن جماعة المسلمين: ثم جاء الاسم بلفظ الجمع لأنهم مجموعات تتبع كل مجموعة منها رجلاً اختارته، وسميت باسمه.

واهتم أبو العباس المبرد في كتابه الكامل في اللغة والأدب، بأمر الخوارج، وذكر كثيراً من أخبارهم منوها بالفرق التي تتكون منهم. وقد وصفهم المبرد بوصف عام حين قال: «والخوارج في جميع أصنافهم تبرأ من الكاذب، ومن ذي المعصية الظاهرة».

ونجدة الحروري المذكور هو نجدة بن عامر الحنفي الخارجي؛ وهو رأس فئة من فئات الخوارج. وهو حروري لأنه ينتمي إلى مجموعة منهم كان لها موقف ضد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه.

وحروراء موضع بالقرب من الكوفة، نزله الخوارج إثر خلافهم لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ونجدة كان من أولئك الذين احتشدوا لهذا الغرض، ولذلك سمي: الحروري لانتسابه إلى أولئك ا لنفر .

هكذا جاء في كتاب الكامل للمبرد؛ وغيره.

٣- يتردد اسم صباح منذ بداية حديث ابن حزم في كتابه: أنساب العرب، عن بني عنزة، فهو يقول في ذلك:

وهؤلاء بنو عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار ومنهم بنو هزان بن صباح بن عتيك بن أسلم بن يذكر ابن عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار. ويضيف:

ولد عبد القيس بن أفصى: أفصى، فولد أفصى بن عبد القيس، شن، ولكيز وهما قبيلة عبد القيس فولد لكيز عدة أولاد منهم صباح، وهو رأس بطن تتكون منه عائلة كبيرة.

ونستطيع أن نقول إن آل صباح الحاليين هم امتداد لأولئك الأوائل الذين كانوا في هذه المنطقة منذ زمن بعيد يسبق زمن عودتهم إلى أراضي الكويت.

وأنهم كانوا ضمن شعب كبير يسيطر على شرقي الجزيرة العربية وشمالها، وله صلة بآل صباح القاطنين في اليمامة بحسب ما ذكرنا، وذلك لأن أصل الفرعين ينتمي إلى عنزة وبكر بن وائل.

ولا نستبعد أن الذين هجموا على نجدة الحنفي، إنما كانوا يذودون عن بقعة من البقاع التي يسيطرون عليها في ذلك الوقت.

ومن مر ذكرهم: بنو حنيفة، وهم: حنيفة بن لجيم بن صعب، وكانوا سكان اليمامة ومنهم صباح بن عتيك بن أسلم المذكور، وهم كما قلنا من عنزة (بكر بن وائل).

وفي منطقة البحرين الكبرى عبد القيس بن أفصى، وله من الولد أفصى وولده عبد القيس وشن ولكيز. وقد أنجب لكيز صباح بن لكيز، ولهذا الأخير ذرية، ولذا فإن مجموع ذريته تسمى «بطناً».

ومن هنا رأينا اسم (صباح) يتكرر في هذه المناطق.

ولقد ذهب رأيي إلى هذه المجموعة دون غيرها لأن أفرادها كانوا يتصفون بعدة صفات هي:

- ١ - تكرر اسم صباح فيهم، ووروده بضم الصاد.
 - ٢ - أنهم من بني حنيفة المتصلين بعنزة التي تتصل ببيكر بن وائل.
 - ٣ - ما ذكر عن بني حنيفة عند خروجهم في حرب ضد نجدة الحروري في برقان.
 - ٤ - اختيار الوالي المسؤول عن اليمامة بني حنيفة لقتال هذا الخارجي. وهذا له دلالة على صلتهم بالمكان.
 - ٥ - تواتر الحديث في تاريخ الكويت عن أن آل صباح قد عتبا من اليمامة إلى الكويت، وفق موجات مختلفة منها الموجة التي أشرنا إليها.
- ومع ذلك فإن اسم صباح بضم الصاد أو فتحها قد تكرر في قبائل أخرى لا صلة لها بالمقصودين لنا. كما أطلق على أماكن بعينها، ومناسبات المذكورة في كتب التاريخ. وفي هذا يقول ياقوت الحموي في كتابه: «معجم البلدان»:

«ذو صباح: موضع في بلاد العرب، ومنه يوم ذي صباح. وقيل: صباح وصباح ماءان من جبال تمي» يعني أنهما موردا ما ضمن جبال تسكنها قبيلة نملي العربية، وهما بعيدان عن مقصدنا هنا.

أما نجدة بن عامر الحنفي فقد بدأ نشاطه في مجال الخروج على الدولة وفق ما أشرنا إليه منذ ما قبل بداية الدولة الأموية إن لم نقل منذ أواخر فترة حكم الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكرم وجهه. ولد في سنة ٣٦ وهي توافق سنة ٦٥٤ م وتوفي في سنة ٦٦ هـ التي توافق سنة ٦٩١ م، وكانت وفاته بسبب مقتله في معركة أشرنا إليها كانت في منطقة برقان.

ولم تكن الأراضي التي تشملها دولة الكويت في وقتنا الحاضر خالية من السكان، ولقد تردد فيها صدى الحضارات الإنسانية منذ زمن موغل في القدم، وقد دل على هذا ما تم اكتشافه من بقايا آثار في أماكن مختلفة، وعلى

الأخص في جزيرة فيلكا التي وجد فيها أكبر قدر من الآثار. ومما عرف عنها وعن آثارها ما ورد عن الإسكندر الأكبر أنه كان قد أرسل بعوثاً متعددة إلى الخليج العربي من أجل استكشاف سواحله. ومن أجل إخضاع العرب لسلطته لأنهم لم يتجاوبوا معه، ولم يرسلوا إليه ما يدل على طاعتهم واحترامهم له. وقد وجد أولئك المستكشفون جزيرة فيها معبد للإلهة أرتميس، ومزارع للأغنام والغزلان المقدسة وهي في حماية الإلهة. وقد أمر الإسكندر بتسمية هذه الجزيرة: إيكاروس باسم جزيرة أخرى موجودة في بحر إيجه. وقد تأكد لاحقاً أن هذه الجزيرة هي فيلكا.

وحيث قامت البعثة الأثرية التي بدأت عملها في فيلكا منذ سنة ١٩٥٨م لم تعثر على آثار لها علاقة بالإسكندر وعصره فقط، بل وجدت آثاراً أخرى يعود بعضها إلى العصر البرونزي القديم. أما في غير فيلكا فقد تم العثور على آثار عصور سحيقة أقدم من ذلك.

وفيما يتعلق بالآثار اليونانية فقد تم العثور على آثار مبان مختلفة الاستعمالات من معابد (منها معبدان كرس أحدهما للإلهة «أرتميس» والآخر للإله «أبوللو» انظر: وزارة الإعلام، الكويت حضارة وتراث ١٩٩٢م ص ٢٧) ومساكن ودور ضيافة ومعامل؛ كما عثر على كمية من التماثيل الصغيرة والأختام المختلفة. وبما أن جزيرة فيلكا كانت لأولئك الأقدمين من جنود الإسكندر الأكبر بمثابة محطة في طريقهم إلى الجنوب، فقد أعد لهم فيها بيت الضيافة حيث يستريحون فيه خلال رحلة الذهاب أو الإياب، ويجدون فيه الطعام والماء، ويعبدون فيه إلهتهم ويقدمون القرابين والهدايا والندور إليها. وبالإضافة إلى تلك الآثار، فقد عثر على كمية من النقود القديمة منها قطع نحاسية يرجع تاريخها إلى الفترة من ٣١٠ إلى ٣٠٠ قبل الميلاد وقد ضربها سلوقس الأول باسم الإسكندر، وأخرى من عهد أنطيوخس الثالث في الفترة من ٣٢٣ إلى ١٨٧ قبل الميلاد، وهذه الآثار تدل على أن آثار المباني

وصور المعمار التي وجدت حديثا تمضي بنا إلى أمرين مهمين أولهما: الكشف عن استقرار أناس عاشوا في هذه الجزيرة فترة من الزمن وتركوا فيها آثارهم الملموسة، والثاني أن هؤلاء الناس قد أفادوا من مختلف الخبرات في عالم المعمار، ولذلك فإننا نرى تلك البقايا تجمع بين عدة أنماط عمرانية مستقاة من خبرات متعددة تنسب إلى أماكن متفرقة.

ولعل النصب الذي وجد في فيلكا ونقل إلى متحف الكويت الوطني من أول الدلائل على وجود سكان مقيمين، لهم أساليب حياتهم الخاصة، ولهم ارتباط بالملك سلوقس الثاني حاكم الإمبراطورية السلوقية.

وقد أرسل الملك ذلك النصب (الرسالة) إلى أحد أمرائه في المنطقة يطلب إليه أن يوجهه إلى أهالي إيكاروس (فيلكا)، والرسالة طويلة ولكن فحواها هو: أن أسلاف الملك أرادوا أن يقيموا معبدا يكرسونه إلى المنقذة، وقد كتبوا إلى ضباطهم بذلك فلم يتم شيء، وعندما تلقى إيكادون الرسالة قام بالعمل في الحال، وعين الألعاب الجيمنازية، كما عين الرهبان لترتيبها طبق رغبة الملك وأسلافه.

لقد دلت الحفائر على كثير من الآثار المتمثلة في المساكن والمعابد والأفران وتكللت جهود الباحثين بالعثور على قلعة يونانية يرجع تاريخها إلى القرن الثالث قبل الميلاد يحيط بها خندق دقيق الصنع.

بعد توقيع الكويت وبريطانيا على مذكرات إلغاء الاتفاق التعاقدي الذي تم بينهما في سنة ١٨٩٩م، وذلك في اليوم التاسع عشر من شهر يونيو لسنة ١٩٦١م، أعلن الشيخ عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت - آنذاك - اعتزاه استكمال قيام المؤسسات الدستورية والحكومية في أقرب وقت ممكن.

وبالفعل فقد اتخذ الإجراءات الملائمة بالبدء في ذلك بإقامة المجلس التأسيسي، وصدر قانون نظام الانتخابات لهذا المجلس، ثم بدأ العمل في

صياغة دستور الكويت، وعندما جاء اليوم الخامس عشر من شهر يناير لسنة ١٩٦٣م عقد المجلس جلسته الختامية التي انتهت بها مهمته، فقد أنجز الدستور خلال فترات انعقاده. وسارت عجلة الديمقراطية في البلاد على ضوء هذا الدستور الذي أجمع الأعضاء عليه، وصدقه الأمير، ومضت الكويت في ظله إلى يومنا هذا. ومما جاء فيه:

- بحسب المادة السابعة: العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين».

وفي المادة ٢٩ من الباب الثالث:

«الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين».

وفي المادة ٣٦ من الباب الثالث:

«حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون».

وكان حق الانتخاب والترشيح مباحاً لكل كويتي الجنسية في أي موضع كان من البلاد لا فرق بين قريب من العاصمة أو بعيد عنها، وهذا واضح في كل ما جرى منذ المجلس التأسيسي، إلى دورات انعقاد مجلس الأمة التي لا تزال مستمرة.

وقد رأينا الدستور ينص على تساوي الناس في الكرامة الإنسانية، وتساويهم أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز بينهم، فلا مجال للقول بأن بعضهم يفضل على البعض الآخر.

أما حرية الرأي فليس منها هدم ما بنته الأوطان، والادعاء بالباطل أن بعض مواقع الكويت مفضلة على غيرها. فالكل منا أبناء وطن واحد،

تُشكل أسرة متحابّة، وصورة مجلس الأمة الحالي ومجلس الوزراء تظهر مدى التجانس بين أعضاء المجلسين ومدى التمثيل للمناطق الكويتية دون تفضيل بعضها على الآخر.

ومما يثير العجب أن نسمع ترديد القول عن السور، وعن سكان داخل السور، واستثثارهم بكل شيء في البلاد، وقد رأينا أنه قد أزيل من الوجود في سنة ١٩٥٦م، كما ذكرنا من قبل، إضافة إلى أن محافظة العاصمة تشمل عدداً كبيراً من المناطق التي كانت تعتبر خارج السور عند قيامه، ومنها الشويخ والشامية وكيفان على سبيل المثال. وأن الحياة الدستورية قد بسطت على الكويت كلها، وقد أعلن من خلال الدستور تساوي الجميع في الحقوق والواجبات.

فإلى متى تسيطر (فوييا) السور على بعض الأذهان.

وأخيراً فإن هذه بعض الملاحظات التي ينبغي أن تُذكر في سياق الموضوع الذي نحن بصدد الحديث عنه منذ بداية هذا المقال، وهي كما يلي:

- مما يثير الاستغراب الادعاء أن اشتراك الدولة والعاصمة في اسم واحد جعل سكان العاصمة يرون أنفسهم هم أهل العاصمة وهم أهل الدولة لا غيرهم. وهذا أمر لم يخطر ببال أحد، والتاريخ الكويتي يشهد على ذلك، وفيه تفصيلات واضحة تدل على العلاقات المتينة التي تربط أبناء الكويت جميعاً لا فرق بين سكان العاصمة وسكان خارجها.

ثم إن تشابه الدولة مع العاصمة في الاسم ليس أمراً غريباً، فهناك ما يقرب من أربعة عشر بلداً في أسماؤها مثل هذا التشابه، ونذكر منها تونس والجزائر والبرازيل وغواتيمالا وجيبوتي وبنما ولوكسمبورج على سبيل المثال، ولم نسمع عنها مثل هذا الذي يثار في بلادنا من حيث إن هذا التشابه سبب من أسباب الفرقة، وأنه من دواعي اعتداد سكان العاصمة بموقعهم، كما أنه

لم تسمع فيها النغمات التي يطلع بها علينا البعض مما يكدر صفو الحياة بين أبناء الوطن الواحد، الذين تعاقبوا قبل مئات السنين دون منغصات يدفع بها البعض على صورة تعطل مسيرة هؤلاء الذين لم يفكر أي واحد منهم بمثل ما فكر به الشخص المقصود.

- هذا ولا ينبغي أن يقال: إن هذا هو رأيه، وحرية الرأي مكفولة. وهذا قول مردود عليه بأن التعبير عن الرأي حق محفوظ، ولكن ذلك في الأمور التي تخضع للفكر، وحب الوطن والحرص على كرامته أمر آخر، وأي شيء يمسه حتى ولو كان بالقول وحده، فهو اعتداء عليه، وغض من قيمته بين الأوطان.

ومن كانت الكويت وطنه فينبغي ألا يعرض اسمها إلى مثل هذا الامتهان الذي رأيناه. ونأسف أن يكون صادراً عن صدع به.

- ضمت الكويت منذ نشأتها عدداً متبايناً من الأسر المتحضرة، وهذه الأسر هي التي كونت المجتمع الكويتي وبقيت سلالاتها إلى يومنا هذا، وليس بمستغرب أن يتم ذلك، فالأرض عربية وهؤلاء الذين أشرنا إليهم عرب. ولكن الأمر فيما يتعلق بنشأة نظام الحكم إنما هو على الصورة التي سبقت لنا الإشارة إليها، ولقد امتزجت هذه المجموعات حتى صارت مجموعة واحدة، وصار همها بناء الكويت، وتنمية المجتمع الكويتي وحماية المواقع التي تعيش فيها بكل وسائل الحماية، بما في ذلك الأسوار التي لم تكن تعني انفراد العاصمة عن باقي بقاع الدولة بدليل تعدد الأسوار بالنسبة للعاصمة، حتى صارت ثلاثة أسوار بنيت في سنوات متباعدة وفقاً للنمو السكاني. ثم لما زاد عدد السكان زيادة كبيرة، وتهيأ للكويت ما يمكن أن يكون وسيلة مهمة للدفاع عنها قامت بهدم السور الأخير.

وليس هذا فحسب فبناء الأسوار أمر قائم في كثير من بقاع جزيرة العرب وهي تُبنى في كثير من الأحيان حول بعض القرى التي يخشى عليها

من أي عدوان قد تتعرض له. ولقد ذكرنا أن في الكويت أسوار أخرى غير سور العاصمة يجمي بعض قراها مثل الجهراء والشعيبة وغيرهما ولم تكن الأسوار في يوم ما عازلاً لسكان العاصمة عن إخوانهم من سكان باقي الأماكن في الدولة، ولا أسوار القرى عازلة لها عن غيرها، فالكل يعيش في ظل وطن يضمهم جميعاً هو: الكويت. لم يكن أبناء الكويت هم - فقط - الذين يعيشون في العاصمة، إذ كانت عاصمة بلادهم تستقبل جميع من يفد إليها من الذين يعيشون في خارجها، ولا يجد أي واحد غضاضة في ذلك، لأن الأصول واحدة، وأساليب الحياة متماثلة إلى حد بعيد، ولذلك فإن أصول السكان الذين عاشوا حياتهم كلها في العاصمة لا تزال معروفة، ونحن لا نستغرب انتماء كثيرين من السكان إلى قبائل عربية معروفة، وهذا واضح في ألقاب بعض الأسر القائمة حالياً. بل إن أسماء كثيرة لا تدل ألقابها على أسماء قبائل عربية، ولكنها تعرف - جيداً - صلاتها بأصولها، وتعرف أسماء القبائل التي تنتمي إليها. وقليل من أهل الكويت هم الذين لا يدركون ذلك، ولو أردنا أن نقدم أمثلة على ما ذكرناه لما وجدنا صعوبة في هذا الأمر.

وامتداداً لما ورد أعلاه، فإن من الملاحظ انتقال أعداد كبيرة من المناطق الكويتية القائمة في خارج العاصمة إلى عاصمة بلادهم وسكنوها كما يسكنها الأولون ولم يجدوا عائقاً يمنعهم، بل إنهم سرعان ما اندمجوا مع السابقين من السكان، وصاروا جزءاً منهم لأنهم - أصلاً - أبناء وطن واحد، سواء أكانت إقامتهم في العاصمة أم في خارجها.

—***—

في هذا الذي تقدم الكفاية، فهو يجيب على تساؤلات وافتراسات لا تستند على مستند صحيح من التاريخ. ولا على مراجع موثوقة، أو وثائق مدونة، والأجدى لمن ينتمي إلى هذا الوطن أن يكون مُجِباً له بكل مساحته وكل أهله

ولا يمكن أن يعتبر مواطناً صالحاً وهو يحمل الحقد على من ينبغي أن يشعر تجاههم بشعور الأخوة، وتربطه بهم رابطة التاريخ.

وأضيف هنا إضافة لا بد منها استكمالاً للموضوع، وهي أنني حرصت في كل هذا الذي كتبه على حماية وطني من أولئك الذين يسعون إلى تمزيقه، وتشيتت أهله بتحويلهم إلى مجموعات متنافرة ومتناحرة، وهم الذين عاشوا زمناً طويلاً إخوة متحابين يسعى بعضهم في عون البعض الآخر، ويتكاتفون كلما دعا الداعي إلى ذلك، وكان زوار الكويت الأجانب الذين مروا بها قديماً يثنون على طباع أهلها وتعاونهم ومحبتهم لبعضهم. وقد مرت فترات من تاريخ هذا الوطن أثبت فيها أبنائه مدى محبتهم له وبذلهم الأرواح في سبيله لافرق بين كويتي وآخر فالجميع أخوة وكأنهم أبناء فرد واحد.

أما المسائل التاريخية التي ربما اطلع عليها المطلع لأول مرة هنا، فهي تستند إلى أصول تضمها كتب عربية قديمة معروفة ذكرتها وفصلت ما جاء منها. وأنا على يقين مما ذكرته، ولا أهتم بمعارضة أحد في هذا الأمر لأن العلم لا يعترف بالرأي في مقابل النص الواضح. وإذا اعترض أخذ على ما ذكرته هنا فأنا لا أملك قسر الناس على قبول ما اخترت. ولكنني متمسك به.

دور الكويت في دعم التنمية المستدامة

الاستدامة هي إدراك إدامة الأمور النافعة على الوجه المطلوب، ثم السير إلى المزيد منها إلى ما لا نهاية، وذلك حفظاً للنعم التي أنعم الله سبحانه وتعالى بها على البشر، ورغبة في الوصول إلى الأفضل.

ولفظ الاستدامة مأخوذ من لفظ دام وداوم، أي ثبت على حال واحد، ومن الملاحظ أن معنى هذا اللفظ قد جرى عليه تطوير بحيث صار كما ذكرنا إدامة العمل على التحسين، وعلى حفظ ما في اليد، والاستزادة منه، وتنمية الموارد المتاحة.

أما لفظ الاستدامة نفسه فلم أجد له ذكر في كتاب لسان العرب الذي أراه أوسع قاموس عربي، إضافة إلى دقة مؤلفه وحرصه على الإصابة. ولقد أورد صاحب هذا الكتاب كل ما يدور حول مادة (د.و.م) فيما يقرب من سبع صفحات من القطع الكبير.

إذن فإن هذا الاصطلاح حديث، ولكنه دارج الآن في كل مكان، ولا ينبغي أن تتجاهله، فهذا اللفظ - فيما يبدو - مُلائم لما وضع له، وهو في هذا يندرج تحت ما يسود الآن من أفكار ومخترعات، فتُصاغ لها أسماء تُلائمها، ومنها ما هو منحوت من ألفاظ مُقاربة ولكنها تدل على هذا الجديد. وذلك ما نراه في اختيار لفظ الاستدامة.

والحديث يطول عن مدلول هذا اللفظ في الوقت الحاضر، ومن ذلك ما يقوم به الناس في مشارق الأرض ومغاربها فيما يتعلق بالتنمية التي تكفل

لهم إدامة ما لديهم من أمور الحياة، وتيسر لهم الوصول إلى مستقبل سعيد وزاهر.

ومن أجل ذلك فإننا سوف نلجأ إلى جانبين مهمين للحديث، ولعل في ذكرهما الكفاية، وهما:

١ - دور الكويت في ذلك.

٢ - الجهود الكويتية المحلية حول التنمية المستدامة قديماً وحديثاً.

وهذا هو الجانب الأول:

أصبحت التنمية المستدامة هدفاً من أهم أهداف منظمة الأمم المتحدة، وفروع هذه المنظمة الدولية في مختلف أقطار العالم تُعنى بمتابعة الأهداف المتعلقة بقضايا التنمية بصفتها التي ذكرناها، وقد وضعت هذه الهيئة خططاً مهمة يجري تنفيذها مع الدول المختلفة وكل دولة بحسب ظروفها.

والكويت - كغيرها من بلدان العالم - تتعاون مع فرع الأمم المتحدة الذي يتخذ منها مقراً له، وهو يتعاون مع حكومة دولة الكويت على متابعة أهداف التنمية المستدامة في المجال المحلي والمجال الخارجي حين تقوم الكويت بمساعدة الدول الأخرى على تحقيق بعض وسائلها في التنمية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الذي نال استحسان الدول المختلفة بما يقدمه لها من دعم مستمر دون أن يكون هذا الدعم مشروطاً بأية اشتراطات تؤثر على البلد المستفيد، وكعادتها مع الدول الأعضاء فإن الأمم المتحدة تدعم أهداف التنمية المستدامة في دولة الكويت، وفي هذا المجال فإن مكتب المنظمة هنا يقول:

تلتزم حكومة دولة الكويت والأمم المتحدة بالعمل مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والشراكات الدولية، لتحقيق النتائج المتوقعة من إطار التعاون الاستراتيجي (SCF) للفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٥م) الذي يحدد نتائج التعاون المخطط

لها والاستراتيجيات التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة وكيف ستساهم في أولويات التنمية الوطنية. وتشمل هذه الركائز التي تم وضعها في رؤية الكويت ٢٠٣٥م، وخطة التنمية الوطنية للكويت (KNDP)، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) ذات الصلة، والتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والالتزامات التعاقدية التي التزم بها صاحب السمو أمير دولة الكويت في تصريحات للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويستند إطار التعاون الاستراتيجي إلى النجاحات والدروس المستفادة من جهود التعاون السابقة لوكالات منظومة الأمم المتحدة ويستفيد من المزايا النسبية لمنظومة الأمم المتحدة ككل للعمل بشكل مشترك وبفعالية أكبر مع الشركاء القطريين. وهو يوحد عمل منظومة الأمم المتحدة في إطار واحد متماسك يوفر منبراً للعمل المشترك.

ثم ينتقل المكتب بعد هذا التمهيد إلى بيان أهداف التنمية المستدامة في الكويت فيذكر أن أهداف هذا النوع من التنمية في الكويت هي تلبية الدعوة العالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية البيئة والمناخ، وضمان تمتع السكان في كل مكان بالسلام والازدهار، وهي الأهداف التي أقرتها الأمم المتحدة، ورضيت بها الكويت وسارت على السبيل المؤدي إليها.

إذن فقد أدركت الكويت أن لها دوراً مهماً في القيام بمهمة التنمية المستدامة، فسارت إليها على طريقتين، أولهما هو الطريق المحلي، والثاني هو الطريق الخارجي. وهنا تجمل بعض الأعمال الخارجية المرتبطة بهذا النوع من أنواع التنمية، وذلك بذكر بعض المشروعات التي أسهم في إقامتها وتمويلها صندوق التنمية الكويتي الذي صار له أثر في كثير من البلدان شرقاً وغرباً، وكان منذ بداية عمله في ١٩٦١م، وهو يركز جهوده على أعمال التنمية المستدامة، ولذا فإنه لا يسهم في المشروعات ذات النفع المؤقت.

١ - وعلى سبيل المثال فإننا نقدم أمثلة لما قام به الصندوق في هذا المجال:

تمويل مشروع إنشاء جسر على نهر مانغوكي في مدغشقر بكلفة ثلاثة ملايين دينار كويتي، وذلك يوازي عشرة ملايين دولار أمريكي، وقد سبق

للصندوق أن قدم لمدغشقر ستة قروض من هذا النوع الذي يهدف إلى التنمية المستمرة، وهذا هو القرض السابع.

٢- وفي الإطار الصحي قدم الصندوق منحة يتم بموجبها توفير حقن الحصبة للأطفال السوريين واللبنانيين في الجمهورية اللبنانية، وذلك بحسب اتفاق جرى بين الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ومنظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة.

وهذا خامس عمل من نوعه مما قام به الصندوق لهذا الغرض.

٣- عُدَّت الكويت في سنة ٢٠١٧م من أبرز ثلاثين دولة تدعم أعمال منظمة الأمم المتحدة. ومن هذه الأمور الإسهام في تخفيف حِدَّة المجاعة في اليمن وجنوبي السودان ونيجيريا والصومال.

٤- أجرى الصندوق اتفاقاً مع أحد فروع الأمم المتحدة تم بموجبه تقديم منحة مالية للإسهام في توفير المياه لقطاع غزة.

٥- والتزمت دولة الكويت في مؤتمر جنيف المنعقد في شهر فبراير لسنة ٢٠١٩م بتقديم خمسين ومائتي ألف دولار أمريكي لدعم الوضع الإنساني في جمهورية اليمن، وبدأ تنفيذ هذا الالتزام.

ولعل مما يلفت النظر هو التفتات الصندوق الكويتي إلى دولة بعيدة جداً هي الأرجنتين، وقد أعلن الإعلان التالي حول ما قام به الصندوق تجاه هذه الدولة الواقعة ضمن منظومة دول أمريكا الجنوبية.

تم في مدينة الكويت التوقيع على اتفاقية قرض بين حكومة ولاية قرطبة والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، يقدم الصندوق بمقتضاها لحكومة ولاية قرطبة قرضاً مقداره : ١٥ مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي ٥١,٠ مليون دولار أمريكي)، وذلك للإسهام في تمويل مشروع منظومات مياه الشرب الرئيسية في ولاية قرطبة. كما تم التوقيع أيضاً على

اتفاقية ضمان للقرض بين جمهورية الأرجنتين والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. ويجدر بالذكر أن الصندوق مؤسسة عامة كويتية تعتمد كلياً على مواردها الذاتية في تقديم القروض والمساعدات التنموية الأخرى. وهذا هو القرض الخامس الذي يقدمه الصندوق إلى جمهورية الأرجنتين، وكان قد قدم لها قبله أربعة قروض من أجل تمويل العمل المتسارع في قطاع النقل، وقطاع المياه والصرف الصحي.

وهكذا تؤدي الكويت عملها في التنمية ليس في داخلها فحسب، بل إنها لتمتد نشاطها التنموي إلى عدد كبير من الدول. ومن الملاحظ أن بعض ما يقدمه الصندوق يندرج ضمن القروض، وبعضه الآخر أموال نقدية يقدمها على شكل تبرعات لا ترد، وفقاً لظروف البلد الذي ترسل إليه، ووفقاً لأهمية العمل المطلوب إنجازه.

«وأخيراً فإن مكتب الأمم المتحدة في الكويت يعلن أن أهداف دولة الكويت هي أهداف الأمم المتحدة فيما يتصل بالتنمية المستدامة، وأن طريقها إلى ذلك واحد. ونص ما أعلنه المكتب هو: «أهداف التنمية المستدامة، هي دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية البيئة والمناخ، وضمان تمتع السكان في كل مكان بالسلام والازدهار. هذه هي الأهداف نفسها التي تعمل الأمم المتحدة عليها».

وإذا كانت الكويت اليوم تبدي هذا الاهتمام الكبير بمتابعة ودعم شؤون التنمية المستدامة في العالم على سعته، فإن من غير المعقول ألا يكون لها اهتمام بنفسها. ومن هنا نجد كثيراً من الأعمال المؤثرة -إيجابياً- على التنمية، وقد برزت في بلادنا بشكل ظاهر للعيان، وقد نمت لدينا جوانب كثيرة مما تفيد المواطنين، وتدفع بالوطن إلى الرقي وذلك ابتداءً من نمو التعليم، وتطور خدمات الصحة العامة، والقضاء على الأمية، وتنمية الأعمال التجارية والصناعية، وإعانتها على تقديم أفضل ما يمكن من النتائج، والعناية بالاستثمار وتطوير الموارد المالية، والتدريب الدائم للعاملين في شتى مجالات

العمل، وبخاصة تلك الأعمال التي تحتاج إلى مزيد من الحصافة والإتقان وبخاصة منها الأعمال المتعلقة بالشركات الكبرى والبنوك وغيرها.
نحن الآن نسير على خطى سليمة أدت وسوف تؤدي إلى التقدم المنشود.

وهذا الحس الكويتي لدى أبناء بلادنا حس نلحظه منذ القدم، حتى قبل أن يبرز إلى الوجود مصطلح التنمية المستدامة. فالكويت منذ سنة ١٦١٣م حين نشأت كان شعبها حريصاً على أن يعمل لمستقبله ولتقبل أجياله القادمة، ولم يستكن يوماً من الأيام للكسل، بل اعتمد على نفسه واستطاع أن يصنع لها الاكتفاء، ويضعها على طريق التقدم. وهذا الذي نفخر به اليوم هو حصيلة جهود عظيمة قام بها الأجداد والآباء ويقوم بها الأبناء بعدهم في حالة استمرار على سلوك سبيل تحقيق أفضل حالات الاستقرار والطمأنينة، إضافة إلى التنمية الدائمة التي يتم بها المراد.

وقد عبر الشاعر الكويتي الخال إبراهيم سليمان الجراح عن حال الأهل في البدايات، وكيف كانوا مهتمين بتدبير أمور حياتهم، وحريصين على بناء وطن لا يحتاج إلى شيء من أحد أياً كان، بل هو الذي تلتفت إليه الأنظار عندما تستخدم المشكلات.

يقول في هذا الشأن:

فَهَلْ مَدَّ شَعْبِي عِنْدَ ذَلِكَ مِنْ يَدٍ
وَلَوْ مَدَّهَا يَوْمًا لِبُودِرٍ بِالْمَنْعِ
أَبَى الشَّرْفِ الْعَالِي طَرِيفًا وَتَالِدًا
عَلَيْهِ بَأْنَ يَيْدِي الضَّرَاعَةَ أَوْ يُقْعِي

فماذا صنع الأولون في هذا الشأن؟

يجدر بنا أن نضيف هنا أمراً له دلالة على اهتمام أبناء الكويت منذ زمن طويل مضى بصلاتهم مع العالم، واطلاعهم على كثير مما يجري في الخارج،

ومن ذلك أن المقيم السياسي البريطاني في الخليج لويس بيللي زار الكويت في سنة ١٨٦٣م، وقد كتب في مذكراته ما يلي :

« ولقد اندهشت عندما وجدت في الكويت أن لديهم معلومات عن السياسة الخارجية، كما أشادوا بسياستنا الكريمة تجاه تركيا، ولكنهم تساءلوا عن قصور سياستنا تجاه اليونان المسيحية، وكان باعتقادهم أن (٩٠) مليون جنيه إسترليني مبلغ كبير لاستعادة صديق غير ذي أهمية، ولو بصورة مؤقتة، وقد اعتبروا إنسانيتنا تجاه تجارة العبيد (إنسانية) أكثر من كونها ناجحة، وفضل هؤلاء الشيوخ أن نصرف أموالنا على تحسين أحوال الفقراء في بلادنا حيث علموا بذلك من الجريدة الفرنسية التي تصلهم».

ولقد عبر بيللي عن إعجابه بما شاهد في الكويت من مظاهر سياسية وتجارية، وبما اطلع عليه في كافة نواحي الحياة في البلاد، ومن احتكاكه بعدد من رجال الكويت الذين أحاطوه بالرعاية وحسن الضيافة، وبخاصة اهتمام الشيخ به وبتيسير مهمته التي جاء إلى الكويت من أجلها وهي زيارة الرياض، وهو - أيضاً - لا ينسى العناية التي لقيها من مضيفه المرحوم يوسف البدر، الذي لم يدخر وسعاً في سبيل إمتاع ضيفه، وتذليل العقبات التي يجدها في طريقه.

ثم وصف مدينة الكويت فقال عنها: «فهذه مدينة نظيفة تعج بالنشاط، لديها سوق كبير مفتوح، والعديد من مساكن القرية المشيدة من الحجارة، والتي يعيش فيها حوالي (٢٠) ألف شخص، وقد جذبت تلك المدينة التجار العرب والفرس من جميع الأنحاء، وذلك بسبب عدالة الحكم بها، وحرية التجارة».

وأما الجانب الثاني فهو كما ذكرنا آنفاً يشمل الدور الكويتي المحلي في هذا الشأن، ولم نشأ أن نتحدث عن هذا الدور خلال زمننا الحالي هنا، بل إن من الأفضل أن نورد خبر الماضي ثم نلحقه بالحاضر.

الكويت وطن نشأ على أرضه أناس يحبونه كما يحب بعضهم بعضاً فقد اختاروه ورضوه سكناً لهم، ولا بد في هذا المجال الذي نتحدث عنه من الإجابة على سؤال ملح فحواه:

- ما هي مقومات المعيشة في هذا الوطن إبان النشأة وما بعدها؟ وهذا هو ما سوف نورده فيما يلي:

وينبغي ألا ننسى - مع ذلك - أن جماعة العتوب الأولى الذين تتكون من أسر الصباح والخليفة والجلهمة كانوا من ذوي الخبرة في التجارة والأنشطة البحرية عند قدومهم إلى القرين فكانت إمكاناتهم المادية، وخبراتهم من أهم ما دفع حركة التقدم في تلك الأرض، وجعل أهلها يقبلون على أداء مزيد من النشاط الذي أفادهم وأفاده الأجيال التي لحقت بهم، وقد التقى أبناء الكويت الأوائل على هذه الأرض التي لم يكن يميزها حين انتقلوا إليها إلا ساحلها. إذ كان مقامهم الأول في منطقة القرين الساحلية التي تقع في المكان الذي بنيت عليه بعد مئات السنين مدرسة الشويخ الثانوية التي تضم الآن ضمن مبانيها عدداً من كليات الجامعة بعد إضافات إنشائية إليها، وانتفاء الحاجة إلى مدرسة ثانوية في هذا الموقع.

وهؤلاء السكان لم يأتوا إلى هذا المكان الذي ذكرناه من مواقع بعيدة، فإن أرض الكويت كانت تضم قبائل عربية معروفة، مذكورة في كتب التاريخ، والكتب التراثية التي تتحدث عن البلدان وعن آداب العرب، وقد ذكرت منها قبائل بكر بن وائل وبنو تميم وقبائل أخرى، كما جاء في تلك المراجع بيان عن كثير من الأماكن الكويتية المعروفة الآن، وكانت تروي عنها أحاديث كثيرة، ومن هذه الأماكن كاظمة وأوارة (وارة) وبرقان وأماكن أخرى. لا سبيل إلى الحديث عنها، ويكفي أننا لم نكن نظن أن الجهراء ذات ذكر قديم عند العرب حتى اطلعنا على قول الشاعر عبد الله بن هبة:

هل تعرف الدار في الجهراء قاوية

بين البحار وبين الهضب ذي الجُمَم

(قاوية: بارزة، والجُمَم: جمع جمة وهي قمة الجبل)

ولم نعرف أن اللياح والأديرع اللذين نجدهما على خريطة الكويت غربي الطريق المؤدي من الجهراء إلى آخر شمالي البلاد معروفاً قديماً إلا بعد الاطلاع على قصيدة قالها أحد بني تميم وهو نهشل بن حري، وجاء فيها قوله مخاطباً أناساً يعاتبهم:

ولم تُخفوا على نعم ابن سؤر

صوام إلى أديرع فاللياح

(صوام: اسم جبل)

ومن الغريب أن هذين الموقعين اللذين يتردد اسمهما كثيراً في هذه الأيام؛ لم يرد لهما تحديد في معاجم البلدان.

وهناك أماكن كثيرة عندنا بعضها قد بقي اسمه كما كان في السابق، وبعضها قد دخله التغيير بحكم الزمن. ومن أجل ذلك فإننا نؤكد أن الكويتيين الأوائل عندما نزلوا القرين، إنما انتقلوا من أرض لهم إلى أرض مثلها. وقد نما القرين بعد ذلك حتى جاءت سنة ١٦١٣م، وازداد عدد السكان بمن انضم إليهم ممن هم من أهل المنطقة التي تمثلها الكويت اليوم، فوجد الجميع أن أمرهم يقتضي وجود حاكم يرعى شؤونهم ويحل مشكلاتهم، ويفصل بينهم عند وجود أي خلاف يطرأ عندهم؛ فبدأ نظام الحكم الذي ظل سارياً حتى يومنا هذا، وهو النظام الذي ندعو الله سبحانه أن يديمه أبد الدهر.

هكذا نشأت الكويت. ونحن هنا في غير حاجة إلى مزيد من التفصيل بالنسبة لانتقال مركز الحكم من القرين إلى الكويت التي صار اسمها علماً

على البلاد بكامل حدودها، ولسنا في وارد التتبع التاريخي لما جرى فيها منذ ذلك الوقت، ولكننا في حاجة إلى حديث من نوع آخر، وهو الرد على تساؤل مهم: كيف تغلب أولئك الرجال علي قسوة الطبيعة، وعلى شح الموارد، وكيف استطاعوا أن يكتفوا أنفسهم هم ومن لحق بهم من أجيال حتى وصل الجميع في الكويت إلى ما هي عليه من تقدم، وما حصل عليه أهلها من راحة البال، والخلو من المتاعب المادية.

وما ورد عن أحوال الكويت القديمة من حيث النشاط الذي يزاوله أهلها في زمن مضى ما جاء في مذكرات أحد البريطانيين، حين قال إنه مر بجزيرة خرج في طريقه إلى بلاده ماراً بهذه المنطقة حتى يصل إلى الجهة التي تيسر له الوصول إلى محطته النهائية، وأنه لقي في هذه الجزيرة الفارسية مندوباً يمثل هولندا في المنطقة، وكانت له صلات بعدد من حكامها، واسمه: كنيهاوزن، الذي أفاد هذا المسافر وهو الدكتور أيفز بأن أحسن وسيلة وأسهل طريق يسلكه ما تقوم به القافلة الكويتية التي تسير إلى حلب وتعود منها بصورة منتظمة.

كان حاكم الكويت (القرين في ذلك الوقت) هو الشيخ صباح بن جابر (١٧١٨ م - ١٧٧٢ م)، وكان هو من تسير هذه القافلة بأمره، وتتكون من خمسة آلاف جمل، يشرف على قيادتها ورعايتها وحراستها ألف رجل بحسب هذه الاختصاصات وبغض النظر عن باقي ما حكاه الدكتور أيفز فإن فيما قاله دليل على طموح الكويتيين في ذلك الوقت المبكر، بحيث تصل بهم الأعمال التي يقومون بها من أجل تطوير أحوالهم المادية إلى القيام بمثل هذا المشروع الذي كان كبيراً ومهماً في تلك الأيام، وذلك لأن تنظيم أعمال هذه القافلة إضافة إلى حشد هذا العدد من الإبل والعاملين عليها أمر لا يقوم به إلا ذوو الهمم العالية، وذلك إذا نظرنا إلى الأحوال المحيطة بالكويت (القرين) في ذلك الوقت.

ويضاف إلى هذا تساؤل آخر هو: كيف استطاع أبناء الكويت مجابهة كثير من المصاعب مع أنهم كانوا في ظروف لا تسمح لمن هم في مثل وضعهم

بالقيام بعمل يدفع عنهم وقع الحاجة إلى كثير من متطلبات الحياة مثل تدبير شؤون المعيشة، والسكن، والحصول على مياه الشرب. مع العمل على تحسين الأحوال بصورة عامة، ومن ذلك الاهتمام بالتعليم والصحة في حدود البدايات التي كانت الظروف تسمح بها.

إن أهم ما يبحث عنه أي شعب وهو يتطلع إلى مستقبله أن يعيش عيشة كريمة يتوافر له فيها الرزق الحلال، وقد رأى الأوائل أن أقرب ما يجلب لهم ذلك هو الاستفادة من البحر الذي كانوا يعيشون على ساحله، فمنه يستطيعون الحصول على فوائد معاشية دائمة إذا استطاعوا استغلاله الاستغلال المفيد. ومن هنا بدأ بعضهم في مهنة صيد الأسماك، ثم أدى بهم ذلك إلى مرحلة أخرى كفلت لهم مزيداً من الاستفادة من البحر، فالتجهاوا إلى الغوص من أجل صيد اللؤلؤ، وهو مهنة قديمة في شرقي الجزيرة كلها، وقد وردت عنها أشعار يصف الشعراء فيها الغواص وما يجنيه الغواص من لآلىء، وما يكابده في عمله من عناء. وقد نمت هذه المهنة بحسب ما كانوا يتوقعون، فبعد سنوات قليلة كانت الأعداد الكبيرة من أبناء البلاد تنخرط في مهنة الغوص، وكانت تُعدّ لذلك سفن كثيرة.

ولقد أدى النجاح في هذه المهنة إلى الالتفات إلى ما يمكن أن يقدمه لهم البحر فاتجهوا إلى الأسفار عن طريق رحلات النقل إلى الموانئ القريبة، وهذه العمليات أدت إلى ارتباط كثير من أبناء الدول المجاورة بالكويت وصار التبادل التجاري بينهم ممكناً، وشجع ذلك على الخروج في رحلات أبعد حتى وصلت السفن الكويتية إلى الهند وشرقي أفريقيا، وقد وردت إشارات إلى وصول بعض الزوار الأجانب على سفن كويتية قادمة من تلك الأنحاء في سنوات ماضية ومن هؤلاء البريطاني ستكويلر في سنة ١٨٣١ م.

وقد أدى الاهتمام بالإبحار في رحلات الغوص والسفر إلى الحاجة إلى مزيد من السفن، وهذا أدى إلى نشأة عمل آخر لأبناء الكويت وهو صناعة

السفن التي برع فيها عدد منهم، فأنجزوا أعمالاً مهمة نذكر منها إنشاء البوم الكويتي الذي صار رمزاً للبلاد في كل ميناء يرفأ إليه، ومنها بروز عدد من الصناع المهرة الذين أدوا أعمالاً مهمة في مجال بناء السفن، نذكر منهم الحاج أحمد الأستاذ الذي رشحه أمير الكويت الأسبق للحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، لأن هؤلاء احتاجوا إلى من يعينهم في إنجاز سفن صالحة لنقل الإمدادات العسكرية. وقد قام الحاج أحمد ورجاله بالمهمة خير قيام، وأنجز كل ما طلب منه بإتقان أعجب المحاربين، ولذا فقد منح في سنة ١٩٤٦ م وساماً ملكياً بريطانياً مع لقب «خان صاحب».

وقد استمر النشاط في صناعة السفن إلى أن ضَعُفَ العمل بها نتيجة للتطور ونشأة السفن التجارية، وتوافر أعمال أخرى جذبت إليها العاملين. ولقد دام العمل في البحر منذ التفت إليه الكويتيون في بداية نشأة بلادهم إلى أوائل خمسينيات القرن الماضي. ألا يكفي هذا حتى نعتبر عملهم من ضمن الأعمال المستدامة المطلوبة للنمو؟

- من المشكلات التي عاناها الكويتيون الأوائل، واستمرت معاناتهم لها مدة طويلة هي مشكلة الحصول على الماء العذب.

نعم؛ كانت هناك آبار في مواضع مختلفة ولكنها مرتبطة بهطول الأمطار حتى إذا جاء الصيف شحَّتْ بِمَائِهَا، وأصبح الناس يبحثون عن ما يروي ظمأهم، ويفكرون في الطريق الذي يكفل لهم الحصول على هذه المادة الحيوية. لقد فكروا في أمر يمكن به استدامة سد حاجتهم هذه، فتفتق ذهن أحدهم عن فكرة بدأ تنفيذها بنفسه وهي جلب الماء بسفينته الخاصة بعد إعدادها لهذا الغرض عن طريق تزويدها بخزانات خشبية متينة الصنع، ثم جلب الماء من شط العرب بالبصرة. وكأنما فتح للناس فتحاً جديداً فأقبل

عدد آخر من أصحاب السفن لتفريغ سفنهم لهذا الغرض وصار صناع السفن يعدون سفناً خاصة به، حتى لقد أطلق على هذا النوع من السفن اسم: بوم الماء، لاختصاصه بذلك.

وكان ناقلوا المياه من هذه الأبوام يقفون بانتظار وصول أي واحد منها حتى يقوموا بإيصال ما كلفهم الأهالي بجلبه وفق اتفاق مسبق.

وكان العمل في هذا السبيل مرهقاً للجميع، وإذا تأخر وصول بوم الماء عن وقته زادت المشكلة وضاق الناس بذلك، بعد أن يروا أنفسهم على حافة العطش.

ولذا فقد وجدنا من يعمل على إنجاز فكرة لاستدامة الحصول على المياه محلياً، وذلك بحفر برك تحت الأرض في منتصف ساحة بيته، وعند هطول الأمطار يغطي الساحة أو قسماً منها بقطعة كبيرة من القماش الذي تصنع منه أشرعة السفن وفي وسطه ما يشبه الأنبوب من القماش نفسه والقصد من ذلك هو أن تنزل الأمطار على هذا القماش ثم ينصب ماؤها بواسطة الأنبوب المذكور إلى البركة التي أشرنا إليها. وعلى هذا يكون رب المنزل قد حصل على مياه تكفيه طوال السنة.

هذا القماش يسمى في الكويت: الشَّيْتَرُ.

- ولكن الأمر لم يكن كافياً بسبب تزايد السكان، وبسبب العوائق التي تواجهها السفن الناقلة للمياه من شط العرب على الرغم من أن الكويت أنشأت شركة خاصة بالمياه ويسرت لها الحصول على سفن من نوع بوم الماء وبواخر ناقلة له، ولكن من بيده الماء صار يلجأ إلى أساليب الابتزاز حتى خاف الناس من انقطاع هذا المورد إلى الأبد.

- وهنا بدأ التفكير في المستقبل، وقد باشر بذلك الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦م-١٩١٥م) بأن اشترى آلة من آلات تحلية مياه البحر، ولكنها

لم تعمل على إنتاج ماء يشرب، وبقيت على حالها، وفي عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١م-١٩٥٠م) استحضرت لصالحه آلة مشابهة للآلة الأولى، ولكنها لم تقم بإنجاز المأمول منها. وكان الأهالي خلال هذه الفترة بين الأمل والخوف من المستقبل والسكان يتزايدون في البلاد، والحاجة إلى مياه الشرب تزداد معهم. وهذه الآلات كانت فيما يبدو في بدايات الصنع، فلم تكن متقنة بما فيه الكفاية. والمياه المجلوبة من الخارج لا تأتي بموجب الطريق المعتاد فالطرف الآخر يضع أمام السفن الناقلة لها كل العراقيل ويستغل حاجة البلاد في ابتزاز مكشوف.

وجاءت فترة حكم الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠م-١٩٦٥م) وكان نقص المياه وحاجة البلاد إليها من أهم ما انشغل به، ولذا فقد دعا مجموعة من وجوه أهل الكويت إلى اجتماع جرى في اليوم الثاني والعشرين من شهر ديسمبر لسنة ١٩٥٥م لكي ينظر رأي هذا الجمع من الأهالي في المشكلة المائية.

وفي هذا الاجتماع رأى أبناء الكويت أن مسألة استيراد المياه مسألة غير ممكنة بحكم التجارب التي مرت. وأن البلاد ينبغي أن تعتمد على نفسها بأن نختار مورداً ثابتاً وليس مثل البحر من مورد. وكانت حكومة الكويت قد أنشأت في سنة ١٩٥٢م أول محطة لتقطير مياه البحر، لتحويلها إلى مياه صالحة للشرب، وكانت ناجحة بكل المقاييس فاختار هؤلاء الأفاضل أن تقوم الحكومة بتبني هذا العمل، وتطويره وزيادة الآلات العاملة فيه، وصرف النظر نهائياً عن الخارج، لأن الكويت قاومت كثيراً من الماطلات ومحاولات الابتزاز.

وكانت هذه نظرة مستقبلية حاسمة أدت إلى حل المشكلة المائية وأراحت الناس جميعاً.

- هذا الجمع الذي التقى بدعوة من الشيخ عبد الله السالم الصباح. شبيه بجمع آخر هو الذي اجتمع فأنتج نقلة واسعة في ميدان التعليم.

وهو ذلك الاجتماع الذي نتج عنه إنشاء المدرسة المباركية بصفتها أول مدرسة نظامية في البلاد. ومثله - أيضاً - ذلك الاجتماع الذي نشأت بناء عليه المدرسة النظامية الثانية وهي المدرسة الأحمدية، وكانت بداية الدراسة في المدرسة الأولى في السنة الدراسية (١٩١١م - ١٩١٢م)، وفي المدرسة الثانية سنة ١٩٢١م.

وكتب الله للتعليم النظامي الدوام في البلاد ففي سنة ١٩٣٦م نشأ مجلس المعارف الذي أخذ على عاتقه مهمة التربية والتعليم، ومضى في هذا السبيل غايته. وقد استمر قطار التعليم في طريقه حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه، فصارت في الكويت أنظمة تربوية وجامعات تقدم مختلف التخصصات، وتفتح الطريق لرجال المستقبل بإعدادهم الإعداد الجيد.

وقبل ذلك، وفي وقت مبكر أرسلت البلاد عدداً من أبنائها في بعثات للدراسة في الخارج، وكان من أبرز البلدان التي استقبلت هؤلاء الأبناء مصر التي كانت جامعاتها ومعاهدها العليا تستقطب أبناء الكويت وتفيدهم علماً ينفع بلادهم. وكل ما حدث في مجال التعليم إنما حدث بسبب النظرة المستقبلية التي تميز بها الرجال في الكويت.

وفي أوائل القرن العشرين بدأ الأخذ بنظام العلاج الحديث للأمراض حين سمح الشيخ مبارك الصباح للإرسالية الأمريكية بافتتاح مستشفاهها. وحين كان يرأس الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بشأن جلب طبيب يعالج الناس، وقد لفت ذلك الأنظار إلى أهمية الطب، وضرورة إيجاد نظام يكفل قيام الدولة بواجبها في هذا السبيل فنشأت دائرة الصحة العامة، وكانت أولى ملامحها تشكيل لجنة للإشراف على النشاط الصحي في مطلع شهر يونيو لسنة ١٩٤٣م وكان من أعضائها السادة نصف اليوسف النصف، وعبد الحميد الصانع وثلاثة من أهل البلاد غيرهما.

استمرت الحياة الكويتية في نمو دائم بفضل هذه التطلعات المستقبلية. والاهتمام بكل ما يؤدي إلى استدامة ما حصلت عليه البلاد أو ما تحصل عليه

من مكتسبات. وكان التعاون بين المواطنين وثيقاً، وتطلعاتهم إلى المستقبل واضحة، وبذلك تحقق كل ما يهدفون إليه، ومن المهم أن ينظر أهلنا إلى المقبل من الأيام باهتمام بالغ وأن يكون سعيهم إلى التنمية مستمراً من أجل استدامة ما يحصلون عليه من نتائج مهمة في كل مجال سعوا إلى السير فيه رغبة في رقي الوطن واستقراره وتفوق أبنائه.

ونحن نذكر في نهاية هذا الحديث ما قاله أحد الحكماء القدماء لأبنائه بعد أن قص عليهم قصص السابقين وبين لهم كيف نالوا بالجد كل ما يرغبون به وبعد أن حثهم على الحرص على العمل من أجل مستقبل يفيض لهم خيراً ويسوده الاستقرار:

يا أولادي أولئك الذين ذكرتهم لكم زرعوا لنا فحصدنا، ونحن نزرع لكم فتحصدون من بعدنا، فاحرصوا على أن تزرعوا لمن يأتي بعد جيلكم.

أنظمة الإدارة الحكومية قبل الاستقلال

نشأت الكويت بصفقتها نظاماً وموقعاً يضم مجموعة متجانسة من السكان يرأسها واحد منهم في سنة ١٦١٣م، وكانت تعتمد في البداية - في إدارة شؤونها على الشيخ الذي كان بيده كل شيء، ولكن الأمور - في ذلك الوقت - كانت يسيرة يستطيع القيام بها وحده دون بذل جهد كبير، ولكنه حرصاً على التمسك بالشريعة الإسلامية، ورغبة منه في عدم إهدار الحقوق بين الناس لم ير أن ينفرد بشؤون القضاء بين هؤلاء الذين اختاروه ومنحوه ثقتهم، فخصص قاضياً يفصل بين أبناء الوطن، فكان وجود القاضي - مع أنه فرد بين أفراد - هو بداية المؤسسات الحكومية في ذلك الوقت البعيد.

واضطرد نمو البلاد من حيث عدد السكان، ومن حيث تشعب الأعمال، وتزايد الأنشطة العامة؛ فكان لا بد من تنظيم يتم بموجبه الإشراف على كل ما يجري وفق نظام تكفله مؤسسات حكومية في حدود الإمكان والاحتياج.

وكان أول ما بدئ به هو إعداد الميناء وتنظيم الجمارك، فقد كان موقع الكويت البحري يضمن لها ميناءً مهماً ترد إليه السفن وتتنظم بسببه التجارة والملاحة. وكانت الجمارك من أهم موارد الدخل الحكومية التي يُسَيَّرُ بها الحاكم عجلة العمل المطلوب منه أن يقوم به لصالح شعبه. وقد بدأ ذلك في عهد الشيخ عبد الله بن صباح المتوفى في سنة ١٨٩٢م وكانت صفة كل من الجمرك البري والجمرك البحري في ذلك الزمان كما رواها الأستاذ أحمد البشر الرومي في أوراقه الخاصة كما يلي:

«كان الجمرك البري في عهد عبد الله الصباح المتوفي حوالي سنة ١٣٠٠هـ موكولاً إلى صالح فضالة، وكان يأخذ على البضائع التي تصدر إلى نجد رسماً جمركياً غير معين بالضبط بحسب ما يتراءى له، ولم يكن يدفع ما يستوفيه إلى عبد الله الصباح بل يأخذه له بمقابل تموينه لبيت عبد الله الصباح حطب الوقود (الحمض) وعلف الماشية (القفاف) وحمل (ذبيحة) لكل ضيف، وما زاد على ذلك يدخل في جيبه. وبعد وفاته تولى محمد الصباح الحكم بمساعدة أخيه جراح، فرأى جراح أن ينظم الجمرك فبنى داراً داخل دروازة الشيوخ تحت الإيوان (دروازة الشيوخ هو المكان المدعو اليوم الصنقر وهو نهاية السوق الداخلي الجنوبي) ووضع ضريبة على كيس الرز والتمر والأقمشة المصدرة إلى نجد وطالب بها التاجر الذي يخصمها بدوره من المشتري ويزوده بورقة يسلمها إلى صاحب الدار في الصنقر، وعين في هذه الدار ابن عسكر وبقي إلى ما بعد حكم أحمد الجابر، وقد شاهدته جالساً يتسلم الأوراق من البدو ويذهب إلى التجار ويستوفي بموجبها الرسم الذي يسلمه بدوره إلى محاسب الشيوخ.

أما الجمرك البحري فقد أسس عبد الله الصباح داراً في غربي الجمرك الآن (فريج السعود)، وكان لدى عبد الجليل شخص حبشي يقرأ ويكتب طلبه منهم، وعينه في هذه الدار يتسلم من الموردين رسوماً كان يخمنها وليست مئوية. ثم عين له مساعدين اسم أحدهما ابن حطاب والآخر لا أعرفه كانا يساعده على استيفاء الرسوم وكانت بسيطة، فإذا وصلت سفينة من الهند ذهب إليها أحدهما وخمن الضريبة، وفي الغالب لا تزيد على سبعين أو ثمانين روبية على جميع حمولة السفينة».

ويمضي الوقت وفي سنة ١٩٢٩م بدأ الاستعداد لإنشاء دائرة البلدية التي بدأت عملها بعد ذلك من خلال مجلس كان رئيسه في البداية الشيخ عبد الله الجابر الصباح. ومما صدر عن هذه الدائرة في ذلك الزمن المبكر منشور يُنبئ

المواطنين إلى واجباتهم نحو نظافة وطنهم، وما ينبغي عليهم تجاه ذلك، وقد تطور عمل بلدية الكويت بعد ذلك، فقامت بأعباء كثيرة لم يخفف منها إلا قيام دوائر متخصصة أخرى تم قيامها تباعاً بعد نشأة البلدية؛ التي كان أول مدير لها هو سليمان العدساني.

لقد بدأ العمل الحكومي في التطور منذ تولى الشيخ أحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم في الكويت (١٩٢١م - ١٩٥٠م)، ففي عهده نشأت دوائر كثيرة شملت كل القطاعات وهي كما يلي :

١ - استمر الاهتمام بالقضاء ومع مضي السنين وجدناه يصل إلى مرتبة عالية من الكفاءة والتنوع، فغطى جميع جوانب احتياجات الناس إليه. وتعتبر سنة ١٩٣٠م هي التي شهدت قيام دائرة للمحاكم برئاسة الشيخ عبد الله الجابر الصباح، وفي سنة ١٩٤٧م حظيت المحاكم بتطوير جديد في هذه السنة، إذ تغير شكل هيئة المحكمة، فبعد الاعتماد على قاض واحد صارت ذات ثلاثة قضاة.

٢ - دائرة المعارف، وهنا ينبغي أن نذكر أن التعليم النظامي - كما معروف - قد نشأ بافتتاح المدرسة المباركية التي بدأت الدراسة بها في السنة الدراسية (١٩١١م - ١٩١٢م)، ثم لحقت بها مدارس أخرى كان منها على سبيل المثال: المدرسة الأحمديّة، وبعد أن تعددت المدارس رُوي أن من الأفضل وجود هيئة تشرف على المدارس؛ لأن من المتوقع أن تزداد بمرور الزمن، فأنشئ مجلس المعارف في سنة ١٩٣٦م، وعن طريقه نشأت دائرة المعارف التي أخذت على عاتقها المتابعة الفنية والإدارية لشؤون التعليم في الكويت، مع التخطيط لمستقبله، وكانت هذه الدائرة تُعنى - في البداية - بكافة النواحي الثقافية في البلاد إلى أن نشأت مؤسسات حكومية أخرى تقوم بها.

٣ - دائرة الصحة العامة: وكانت الكويت قد بدأت بالاهتمام بصحة الناس منذ زمن الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦م - ١٩١٥م)، حينما طلب من

القنصلية البريطانية إحضار طبيب لمعالجة المرضى، وحينما وافق على إقامة مستشفى الإرسالية الأمريكية في الكويت، وافتتح هذا المستشفى في سنة ١٩١٢ م. وفي سنة ١٩٤٣ م ورد في أوراق الأستاذ أحمد البشر الرومي ذكر الدائرة الصحية، مبيناً أحد أنشطتها، وكان ذلك في اليوم الثامن من شهر أبريل. وفي اليوم الخامس من شهر يونيو للسنة ذاتها. قال الأستاذ البشر: «سمعت أنه تأسست لجنة للإشراف على الصحة في الكويت مكونة من نصف اليوسف النصف، وعبد الحميد الصانع، وأحمد المشاري، وعبد الله الزيد، ومشاري الروضان».

هذا وكانت دائرة الصحة العامة قد نشأت قبل هذا التاريخ، إذ كان رئيسها في سنة ١٩٣٤ م هو الشيخ عبد الله السالم الصباح. ولقد استمر نشاط هذه الدائرة، وكان أبرزه إنشاء المستشفى الأميري، وافتتاح عدد من المستوصفات في مواقع مختلفة من البلاد، ولم تنس المناطق البعيدة؛ فقد كانت ترسل إليها سيارة مجهزة بكامل المعدات مع طبيب وهيئة تمريض للقيام بعلاج المواطنين هناك. واستمر هذا شأنها إلى أن أنشأت مستوصفات ثابتة سدت مسد هذه السيارة الموصوفة.

واهتمت بعد ذلك بالصحة المدرسية بالتعاون مع دائرة معارف الكويت، وكذلك الطب الوقائي الذي تولى أمر الحماية من الأمراض، والتنبيه إلى ضرورة العناية بالصحة العامة. وكان ممن تولى رئاسة هذه الدائرة بعد الشيخ عبد الله السالم الصباح، الشيخ فهد السالم الصباح، ثم الشيخ صباح السالم الصباح.

٤ - دائرة المالية: وقد بدأت في العمل منذ سنة ١٩٣٨ م، وكان باكورة عملها ضبط المصروفات العامة، وإعداد ميزانية الدولة لأول مرة. ثم استمرت في عملها آخذة على عاتقها الاهتمام بشؤون النفط والاستثمار، إلى حين اتساع العمل وتحويل بعض اختصاصاتها إلى مؤسسات حكومية تم إنشاؤها لتلك الأغراض.

٥ - دائرة الشرطة العامة: نشأت هذه الدائرة في سنة ١٩٣٨ م، وتولاها منذ البداية الشيخ صباح السالم الصباح، وكانت بدايتها يسيرة للغاية، ولكنها سرعان ما أخذت طريقها إلى النمو، فصارت - بعد أن ازداد عدد العاملين فيها - مسؤولة عن المرور وحماية الأمن الداخلي.

٦ - دائرة الكهرباء والماء: دخلت خدمة الكهرباء إلى الكويت عن طريق شركة محلية قامت بجهود كبيرة في سبيل إنارة البلاد وخدمة جوانب كثيرة مما يحتاج إليه الجمهور، ومع اتساع الرقعة المسكونة، وزيادة عدد السكان صار جهد هذه الشركة غير كاف للقيام بكل ما هو مطلوب منها. ولذا حلت محلها دائرة حكومية هي دائرة الكهرباء التي تأسست في سنة ١٩٥١ م، وكان من أول أعمالها أن أنارت بعض الطرق والساحات، وكان من تلك الساحات: ساحة الصفاة، وقد ضمت إليها - فيما بعد - خدمة الإمداد بالمياه، فأنجزت فيه ما هو واضح للعيان حتى هذا اليوم. وقد بدأت هذه الدائرة برئاسة الشيخ جابر العلي الصباح.

٧ - دائرة التموين: وهي دائرة كان لا بد من إنشائها من أجل إمداد المواطنين بحاجتهم من المواد الغذائية والأقمشة، وذلك في سنة ١٩٤٢ م، وقد وزعت هذه الدائرة - في بداية الأمر - بطاقات استحقاق التموين على الأهالي، فكان عدد هذه البطاقات في البداية ثلاثين ألف بطاقة سدت حاجة ستة وثمانين ألف نسمة. وافتتحت لها أفرعاً في كل مكان، ودام عملها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

٨ - دائرة الأوقاف العامة، تأسست في سنة ١٩٤٩ م، حين وجدت حكومة الكويت أن الأوقاف بأنواعها في حاجة إلى من يقوم عليها، إضافة إلى الاهتمام بالمساجد وعمارتها، وكذلك الشؤون الإسلامية الأخرى. وقد نشأت برئاسة الشيخ عبد الله الجابر الصباح، وكان مديرها منذ البداية المرحوم عبد الله العسوسي، وهو وكيلها بعدما تحولت إلى وزارة هي: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٩ - دائرة الأشغال العامة: وهي إحدى الدوائر الحكومية التي نشأت في سنة ١٩٥٢م، وقد قامت - في بداية التوجه إلى التعمير - بأعمال جيدة بعضها لا يزال ماثلاً حتى هذا الوقت، وكان رئيسها هو الشيخ فهد السالم الصباح.

١٠ - دائرة الشؤون الاجتماعية: وقد نشأت في سنة ١٩٥٤م، كان رئيسها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ومديرها الأستاذ حمد عيسى الرقيب. وقد اهتمت - منذ البداية - بسد حاجة المحتاجين، والعناية بالعمال، ثم اتجهت إلى أعمال أخرى مهمة منها الاهتمام بالفنون وبخاصة منها التمثيل المسرحي، ورعاية الأسرة، والبدء بمشروع محو الأمية، والإشراف على التنظيمات الاجتماعية الأهلية كالنوادي الرياضية والجمعيات ذات النفع العام.

١١ - دائرة البريد: وكان عمل البريد في البداية في يد أجنبية، ولكنه في سنة ١٩٥٨م صار من أعمال حكومة الكويت، وتأسست من أجله دائرة تحت اسم: دائرة البريد والبرق والهاتف، وهي التي صارت فيما بعد: وزارة المواصلات. ومنذ بداية عمل هذه الدائرة قامت بإصدار الطوابع البريدية الكويتية والبطاقات البريدية المتنوعة. ترأس هذه الدائرة الشيخ مبارك العبدالله الأحمد الجابر منذ البداية.

١٢ - وبعد الانتهاء من ذكر الدوائر الحكومية، فإن من المهم أن نذكر المرسوم الأميري الموقع من قبل الشيخ عبد الله السالم الصباح في اليوم السابع من شهر فبراير لسنة ١٩٥٩م، وفيه آخر ترتيب للدوائر الحكومية مع ذكر أسماء رؤسائها، وهي التشكيلة التي استمرت في العمل مع تغيير يسير فيها، إلى أن تم تكون الوزارات بعد الاستقلال. وهذا بيان بأسماء الدوائر الحكومية وأسماء رؤسائها في ذلك الوقت:

الشيخ / عبدالله المبارك - رئيساً لدائرة الشرطة.

الشيخ / فهد السالم - رئيساً لدائرة الأشغال العامة والبلدية.

الشيخ / صباح السالم - رئيساً لدائرة الصحة العامة.

الشيخ / جابر الأحمد - رئيساً لدائرة المالية وأملاك الدولة.
الشيخ / جابر العلي - رئيساً لدائرة الكهرباء والماء والغاز.
الشيخ / سعد العبدالله - نائباً لرئيس الشرطة.
الشيخ / خالد عبدالله السالم - رئيساً للجمارك والميناء.
الشيخ / مبارك الحمد - رئيساً للأوقاف والأيتام.
الشيخ / مبارك العبدالله الأحمد - رئيساً للبريد والبرق والتليفون.
الشيخ / صباح الأحمد - رئيساً للمطبوعات، والشؤون الاجتماعية.
الشيخ / عبدالله الجابر - رئيساً للمحاكم والمعارف.

—***—

ومن المهم أن نشير إلى ثلاث نقاط تتعلق بالدوائر الحكومية - التي مر بنا ذكرها - وذلك استكمالاً للموضوع، وهي كما يلي:

١ - كانت الدوائر الحكومية كما رأينا تحت رئاسة واحد من أبناء الأسرة الحاكمة، وكان لكل دائرة مجلس يديرها ويشرف على أعمالها ويخطط لمستقبلها يتم اختيار أعضائه من ذوي الخبرة من بين المواطنين، وقد جرى العمل على هذا العرف زمنياً، ثم في سنة ١٩٥١م رأى الشيخ عبدالله السالم الصباح أن يتم تعيين نصف أعضاء هذه المجالس بالانتخاب، وقد جرى ذلك بالفعل، وتم - آنذاك - انتخاب نصف أعضاء مجالس إدارات الصحة والبلدية والمعارف والأوقاف.

٢ - كانت في الكويت مجالس إشرافية تتابع الأعمال الحكومية، وترسم السياسة العامة لهذه الأعمال وتسهر على التخطيط لمستقبلها، ولم تكن الأمور - كما يتخيل البعض - تسير بصورة غير منضبطة، أو أنها تسير وفق أهواء أو غايات، وأنها لا تستند على تخطيط سليم، ومتابعة دائمة ومن ظواهر ذلك التنظيم الذي أشرنا إليه المجلس الأعلى الذي صدر

قرار إنشائه في سنة ١٩٥٦م، واستمر عاملاً حتى سنة ١٩٦٠م، ويتألف هذا المجلس من ثمانية من الشيوخ كلهم كانوا رؤساء دوائر حكومية، ويتولى سن القوانين، وإقرار الأنظمة، واعتماد ميزانية الدولة، كما يتولى التخطيط لمستقبل البلاد، وكان المجلس الأعلى يرفع نتائج أعماله إلى أمير البلاد ليتولى المصادقة عليها، وكان أعضاؤه هم الشيخ فهد السالم الصباح، والشيخ صباح السالم الصباح، والشيخ مبارك الحمد الصباح، والشيخ جابر الأحمد الصباح، والشيخ جابر العلي السالم الصباح، والشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، والشيخ سعد العبدالله الصباح .

ومما أضيف من اللجان فيما بعد ما سمي باللجنة التنظيمية، وقد أنشئت في سنة ١٩٥٩م، وقد تم تشكيلها من عدد من كبار الرجال من المواطنين ذوي الخبرة، وكانت مهمتها معاونة المجلس الأعلى في إدارة البلاد، وتتكون الهيئة التنظيمية من السادة: حمد الصالح الحميضي، وعبد الحميد الصانع، ومحمد يوسف النصف، ومشعان الخضير، ونصف يوسف النصف، ويوسف الفليج، وانضم إليها فيما بعد كل من السادة: حمود الزيد الخالد، وعبد العزيز حمد الصقر، ويوسف إبراهيم الغائم.

وفي سنة ١٩٦٠م ارتأى الشيخ عبدالله السالم الصباح أن يوحد جهود هاتين اللجنتين، فضمهما تحت مسمى المجلس المشترك الذي بقي عاملاً حتى سنة ١٩٦٢م حين نشأ المجلس التأسيسي، وبدأ يأخذ دوره في التنظيم والتشريع وإعداد دستور البلاد تمهيداً لقيام مجلس الأمة الذي سار ولا يزال يسير في البلاد في مسيرة ديمقراطية مرموقة. ولا شك في أن قيام المجلس الأعلى بما هو منوط به من أعمال، ثم قيام اللجنة التنظيمية التي شارك فيها عدد من الأهالي إنما هما تمهيد جيد لقيام الحركة الديمقراطية التي أشرنا إليها، وكنا تمهية جيدة لأعضائهما وللمواطنين من أجل إتاحة الفرصة لاستيعاب التجربة الجديدة، ولذلك فقد جاء عمل المجلس التأسيسي الذي قام بهما بالانتخاب العام متسماً بالدقة والفهم لواجبات المهمة الملقاة على أعضائه.

وقبل ذلك وبالتحديد في سنة ١٩٥٢م نشأ في الكويت أول مجلس تخصصي في مجال التخطيط للإنشاءات هو مجلس الإنشاء، وتم في هذا التاريخ الاجتماع الأول للمجلس بحضور مدراء دوائر المالية والبلدية والمعارف والصحة العامة والأوقاف والأشغال العامة إضافة إلى مراقبة البلدية ومراقبة الإنشاء، وتوالت الاجتماعات فيما بعد بصورة منتظمة إلى أن رُئي التوسع في عضوية هذا المجلس، فانضم إليه أعضاء من بعض أعضاء مجالس الدوائر الحكومية الأخرى، وعدد من أعضاء لجنة البلدية، وظل في شكله هذا يعمل وفق ما أسند إليه.

وحتى ما قبل سنة ١٩٦٠م كان مجلس الإنشاء يتألف من السكرتير الخاص لأمير البلاد، ومدراء دوائر: الأشغال العامة، البلدية، الصحة العامة، المالية، المعارف، البريد والبرق والهاتف، الشؤون الاجتماعية، الأوقاف العامة، أملاك الحكومة، الإسكان والشؤون الإدارية، وسكرتير عام دائرة الأشغال العامة، وكان يحضر معهم بشكل دائم فنيون لا يتمتعون بحق التصويت، من بينهم مفتش عام ورئيس مهندسي دائرة الأشغال العامة، ورئيس قسم التنظيم فيها، ورئيس مهندسي دائرة الكهرباء، وذلك من أجل الاستعانة بأرائهم وخبراتهم في مجالات عملهم المختلفة. وكان يرأس هذا المجلس المرحوم الشيخ فهد سالم الصباح، ثم جاء من بعده الشيخ سالم العلي الصباح ليتولى الرئاسة. ابتداء من آخر أيام سنة ١٩٦٠م، ثم تغير شكل مجلس الإنشاء وتطور عمله، وذلك بصدور قانون المجلس الذي أقر وبدئ تنفيذه في الخامس عشر من شهر ديسمبر لسنة ١٩٦٠م، وذلك بالمرسوم الأميري رقم (٤٧)، كما صدر مرسوم أميري آخر تحت رقم (٤٨) باللائحة الداخلية التي يسير عليها المجلس. وقد تشكل المجلس من السادة بدر السالم العبد الوهاب، وحمود الزيد الخالد، وخليفة خالد الغنيم، ومحمد عبدالرحمن البحر، ويعقوب يوسف الحمد، ويوسف إبراهيم الغانم وقد كان لهم الأهم الأكبر لمجلس الإنشاء هو تنسيق النواحي المختلفة لبرنامج الإنشاء، ودراسة أعمال الدوائر الحكومية في هذا المجال،

وتولي المشاريع التنظيمية التي شملت تحديد المناطق التي سوف يشملها التنظيم، ووضع الهيكل التنظيمي العام لكل منطقة ومسح المناطق الخاضعة لمشروعات التنظيم، وتحديد ارتفاعاتها ومستوياتها وتصويرها من الجو، وذلك من أجل البدء بتنفيذ المشروعات على أسس واضحة. وفي السادس من شهر يناير لسنة ١٩٦٢م عقدت آخر جلسة لمجلس الإنشاء حيث رأى الأعضاء أن مهمتهم قد انتهت بعد أن لاح في الأفق نجم جديد هو المجلس التأسيسي الذي تلاه - فيما بعد - مجلس الأمة.

ويُذكرُ هنا مجلس الشورى الأول الذي أنشأه الشيخ أحمد الجابر الصباح بعد توليه الحكم مباشرة، وذلك في سنة ١٩٢١م، وكان قرار إنشاء هذا المجلس في شهر أبريل من السنة ذاتها، وهو مكون من اثني عشر عضواً بمن فيهم الرئيس. وافتتح في اليوم الثامن عشر من شهر يونيه لسنة ١٩٤٠م مجلس آخر انتهى بقيام ما سمي: المجلس الأعلى في سنة ١٩٥٦م، وهو مجلس يضم رؤساء الدوائر الحكومية.

—***—

هذا عرض سريع لطبيعة العمل الحكومي في الكويت منذ أن نشأ وحتى سنة ١٩٦١م، وقد كان ما حدث في تلك الفترة سبباً في اكتساب أبناء البلاد خبرات مهمة في مجال الإدارة الحكومية، وفي الأعمال التي تهم الدولة في الداخل والخارج. ولذلك فقد رأينا من أبناء الكويت من يقوم بأعباء المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الاستقلال التي عاجلت الدولة في بدايتها أموراً خارجة عن إرادتها، ولكنها وجدت من أبنائها من يتصدى للمسؤولية، ويكون عنواناً مضيئاً للكويت.

عن صيف الكويت القديم

مما ينبغي أن تلتفت إليه الأنظار ما يتصل بصيف الكويت في زمن مضى. ذلك لأنه إذا أقبل على البلاد فإنه يصنع انقلاباً في حياة الناس اليومية، ويجبرهم على سلوك عادات تختلف عن عاداتهم في غيره من فصول السنة. ومع أهمية هذا الفصل، وما يحدث فيه، فإنه لم ينل من أحد اهتماماً ذا علاقة بتوثيق ما كان يجري فيه من أمور. وهذا حديث أحاول فيه معالجة النقص في هذا المجال، كما يلي:

يبدأ فصل الصيف عندنا منذ طلوع الثريا في اليوم السابع لشهر يونية من كل سنة، وينتهي بطلوع نجم سهيل الذي يري في الكويت في اليوم الرابع من شهر سبتمبر من كل سنة، ونسمي الصيف أحياناً (القيظ)، وهذا اللفظ وارد في اللغة العربية الفصحى، وتنطق القاف في اللهجة جيماً قاهرية. وقد حدد كتاب لسان العرب أشهر الصيف بأنها حزيران وتموز وآب وفيها يقول الخال الشاعر داود سليمان الجراح:

أيا شهر تموز انتقمت حقيقة لأب وما قد فاتني من حزيران

يشكو بهذا البيت ما كان يعانيه من حرارة الجو الصيفي. وهذه الأشهر هي التي نطلق عليها:

يونية ويولية وأغسطس.

وذكر الشاعر النبطي زيد الحرب القبيظ عندما قال قصيدة تناول فيها الأعمال التي كان يقوم هو وزملاء آخرين له، ومنها:

والقيظ كله ان جالب الغوص باحبال

ماي كما الزرنينخ وزاد انهييه

وقد أجمل في بيته هذا معاناة البحارة من الغواصين، وذكر عملهم ثم ماءهم المرّ الذي يتجرعون، وزادهم القليل الذي يتكاثرون عليه.

والغوص على اللؤلؤ من الأعمال المرتبطة بهذا الفصل، وله عندنا نظام متعارف عليه بين أهل البلاد، وهو تحت رعاية الحكومة التي تحدد موعد بدء رحلاته، وموعد عودة سفنه من المغاصات، وتشرف على كافة ما يتعلق به من أمور حتى لا يضيع حق لأي مشارك فيه سواء كان من العاملين أم من أصحاب السفن.

ولقد استمر هذا العمل زمناً ثم توقف. وكانت آخر رحلة من رحلاته تتم بإشراف الحكومة الكويتية هي التي تمت في سنة ١٩٥٩م، وقد صدر بها الإعلان الرسمي رقم ٥٩/٦٤م، بعنوان: موسم الغوص. وكان بتوقيع الشيخ عبدالله الجابر الصباح، وكان رئيساً لدائرة المحاكم في ذلك، إضافة إلى أنه كان رئيساً لمجلس المعارف.

وفي هذا الإعلان إعلام بأن موسم الغوص لتلك السنة سوف يبدأ في اليوم العاشر من شهر يونية، وينتهي في اليوم العاشر من شهر أكتوبر، وهذه هي أطول فترة يقضيها الغاص في مهمتهم، ونلاحظ أنّها تمضي في أشهر الصيف كلها، ولذا فإننا نستطيع أن نقول عن هذا العمل الذي يستقطب أعداداً كبيرة من أبناء الكويت، وينشغل أهاليهم عند غيابهم بالتفكير فيهم وانتظار عودتهم أنه مما يتم في فترة الصيف قديماً.

وتأثير الصيف في الذاكرة الكويتية تأثير عميق، حتى لقد وصل إلى الأمثال الشعبية المتداولة بين الناس مثل قولهم:

أ. مطر صيف على ناس وناس.

يوصف به الرجل الذي يخص برعايته أناساً دون آخرين، ولا يساوى بين الجميع في المعاملة. ذلك لأن المطر إذا هطل في هذا الفصل من السنة فإنه لا يغطي إلا أجزاء متفرقة من الأرض ولا يشمل البلاد كلها.

ب. ادخلوا بالمهاف، واطلعوا باللحاف.

وهو مثل يدعو إلى اتخاذ الحيطة. فمن المعروف أن الأهالي كانوا ينامون في غرفهم أثناء فصل الشتاء، والمثل يدعوهم إلى أن يدخلوا للنوم في الغرف عند نهاية الصيف حينما يكونون ممسكين بالمرابح اليدوية (المهاف) وهي جمع مهفة، ويطلب منهم الخروج للنوم في خارج الغرف والبرد لم ينته بعد، وهم في وقت يحتاجون فيه إلى اللحاف.

والمعنى المقصود من هذا المثل هو أن يأخذ كل إنسان حذره فلا يُعَرِّض نفسه للبرد أو للحر لما يجير عليه ذلك من آثار.

وإذا أردنا معرفة الأحداث التي تجري خلال كل صيف فإننا سوف نجد ذلك مكتوباً ومطبوعاً بجهد عالم فلكي قدير هو المرحوم صالح محمد العجيري، ذلك أن له مطبوعاً سنوياً على هيئة كتاب أطلق عليه اسم: تقويم العجيري. وفي التقويم الصادر في سنة ٢٠١٣م نستطيع أن نلم بكل ما يحدث في صيف الكويت، علماً بأن هذه الأحداث تتكرر سنوياً.

١. في شهر يونية:

اليوم السابع: طلوع الثريا. وهو نجم يتكون من نجوم صغيرة ذات شكل خاص.
اليوم الرابع والعشرين: ريح السموم الحارة.
اليوم السادس والعشرين: البحر يقذف القصيع، وهو نبات بحري.

٢. في شهر يوليو:

اليوم الرابع: بدء صيد سمك الميد.
في اليوم الثامن عشر: ريح السموم مستمرة.

في اليوم الثالث والعشرين: شدة الحر.
في اليوم الخامس والعشرين: ينضج بلح البرحي.
في اليوم السابع والعشرين: تشتد الحرارة.
في اليوم الحادي والثلاثين: باحورة الصيف وهي شدته.

٣- في شهر أغسطس:

في اليوم التاسع: ظهور بعض الطيور المهاجرة كالمدقي والمردم.
في اليوم السادس عشر: عز صيد سمك الصبور.
في اليوم الرابع والعشرين: ظهور نجم سهيل، وهو يبدو في الكويت يوم الرابع من شهر سبتمبر.
في اليوم السابع والعشرين: بدء صيد الروبيان.

نعود الآن - بعد كل ما ذكرنا عن الصيف - إلى إلقاء نظرة على الكويت القديمة وهي في صيفها الحار المعهود، ولئن صرنا نجد الآن كل ما يخفف علينا الحرارة في هذا الفصل الذي تشتد حرارته، فإن آباءنا لم يكن بإمكانهم الحصول على ما يخفف عنهم، إذ كانوا يسيرون والعرق يتصبب من أبدانهم، وينامون وهم كذلك. ولكنهم كانوا يحاولون - بقدر المستطاع - أن يخففوا عن أنفسهم عناء الحر الشديد، في ظل تلك الأحوال المناخية التي تسود بلادهم، ومن ذلك:

١ - تهيئة موضع في البيت من أجل نوم القيلولة بحيث يتلافى السكان شيئاً من الحرارة، وهذا هو العريش، ولفظه عربي فصيح وكذلك مدلوله. ويتم اتخاذ في زاوية ملائمة من البيت توضع فيها أعمدة خشبية يعلوها سقف مكون من أعمدة متعارضة سمكها أقل من سمك الأعمدة الأولى،

وفوق الأعمدة المتعارضة عدد من البواري تفرش فوقها لاستكمال العريش، والبواري جمع بارية ولفظها عربي فصيح وهو كذلك في لهجتنا. والبارية تصنع على هيئة حصير عريض يتكون من شرائح القصب، ثم يثبت في المكان المذكور. ويكون العريش مفتوحاً من كافة الجوانب ما عدا الجانب الملاصق لحائط من حيطان المنزل. وقد يستغني من لديه إمكانات مادية كافية عن العريش، فيصنع لبيته بديلاً له هو الليوان، وهو مشابه للعريش إلا أنه مبني من حيث أعمدته ومن حيث سقفه.

٢- النوم ليلاً في ساحة المنزل (الحوش) أو على سطحه طلباً للهواء الطلق المنعش أحياناً.

٣- تبريد ماء الشرب بوضعه في أوان فخارية تسمى البرمة أو الحب أو العرشة -بحسب أنواعها- أو ما شابه ذلك. وتكون هذه كلها مصفوفة فوق ما يسمى (كرسي البرمة) وهو من صنع نجاري ذلك الوقت، يكون مرتفعاً عن الأرض، وله سطح فيه فتحات مستديرة توضع فيها الأواني، وتوضع له حليات جانبية في بعض الأحيان، وبوجود الماء على هذا النمط تنكسر حدة حرارته فيكون سائغاً للشاربين.

ويلاحظ أن هذه الأواني ترشح ماء بارداً يتساقط منها إلى أسفل، وكان الأهالي يستغلون ذلك بوضع وعاء فخاري مستدير تحتها حتى يتساقط فيه الماء الراشح. وقد يضع البعض ما يحتاجون إلى تبريده كالبطيخ وما شابهه، فيحصلون عليه بارداً، وهذا الماء المتساقط مما يطلق عليه في لهجتنا أسم الناقوط.

٤- في كل بيت قديم بئر يستخرج منه ماء يسمى الخريج. وهو غير صالح للشرب لأنه يحتوي على نسبة من الملوحة، لكنه يصلح للنظافة والغسيل والوضوء والاستحمام وكل حاجات البيت فيما عدا استعماله في الشرب وطهي الطعام.

ومن مميزات البئر (وتُسميه الجليب) وهو في الفصحى: القليب، أن ماءه دافئ في الشتاء وبارد في الصيف، لذا فإن الأهالي يستحمون به، وينثرون منه على ملابسهم صيفاً طلباً للبرودة.

٥ - في بداية سنوات خمسينيات القرن الماضي عُلقت في أسقف المساجد مراوح، فصار كثير من الناس ينامون قيلولتهم تحت هوائها لعدم وجود مثلها في مساكنهم. وهم يجدون إلى جانب ذلك فرصة أخرى للاستيراد بماء البئر الكائن في الموضع المخصص للوضوء، فإن فيه ما يسهّل لهم الاستحمام.

٦ - وإذا حل شهر رمضان المبارك في فصل الصيف فإن الناس - آنذاك - كانوا يصومون أطول الأيام في السنة من حيث زيادة ساعات النهار عن الليل. ولكنهم يسعدون في الليالي بالتزاور، وقضاء الوقت بالتعبّد في المساجد وبخاصة عند صلاة التراويح بعد صلاة العشاء. وصلاة القيام في الليالي العشر الأواخر من الشهر الكريم. ويجتمع في هذه الليالي الكبار والصغار، والرجال والنساء، وبالطبع فإن للنساء مكانهن الخاص بهن.

ولا أزال أذكر تلك الليالي في مسجد البدر بحي القبلة حين كان يؤمنا المرحوم الشيخ أحمد خميس الخلف، ويلقي علينا مواعظه، ولا تنتهي من صلاتنا خلفه إلا عندما يقترب وقت تناول السحور ثم الإمساك استعداداً ليوم رمضاني جديد.

٧ - وفي الصيف يجلو ساحل البحر، ويتكاثر الأهالي على امتداد الشاطئ المقابل للعاصمة، فيخرج الأب مصطحباً أبناءه وتخرج النساء في جماعات تتخذ لها مكاناً منعزلاً. ويعبر بعض الأفراد عن اهتمامهم بالحيوانات المنزلية، فنرى الأب وأولاده وهم في طريقهم إلى البحر من أجل الاستحمام يجلبون معهم العنز التي يربونها في منزلهم رغبة في الاستفادة من حليبها - كما هي عادة البيوت في السابق - وهم من أجل مكانتها في نفوسهم يحرصون على مشاركتها لهم في الاستمتاع بالبحر، وهي فرصة لتنظيفها عن كل ما يعلق بها من أوساخ.

ويتنشر على الساحل هواة صيد السمك الذين يستعملون عدة وسائل لذلك، كما يسهر عدد من الأصدقاء ليلاً على الساحل يتسامرون، ويستمتعون بالهواء العليل ثم ينامون في موقعهم ذاك. وقد شهد ساحل الوطية كثيراً من هذه اللقاءات، وكان ممن يحضرها بعض شعراء الكويت الذين لم يُضيّعوا الفرصة، فنظموا قصائد ذات علاقة بمجالسهم تلك واستوحوا من الجو السائد.

يقول الشاعر الكويتي عبدالله سنان:

هلا وقفت هنيهة في (الوطية)

فوق الرمال هناك قرب (الحظرة)

هلا سألت الساحل الرملي كم

جَلَسَ الرفاقُ به لعقد الندوة

(الحظرة: من وسائل صيد السمك)

وهذا الحديث يطول بنا كثيراً عندما نريد أن نُذلي بكل شي عن صيف الكويت في الماضي، ولكن الإشارات السريعة التي مرت كافية لكي يلمح القارئ الصورة الحقيقية لما جرى في تلك الأيام .

الغوص على اللؤلؤ وقانونه في الكويت

يفخر أبناء الكويت - دائماً - بأن وطنهم ووطن القانون، بمعنى أنه وطن يسير وفق نظام قانوني يحفظ حقوق الناس ويمنع عنهم الاختلاف والفوضى. ونحن إذا عدنا إلى نشأة الكويت فإننا نجد أنها منذ نشأت بصفتها نظاماً حكومياً له حاكم يرجع إليه الشعب في كافة الأمور، وهي تعطي للقضاء أهميته، ومنذ البداية كان في البلاد قاض معروف ورد أنه توفي هنا في سنة ١٧٢٢م ولا نعلم تاريخ بدء عمله، كما أننا لا نعلم إن كان هذا القاضي وهو الشيخ محمد بن فيروز هو أول قضاة الكويت أم أن هناك من سبقه، ولعله أن لا يكون الأول إذا عرفنا أن تاريخ النشأة كان في سنة ١٦١٣م بموجب المعطيات التي استندنا إليها فيما سبق. ومضى العمل على هذه الوتيرة إلى أن تطورت الأحوال، وازداد عدد السكان، وكثرت القضايا التي تحتاج إلى الأنظمة القضائية التي تضع حداً لكل من يتجاوز هذه الأنظمة المعتمدة، وصدرت القوانين التي سارت عليها البلاد. وكان هذا في وقت متأخر نسبياً، ولكننا مع ذلك نجد الاهتمام بالقانون الخاص بالغواصين يسبق كل القوانين التي أتت فيما بعد، والذي صدر في سنة ١٩٤٠م.

فكيف كان ذلك؟

تعتمد الكويت اعتماداً كلياً على البحر باعتباره سبباً من أهم أسباب جلب الرزق للأهالي. ولقد كانت البداية في صيد السمك، ثم ازدادت خطوات الذين ارتبطوا بالأعمال البحرية، فنشأت حرفة الغوص على اللؤلؤ

ثم الأسفار التجارية، وكان الاتجاه إلى هذين العاملين من الأسباب التي أدت إلى ازدهار أعمال جانبية لا بد منها، وكان من هذه الأعمال احتراف صناعة السفن، وصناعة الحدادة التي تسهم إلى حد ما في دعم الصناعة الأولى، وتعاضم أسطول الكويت في الرحلتين حتى وصلت أعداد السفن المبحرة إما في الغوص وإما في السفر إلى ما تلفت الأنظار إليها بكثرة.

ولعل من المهم هنا أن نركز في حديثنا هذا على ذكر الغوص من كافة الجوانب، لأنه كان عملاً كبيراً وكان الكويتيون ينشغلون في موسمه سواء أكانوا على السفن المبحرة أم في بلادهم ينتظرون عودة الغواصين.

أما وضع السفن في عرض البحر فإن الحياة على متونها صعبة للغاية، والعاملين في مجال الغوص يلقون أشد المتاعب، ويبدلون طول النهار جهوداً لا تتوقف في سبيل جني المحار.

وقد تكون بعض هذه السفن بعيدة عن الساحل، وتحتاج إلى أشياء لا بد منها حتى يستمر عمل العاملين عليها، ولذلك فإننا نرى من كان مستعداً لذلك لاكتساب الفائدة لذاته، وللغواصين في الوقت نفسه، فهناك سفن تنقل الماء إلى المبحرين مما يسد حاجتهم إليه، وسفن أخرى تنقل بعض المواد الغذائية التي لا بد منها فتوفر على الغاصة وقتاً هم في أمس الحاجة إليه وحين ذاك يجدون الماء والغذاء قد وصل إليهم.

وهناك أمر آخر لا بد من ذكره وهو وجود عدد من التجار قد أعدوا لأنفسهم سفناً يبحرون بها إلى مواقع الغوص من أجل شراء اللؤلؤ من بعض تلك السفن، مما يريحهم في مسألة تسويقه، خاصة وأن بعض السفن من النوع صغير الحجم الذي يصعب عليه الانتقال إلى مواقع البيع فيأتيه المشترون إلى موقعه البحري.

هؤلاء هم من يطلق عليهم اسم الطواويش، واللفظ (جمع لكلمة طواش) وعمله يسمى (الطواشة) وقد عرف منهم تجار كبار، وكانوا سندا لأعمال الغوص كلها.

وهذا العمل، بالطبع لا يغني عن غشيان أسواق اللؤلؤ في أماكن بيعه المعروفة لدى أهل الغوص، وكان الكويتيون يتبعون ذلك حتى لقد ذهب فوج منهم إلى فرنسا في سنة ١٩٣٢م يقودهم المرحوم حسين بن علي الرومي، وقد وردت عن رحلتهم هناك أخبار كثيرة، خاصة أنها قد تمت في وقت كانت الكويت فيه منقطعة عن العالم الغربي، وإن كان اتصالها بالجنوب قوياً وله أثر في تجارة الكويت المحلية والخارجية.

ولم يكن هذا العمل الكبير ليتم لولا أنه صادر عن نظام متفق عليه بين كل العاملين، وذلك لأن أي خلل فيه سوف يؤثر على الحياة العامة في البلاد وهي حياة تعتمد في كثير من الأحوال على ما يقوم به أولئك الرجال.

ومن أجل ذلك فقد سعى أمير البلاد الأسبق الشيخ أحمد الجابر الصباح إلى صياغة قانون يضم تلك القواعد التي سار عليها الناس مدة طويلة، وذلك خوفاً من التراخي - بمرور الزمن - عن التقيدها، وحرصاً على استمرار الغوص على وتيرة سار عليها العاملون فيه زمناً دون أية اختلافات أو اعتراضات.

تحدث الأستاذ أحمد البشر الرومي عن الغوص، فذكر ضمن أوراقه الخاصة كثيراً من أحواله.

وقد ذكر أن أوج العمل في مجال الغوص عند الكويتيين كان في سنة ١٩٢٠م حيث بلغت سفنه تسعمائة سفينة، كلها تمارس هذا العمل، تضاف إليها سفن تجار اللؤلؤ الذين يتنقلون بين المغاصات (الطواشين)، وعدد سفنهم يصل إلى خمسين سفينة.

ومما ينبغي أن نذكره هنا أن للغوص على اللؤلؤ رحلات أربع أولها تسمى الخانجية، وهي مرحلة سابقة على موسم الغوص الكبير، والقصد منها اكتشاف مواقع المحار تسهيلاً لعمل القائمين بالمرحلة الثانية وهي الغوص الكبير.

ثم تأتي المرحلة الثالثة وتسمى الردة، ومنها تعود سفن قليلة من سفن الغوص إلى المغاصات للمزيد من الاستفادة.

تليها مرحلة أخيرة تسمى الرديدة، يشارك بها عدد قليل جداً من السفن، وقد جرت العادة على قيام محكمة الكويت بالإعلان عن مواعيد هذه الرحلات الأربع في كل عام، مع طلب التزام العاملين بها.

ونظراً لأهمية الغوص في حياة المواطنين، فإن ما يصحب موسم من استعدادات، وما يعد له قبل بدئه من أمور تكفل نجاحه كلها تحتاج إلى تفصيل، ولكننا هنا نكتفي بإشارة إليها وردت في رسالة كتبها الشيخ عبدالله السالم الصباح حين كان ولياً للعهد في بلادنا في سنة (١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م)، وهو يوجه هذه الرسالة إلى السيد شمالان بن علي آل سيف، وكان هذا الأخير مريضاً في وقت موسم الغوص. وقد دلت رسالة الشيخ على اكتظاظ المنطقة المحيطة ببيت شمالان بن علي - وهو قريب من ساحل البحر - بالناس، حتى إن السيارة لا تتمكن من اختراق تلك الجموع، ونص الرسالة هو:

«جَنَابَ الأَمجد الأَفخم الأَخ العزيز شمالان المحترم:

سلاماً واشتياًقاً. أمس سمعت أنه معك انحراف مزاج بواسطة آلام في رجلك أرجو من الله أن يلبسك ثوب الصحة والعافية وأن لا يسمعنا عنكم ومنكم ما يكدر الخاطر أرجوكم العذر عن المجيء بواسطة الموتير ما يمشي اليوم على السيف من سبب كثرة السفن.

اقبل تحياتي وسلامي»

(توقيع عبدالله السالم الصباح)

وعندما تمر الأيام على الغاصة وهم في مهمتهم السنوية هذه يخرج عدد من النساء إلى ساحل البحر قبل موعد العودة بثلاثة أيام على التقريب وهن يهتفن بأهزوجة مشهورة هي :

ثلاثة والرابع دخل

يا بحر

توب توب

وفيها نداء للبحر أن يأتي بالغاصة سالمين إلى وطنهم وإلى أحضان أهلهم. ويتكرر ذلك المشهد حتى تصل السفن مع قيام تلك النسوة بأعمال أخرى منها أن البحر إذا لم يستجب لندائهن ويحضر الغائصين فإن عليه أن يؤدب، وذلك بأن يشعلن ناراً يوضع فيها قضيب من الحديد ثم يحمى في النار، ويوضع في البحر، والقصد أنهن يعاقبن هذا البحر لتأخره بإحضار أولئك الغائبين. وكن يضعن القضيب المحمي بالنار في البحر وهن يصرخن: توب توب يا بحر..

ومن أهم ما يدل على حسن نظام العمل في كافة نواحي النشاط البحري أننا وجدنا حكومة الكويت منذ ما قبل سنة ١٩٣٣م، وهي تصدر للسفن الكويتية تراخيص تعرض عند الطلب في أي بلد ترسو فيه هذه السفن. وهذا هو ما أعلنه الشيخ أحمد الجابر الصباح للوكيل السياسي البريطاني في الكويت، حين عرض عليه الوكيل المذكور هذا الأمر.

قانون الغوص هنا - وكما قلت في البداية - دليل اهتمام الكويت بهذا العمل، ودليل آخر على الرغبة في استتباب الأنظمة وتوفير المناخ الملائم للأعمال حتى يتمكن الناس من السير فيها على وتيرة لا تضارب فيها، ولم يكن القانون المذكور عندما صدر خارجاً من الأعراف المعمول بها قبل صدوره، ولكنه كان تثبيتاً لما كان يجري العمل به خلال سنين مضت قبل إقراره. ولقد ذكر الأستاذ سيف مرزوق الشمالان تفصيلاً عن هذا العمل فقال:

«أراد المجلس التشريعي أن يسن قانوناً لتنظيم عمل الغوص ففي الثامن من شهر شعبان ١٣٥٧هـ - الموافق يوم ٢ أكتوبر ١٩٣٨م، عين المجلس لجنة من نواخذة الغوص المعروفين والخبراء في شؤون الغوص وهم: المرحوم راشد بن أحمد الرومي والمرحوم عبدالله بن ناصر بورسلي والمرحوم أحمد بن راشد النجادة والحاج سعود المصنف والمرحوم علي البنوان».

وقد اجتمع هؤلاء عدة مرات، وتمخضت تلك الاجتماعات عن تدوين قانون للغوص، ورفعوه بعد ذلك إلى المجلس لإقراره وطبعه، بيد أنه قضي على المجلس التشريعي والقانون لم يطبع، ولما جاء مجلس الشورى المعين من الشخصيات الكبيرة أقر هذا القانون وأمر بطبعه فصدر يوم ٢٢ ربيع الثاني ١٣٥٩ هـ - الموافق ٢٩ مايو ١٩٤٠ م، ويتألف القانون من (٥١) مادة. تنظم التعامل بين النوخذة والبحار في جميع أعمال الغوص، وحتى عن الأمور المالية كالسلف والتسquam، وعن العمل في السفينة وعن مرض البحار ووفاته والديون التي عليه، وعن حالات عجز البحار عن العمل ونحو ذلك من الأمور».

وهذا الذي أوردناه نقلاً عن الأستاذ سيف مرزوق الشملان وارد في كتاب «تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي» ج ٢ ص ١٠٢، وما قدمناه كاف للدلالة على هذا القانون الذي نجد نصه في الكتاب نفسه ضمن الصفحات اللاحقة لما ذكرنا.

ولعل من المهم أن نلاحظ أن الشيخ أحمد الجابر الصباح لم يتردد في تبني قانون الغوص وإقراره بعد عرضه على مجلس الشورى - كما رأينا - على الرغم من أنه كان من إنجاز المجلس التشريعي الذي لم يكن مرتاحاً لأعماله، ولكنه أثر مصلحة البلاد واستجاب لرغبة مجلس الشورى، دون الشعور بأية حساسية.

وبعد فما الذي نخرج به بعد كل ما تقدم؟

وللإجابة عن هذا التساؤل فإن من المهم أن نقول إن ما جرى ذكره هنا عن الغوص على اللؤلؤ على الرغم من أنه جاء على شكل مفصل وشبه كامل، إلا أن حديثنا عن هذا العمل المهم وبالإضافة إلى كل ما ذكر، قد أتى بعد تمهيد أوضحنا فيه اهتمام الكويتيين بالاستقامة، وعدم تجاوز الأنظمة حتى لقد كان تعيين القاضي في البلاد من أولى مهمات الشيخ

عندما تم اختياره عند تأسيس نظام الحكم، وما جرى من تطبيق للأنظمة المتعارف عليها ثم صدور قانون الغوص دليل عن كل ما جرى ذكره، ولقد استمر أبناء الكويت في اهتمامهم بذلك الأمر حتى يومنا هذا. وذلك ما يحمد في حياة الشعوب.

الكويت والحاجة إلى الماء

لا إنكار لأهمية الماء في حياة الناس، بل وفي حياة سائر المخلوقات الأخرى، وعن هذا جاء قول الله عز وجل: «وجعلنا من الماء كل شيء حي»

(سورة الأنبياء الآية رقم ٣٠).

وذكر سبحانه وتعالى في كتابه العزيز المياه والأمطار والأنهار ممتناً علينا - وهذا حق لا نزاع فيه - بهذه النعمة التي لولاها لم يعيش إنسان ولا حيوان، ولم يَنْمُ نبات فيه طعام للناس والأنعام. ففي سورة النحل، الآية رقم ٦٥: «والله أنزل من السماء ماءً فأحيا به الأرض بعد موتها، إن في ذلك لآية لقوم يعقلون».

وفي سورة المؤمنون الآية رقم ١٨، قال تعالى:

«وأنزلنا من السماء ماءً بقَدَرٍ فأسكناهُ في الأرض، وإنا على ذهابٍ به لقادرون».

وفي سورة الزمر، الآية رقم ٢١، جاء قوله عز وجل:

«ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فسلكه ينابيع في الأرض، ثم يُخرج به زرعاً مختلفاً ألوانه، ثم يهيج فتراه مصفراً، ثم يجعله حطاماً، إن في ذلك لَذِكْرٌ لأولِي الألباب».

تبارك الله رب العالمين.

ولم تنشأ الكويت على نهر جارٍ، ولم تكن فيها ينابيع ثرّارة تفيض بالمياه العذبة، ولكن ما وجد فيها من آبار كان كافياً للسكان الذين كان عددهم في البداية قليلاً. واحتاجوا إلى مزيد من المياه فيما بعد، وهي من أهم مقومات

الحياة. وهذا الأمر -بطبيعة الحال- يدفعهم إلى البحث عن وسائل تكفل لهم سد حاجتهم لهذه المادة الحيوية التي لا غنى عنها. ولقد كانت معاناة البحث شديدة، والخوف من اشتداد العطش أشد منها. ولقد كان الشعب الكويتي -منذ تلك البداية- حريصاً على مصالحه، وعلى استقرار حياته في الموقع الذي اختاره سكناً له، وكان حريصاً -أيضاً- على ألا يجد أحد من خارجه في الحاجة إلى الماء وسيلة من وسائل الابتزاز له، كما ظهر من بعض الأطراف التي لم توفق إلى التأثير على أهل الكويت حتى كشف الله سبحانه الغمة، وزالت مشكلة نقص المياه، وانتفت المعاناة، وكان حب الوطن هو الذي فتح الطريق لذلك بعد المشيئة الإلهية.

كانت البداية في القرين؛ الموقع الذي تحدثنا عنه كثيراً، وهو ما اختاره أبناء الكويت لسكناهم أولاً، ومنه انتقلوا شرقاً إلى عاصمة بلادهم: الكويت وفي هذه البداية كانت هناك آبار محدودة العدد تحتوي على مياه عذبة صالحة للشرب، وكانت في أماكن قريبة من المساكن، وقد تخصص أناس في نقل المياه منها إلى المساكن نظير أجره متعارف عليها. وبعد الانتقال إلى العاصمة وازدياد عدد السكان صارت الآبار الأولى لا تسد الحاجة، فجرى البحث عن أماكن أخرى، ولم يعدم الأهالي وسيلة في الحصول على مزيد من المياه، إذ عادوا إلى الأرض رغبة في استنباط ما فيها، فعثروا على مياه عذبة في أماكن محيطة بمسكنهم الجديد، ومن هذه الأماكن:

١ - أبو دوارة في شرقي العاصمة.

٢ - الدهلة المعروفة إلى الآن.

٣ - الشامية.

وازدادت الحاجة فيما بعد فانتقلوا إلى ما هو الآن في مشارف حولي، حيث يوجد ما أطلقوا عليه اسم (السد)، وهو عبارة عن حفرة واسعة، وعميقة نسبياً، في وسطها بعض آبار. وكان هذا الذي أطلقوا عليه اسم (السد)

يفيض في أيام الأمطار، ويستمر استنزاف الماء منه طوال السنة حتى يعود ضحلاً في النهاية قبل أن تأتيه الأمطار في موسمها اللاحق. وزادت الحاجة أكثر فاكشف الماء في الشامية وفي كيفان ثم في حولي ذاتها، غير ما هو متوافر في السد الأنف ذكره.

كان ما تقدم متعلقاً بماء الشرب والماء المستعمل في إعداد الطعام. وهذا النوع من الماء شحيح بحيث لا يكاد يغطي حاجة الناس إلا بصعوبة، تجعلهم يهتمون بما يحصلون عليه منه، ويبدلون جهدهم في سبيل تدبير حاجتهم إليه. وسوف نعود إلى هذا فيما بعد.

ومع ذلك فقد كانت في الكويت زراعة، وكانت تغطي الحاجة من حيث بعض الأنواع التي لا بد منها، والزراعة - كما هو معروف - تحتاج إلى كميات من المياه؛ لأن المزروعات سوف تجف في مكانها إن لم يتوافر لها الماء الذي يسقيها.

فما هو الحال في ذلك الزمان فيما يتعلق بهذا الأمر؟

تكاد الزراعة القديمة تكون موجودة في أربعة من المواقع من البلاد، هي:

١- جزيرة فيلكا، وسوف يأتي الحديث عنها.

٢- منطقة الدسمة.

٣- القصور.

٤- الجهراء.

٥- الصبيحية.

ونبدأ هنا بذكر الزراعة في منطقة الدسمة، وهي المنطقة السكنية الآن. ومعروف قربها من العاصمة؛ لأنها لا تبعد عن سور الكويت الثالث بأكثر من كيلو متر واحد. ولقد كانت فيها زراعة حتى من قبل أن يُبنى السور، ولكنها زراعة مقصورة على المنتجات الورقية فقط، ولم تكن بها أشجار. أما

سقي هذه المزروعات فقد كان يعتمد على آبار لم تكن عميقة ولم يكن ماؤها كامل العذوبة. ولكن هذه المزارع على قلة عددها وصغر مساحتها كانت تمد العاصمة بمنتجاتها الورقية، وكان لباعته موقع خاص في سوق الخضرة الموجود في وسط العاصمة.

أما ما كان يطلق عليه اسم القصور فهو مجموعة من القرى لا تزال قائمة، ولكنها صارت مُدُنًا عامرة مع تطور الحياة في الكويت، وهي الشعبية والفحيحيل والفرنطاس والمنقف وأبو حليفة والفينطيس وغيرها، وكانت فيها زراعات لا بأس بها، وفيها أشجار نخيل وسدر، كما كان إنتاجها متنوعاً فيه الطماطم والبطيخ وبعض نباتات أخرى، وكان الإنتاج يرد إلى السوق يومياً ويباع بالجملة على باعة الخضار، وكانت براحة ابن بحر المعروفة إلى اليوم (غربي سوق الخضرة) هي المقر الذي تباع فيه منتجات الكويت الزراعية، وقد بقيت على ذلك زمناً طويلاً إلى أن تغير الوضع. وكانت القرى التي ذكرنا تتفاوت في كميات إنتاجها الزراعي وفق ما يتوافر في تربتها من مياه، علماً بأن ماءها قليل الملوحة وكميته أوفر من مياه الدسمة.

وأما الجهراء، وهي الآن مدينة كبيرة، فقد كان أهلها يُعَنون بالزراعة عناية كبيرة، وكانت تضم مزارع واسعة وكثيرة، تُزرع فيها النخيل وبعض الخضروات، والبرسيم بصفة خاصة، وكان ماؤها غزيراً يغطي حاجة الزراعة، وفي الصيف عندما تشتد الحرارة وتنضب بعض الآبار الصحراوية وتجف الغدران التي كونتها أمطار الشتاء، فإن كثيراً من أصحاب الإبل وباقي أنواع المواشي يأتون بها إلى طرف من أطراف الجهراء يسمى (مريطبه) فيه بضعة آبار غزيرة المياه غير عميقة، وكانوا يسقون مواشيهم هناك باستمرار، وقد شهدت هذا المنظر في أوائل خمسينيات القرن الماضي عندما كنت أذهب إلى هناك في زيارة عائلية. وإلى الشرق من الجهراء ببضعة كيلومترات في الطرف الغربي لجون الكويت كاظمة، وهذا الموضع من مساكن العرب القدماء، ولكنه الآن غير مسكون،

وفيه ثلاثة مواضع للماء؛ منها اثنان مأوئهما عذب يشرب منه الناس، والثالث غير عذب تشرب منه المواشي.

الأول نبع في وسط البحر قريب من الساحل، كان مورداً للقاصدين يأتون إليه بواسطة القوارب، فيأخذون الماء العذب من بين الماء المالح (ماء البحر).

والثاني ينصب من مرتفع جال الزور، وهو إلى الشمال من كاظمة، ومأؤه عذب.

أما الثالث فهو في الوسط بين كاظمة وجال الزور على الطريق المؤدي إلى الصَّبيَّة، ومأؤه غير عذب، ولكن المواشي تستسيغه، ويجمع حوله رعاتها، كما يجتمعون حول آبار الجهراء، وهذا الموقع يسمى المعترضة؛ لأنه يعترض الطريق بين الشمال والجنوب والشرق والغرب.

ثم يأتي الحديث عن الزراعة في الصبيحية، وكانت أرضاً خالية من المباني في جنوبي الكويت على مسافة ٧٤ كيلومتراً عن العاصمة، وموقعها الآن مخصص لخدمات استخراج النفط. وكانت فيها مزارع كثيرة ومأوها غزير في آبار واسعة غير عميقة. ولقد شاهدت هذه المزارع، وأعجبتني كثرة ما تنتجه من أنواع الخضار، وقد استمرت على ذلك إلى حين.

وفي تلك المنطقة بالقرب من برقان المشهور بنقطة الخريز يقع ما يطلق عليه اسم الطويل، وهو موقع صحراوي، ولكنه غزير المياه، فيه آبار يرتادها أصحاب المواشي على النمط الذي وصفته عند الحديث عن الجهراء. ويبدو أن هذا الموقع هو الذي أورد ذكره ياقوت الحموي في كتابه «معجم البلدان» ذاكراً أنه يسمى (طواله)، وهو يبعد عن العاصمة مسافة ٦٦ كيلومتراً.

وقد وصف هارولد ديكسون قنصل بريطانيا الأسبق في الكويت في كتابه «الكويت وجاراتها» الطويل، فقال:

«الطويل وهو مجموعة من اثنتي عشرة بئراً مياهها عذبة، وعمقها حوالي ٤٠ قدماً، وتقع على بعد ستة أميال إلى الغرب من وارة». وقال في مكان آخر

من كتابه: «كان منظر الطويل رائعاً..... وكان عدد الخيام أقل مما كان عليه عندما شاهدها آخر مرة، ومع ذلك كان عددها لا يزال يزيد على خمسمائة خيمة، وكانت الآبار مكتظة بجمال الدياحين (فرع من مطير)، وقد تجمعت الجمال حول حياض دائرية كبيرة على شكل صفوف بين الخيام بمواجهة شمس الصباح الباكر كعادتها».

ومن الأماكن التي ذكرت فيها الزراعة موقع يخلو منها الآن، ويطلق عليه اسم: «أم صفق»، ولكنه اسم وارد في الخريطة التي نشرتها بلدية الكويت. ونرى هذا الموقع فيها في شمال شرقي مركز الوفرة، وقد ذكر أنه كان يحتوي على عدد من الآبار، وكان يزرع فيه البطيخ، وفيه آبار ماؤها صالح للزراعة، ويبعد عن العاصمة حوالي ثمانين كيلومتراً.

ونعود الآن إلى جزيرة فيلكا، وهي الجزيرة الوحيدة العامرة بالمباني والسكان من بين جزر الكويت الأخرى، وكانت مسكونة منذ القدم، وفيها آثار تدل على ذلك. وفي العصر الحديث تردد ذكرها بما يدل على وجود نشاط علمي ديني بها نستشهد له بالشيخ مسيعيد بن أحمد بن مساعد بن سالم، الذي نسخ في فيلكا كتاب الموطأ لمالك بن أنس سنة ١٦٨٧م، وكان ممن يعيشون في هذه الجزيرة، التي يمر بها عدد من العلماء بين فترة وأخرى، ومن مر بها الشيخ عثمان بن سند المتوفى سنة ١٨٢٦م، وغيره من العلماء.

وفي جزيرة فيلكا مياه غزيرة عذبة، وفيها زراعات مهمة؛ منها القمح والعدس وكثير من الخضروات، وفيها أشجار متنوعة منها النخيل.

وبالنظر إلى طيب مياهها وغزارتها كان لها دور مهم في حياة الكويت وتاريخها معاً؛ ذلك أننا نلاحظ حول هذا الأمر ملاحظتين هما:

١- كانت سفن السفر التي تغادر البلاد تمر بها في طريقها عائدة من الشمال، فتنزود منها بالأسماك المجففة التي يستفيد منها ركاب هذه السفن في غذائهم، وكانت هذه الأسماك - وهي من نوع الزبيدي - كثيرة في تلك الأيام، وكانت تباع بالعدد، فهم يبيعون ألف سمكة منها بمبلغ زهيد.

وإضافة إلى ذلك فإن بعض السفن تذهب إليها من الكويت مباشرة، ثم تتجه إلى سفرتها المقصودة جنوباً لمجرد شراء الأسماك المجففة، إضافة إلى أخذ حاجتهم من المياه من آبار هذه الجزيرة.

٢- في عهد حكم الشيخ عبدالله بن صباح بن جابر (١٧٧٦م-١٨١٤م) للكويت عزم أحدهم على مهاجمة بلادنا، وبلغ الأمر به إلى حصارها، وكان يعرف حاجة أهلها إلى الماء، وأن أهم مصدر لها منه هو الموقع المسمى: الشامية المعروف اليوم، فنزل بمن معه في هذا المكان، واستمر مدة طويلة، ظاناً أن الكويت سوف تستسلم له بسبب هذا الحصار الذي حرمها من الماء. ولكنه لم يجد الاستجابة التي يريدها، وطال الأمد على الناس، فابتكروا وسيلة تُنبههُ إلى عدم جدوى ما فعل، وهذا هو ما رواه الشيخ عبدالعزيز الرشيد في كتاب «تاريخ الكويت»، حين ذكر أن هذا الرجل كان ماراً بالجهراء في طريقه إلى الشمال، وعندما علم الشيخ عبدالله بن صباح بن جابر بمروره في البلاد أرسل إليه ما يُعتبر (ضيافة)، بحسب ما كان يجري في الماضي، ولكنه مع ذلك عزم على غزو الكويت وغير اتجاهه إليها، دون مراعاة لكرم الشيخ عبدالله وتقديره له.

ثم يقول الشيخ الرشيد:

ونزل الشامية، وهي مورد هم (يقصد أهل الكويت) ومحتطبهم الوحيد إذ ذلك، ليضطرهم إلى التسليم بدون حرب، ظناً منه أنه لا غنى لهم عن هذا الموقع، ولكن خاب ظنه؛ إذ شرعوا يستقون الماء من فيلكا، ويجلبون خشب الوقود بسفنهم عبر جون الكويت. وقد طال مكثه وهو يجهل الحقيقة، فبعثوا إليه ليكشفوا (له) جلية الأمر بدوابّ تحمل حطباً وماءً، فعلم عند ذلك ما يقصدون من هذه الهدية، وأن حصاره لم ينفعه بشيءٍ فرحل.

هذه حكاية لا نعلم مدى صحتها، ولم نرها في غير هذا المرجع، ولكن ما يهمننا هنا الإشارة إلى ماء فيلكا، وأنه لغزارته كان متاحاً لكل من يرده. وكان يجلب إلى العاصمة عند الحاجة.

ذكر هارولد ديكسون فيلكا في كتابه، ويهمننا هنا أن نذكر عنه ما يلي:
«يلغ طول فيلكا سبعة أميال، وأقصى عرض لها ثلاثة أميال، وتقع في
الجهة الشمالية من مدخل جون الكويت. والجهة الغربية منها- وهي الأقرب
إلى مدينة الكويت - تبعد حوالي عشرة أميال».

«وموارد فيلكا هي صيد السمك والزراعة على نطاق متواضع، ومن
محاصيلها الزراعية القمح والشعير والجزر».

هذه هي جزيرة فيلكا التي سميت في أوائل الخرائط التي رسمها الأجانب
«جزيرة الماء». وهذا يدل على توافر الماء فيها بكميات تلفت الأنظار. وللدلالة
على ذلك فإن أول خريطة ذكرت «جزيرة الماء» هي التي نشرها جان لنشوتن
في هولندا سنة ١٥٩٦م، وقد أكد أن المقصود بها: «فيلكا» خريطة رسمت في
سنة ١٧٥٨م ونشرت في باريس سنة ١٧٧٦م، فأورد في هذه الخريطة إلى جوار
ذلك الاسم قوله: «أو فيلكا».

وبعد هذا الاستعراض نعود إلى ذكر ما قام به الكويتيون في مواجهة
مشكلة الماء التي واجهتهم منذ البداية ثم صارت تتفاقم مع ازدياد عدد
السكان، واتساع الرقعة المسكونة.

وما دامت الكويت خالية من الينابيع الغزيرة بالماء العذب، وكانت بعيدة
عن مجاري الأنهار، فلم يعد لأهلها للحصول على حاجتهم من المياه، إلا:

١- الأمطار

٢- الآبار

٣- جلب الماء من خارجها وبيعه.

أولاً- تهطل الأمطار على الكويت فتكون نعمة غامرة، تزود البلاد بالماء
إلى الموسم اللاحق، وتنمو بسببها الأعشاب في الصحراء فيجلب الناس
منها شجيرات الوقود كالعرفج والحمض، وتنتب بسببها النباتات المختلفة

وتزهر الأرض، وتتاح الفرصة للناس حتى يقوموا برحلات خلوية تذكّرهم بالصحراء التي عاش فيها آباؤهم وأجدادهم.

ولقد مرت بالبلاد ثلاثة مواسم اشتد خلالها هطول المطر حتى دمر كثيراً من المنازل، وكانت كل سنة من تلك السنوات التي زادت فيها الأمطار عن الحد المعتاد، وهدمت مساكن الناس؛ يطلق عليها اسم: سنة هَدَامَة. ومع ما كان يعانيه الأهالي في هذه الحالات الثلاث فإنهم لم يتدمروا بل كانوا يرون أن المطر خير كيفما كان.

ولما كان الأهالي يدركون أهمية ماء المطر لهم فقد كانوا يعنون بجمعه بكل الوسائل، والاحتفاظ بمخزون منه يفيدهم أطول وقت ممكن خلال السنة التي هطل فيها. وذلك كما يلي:

- العناية بالسدود الخارجية التي تجتمع فيها المياه عند هطول الأمطار، وقد ذكرنا سد حولي، ومنها سد الدمنة، التي يطلق عليها الآن اسم السالمية، وسدود في أماكن مختلفة بعضها أقل من حجم السدين اللذين ذكرناهما، وهذه يطلق عليها اسم «الخباري» جمع «خبرة»، وغالباً ما تكون في المنخفضات وتمتلئ بواسطة مجاري السيل التي تسمى: المسائل.

- استعداد المقتدرون مالياً لاستقبال مياه الأمطار والاحتفاظ بها، وذلك بحفر برك في منازلهم تحت الأرض محاطة بالأسمت حتى لا تتسرب منها المياه، ولها فتحة مربعة أو مستديرة ترتفع عن سطح الأرض بمقدار يصل إلى متر واحد أو أكثر قليلاً، ولها غطاء محكم، يفتح عند إضافة الماء أو عند استخراجها من البركة.

وللاستفادة من ماء المطر يُعنى أولاً بتنظيف أسطح غرف المنزل، ووضع أنابيب تنقل الماء من السطح إلى البركة حتى يجتمع الماء فيها. وفي بعض المساكن يضيف الأهالي إلى السطوح وسيلة أخرى لجمع ماء المطر، هي ما تُسمى الشتر وقد مرّ بنا وصفه.

وهناك من الناس من لا يقدر على ذلك لأسباب مالية بحثة، فهم يضعون في بيوتهم نوعاً من الأواني الكبيرة يسمى (البَيْب)، وجمعه (أبياب)، وهو خزان له شكل أسطواني مصنوع محلياً من صفائح الزنك، ويضع صاحب كل مسكن من هذه الأبياب بقدر طاقته، وعند هطول المطر يضعها تحت المصب النازل من السطح.

ثانياً - مر بنا أن الشامية كانت مورداً من موارد المياه في الكويت، وكان أهل الكويت - قديماً - يعتمدون عليها في سد حاجتهم، وقد ذكرنا الحادثة التي دلت على أن هذا المورد كان عامراً في فترة حكم الشيخ عبدالله بن صباح بن جابر (١٧٧٦م - ١٨١٤م)، وربما كان عامراً قبل ذلك. وفي زمن قريب من هذا كان هناك مورد آخر يمكن وصف موقعه اليوم بأنه في غربي بناية الصالحية المشهورة بالقرب من شارع فهد السالم، وقد ذكر الشاعر ضويحي بن رميح الهرشاني المولود في سنة ١٨٤٠م هذا المورد مسترجعاً ذكرياته عنه عندما كان في رحلة من رحلات الغوص على اللؤلؤ، فقال:

أَخِيرُ من شوف أبو عينين وابر وجه

شوفة غميضة ومسكنها وأهاليها

نفسى إبوسط الكويت اتصير مبهوجه

إبلادي اللي من الأوطان مغليها

(أخير: بفتح الألف والخاء معناها: أفضل. وأبو عينين موقع من المواقع التي يذهب إليها الغواصون في خارج الكويت وهو إلى الجنوب بحراً).

ومن موارد المياه المعروفة في ذلك الوقت المورد المعروف باسم «أبو دواره»، وهذا الاسم أصلاً هو اسم الموقع نفسه، هذا المورد يقع بالقرب من قصر دسمان. وكذلك المورد المعروف باسم «كيفان»، وهو في الواقع بعيد عن منطقة كيفان السكنية؛ لأنه في وسط ضاحية عبدالله السالم بالقرب من مسجد السهول، يمر به اليوم شارع السيد علي السيد سليمان.

وهناك موارد أخرى متناثرة في طول البلاد وعرضها، ومنها على سبيل المثال المورد الذي تشرب من مائه الجهراء كلها، وهو المسمى «السَّليل».

وفي الكويت عدد من حقول المياه الجوفية، عثر عليها عند البحث عن مياه الشرب، ولكنها تفتيد في مسائل أخرى؛ وهي: حقل الصليبية، وقد اكتشف في سنة ١٩٤١م، وحقل العبدلي الذي اكتشف في سنة ١٩٥٠م، والشقيا في سنة ١٩٦٢م، وأم قدير في سنة ١٩٨٦م، ومما ينبغي أن يقال أن الشقيا موقع قديم معروف باسم الشجي، وله ذكر في الشعر وأخبار العرب القدماء، وله حكاية تتعلق باستخراج الماء منه في القديم، وردت في مقال «الأزمة والأمكنة» الذي نشر يوم السادس عشر من شهر يونية لسنة ٢٠١٠م في جريدة الوطن، وفيه تفصيل واسع.

وفي سنة ١٩٦٢م اكتشف حقل للمياه الجوفية العذبة في منطقة الروضتين المعروفة هنا. وقد استفادت البلاد من هذا الحقل كثيراً. وشجعت الحكومة المهتمين على تكوين شركة مساهمة لتعبئة قسم من هذه المياه، وتم ذلك بالفعل، ومنتجات هذه الشركة تباع اليوم في الأسواق.

وهذا إشارة لا بد منها إلى كيفية وصول الماء قديماً من هذه الموارد إلى المساكن. وفي واقع الأمر أن ذلك يتم بجلب الماء محمولاً على أكتاف بعض الباعة، أو محمولاً على ظهور الجمال أو الحمير، ومنهم من يمر على المساكن منادياً على الماء كما ينادي البائع على بضاعته، ومنهم من يمر وفق الطلب على منزل من يتفق معه حتى يجلب الماء في أوقات معينة وأيام محددة من الأسبوع.

وبعد سنين طويلة مرت تغيرت خلالها - في الكويت - أمور كثيرة اتسعت رقعة المباني وزاد عدد السكان، وتطورت الأعمال بالإقبال على الغوص والسفر وبناء السفن والتجارة المتبادلة، وجاء أوان حكم الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦م - ١٩١٥م). ولقد أحسَّ هذا الشيخ الحصيف بأهمية توفير

المياه للبلاد، وتبين له أن السكان سوف يرتفع عددهم والموارد المائية كما هي، بل قد تتناقص مع تقلص فرص الأمطار، ولذا فقد كان كثير التفكير بهذا الشأن، حتى اهتدى إلى ما يلي:

- تشجيع فكرة استيراد الماء من الخارج لسد الحاجة الداخلية منه، وشراء ماكينة لتحلية مياه البحر، وسوف نورد شيئاً عن هذين الأمرين فيما يلي:

- في موسم سنة ١٩٠٧م / ١٩٠٨م، كان المطر في الكويت شحيحاً، وارتفعت الحاجة إلى المياه إلى مرحلة الخطر، فتفتق ذهن أحد أبناء الكويت عن فكرة نفعت الناس جميعاً فيما بعد، هذا الرجل هو محمد اليعقوب، وكان يملك سفينة من نوع التَّشَالَه، ذهب بها شمالاً بعد أن وضع على متنها خزانات خشبية لحفظ الماء وملأها من مياه شط العرب. ثم عاد وباع ما جلبه على تشالته، فالتفت أصحاب السفن الأخرى إلى هذا المجال الجديد من الأعمال التي قد تفيدهم. وهكذا تزايد أمر نقل المياه، على الرغم من العقبات التي تصادف الناقلين بسبب ما يثيره المسؤولون في بلاد المصدر.

ولقد كان اهتمام الشيخ مبارك الصباح بمسألة الحاجة إلى المياه العذبة كبيراً كما ذكرنا آنفاً، ولذلك فقد شجع أصحاب السفن التي تنقل المياه من الخارج، ثم اهتم باستيراد ماكينة لتحلية مياه البحر، ولكنها للأسف الشديد لم تنتج الماء المطلوب بسبب صعوبات فنية قد اعترضتها، مما أدى إلى إعادتها واسترداد ثمنها.

- وجاء عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح الذي بذل جهوداً كبيرة في سبيل توفير مياه الشرب لأبناء وطنه، ومن ذلك أنه استحضر خبراء في المياه الجوفية كلفهم بالبحث عن هذا النوع من المياه الصالحة للشرب في كل أنحاء البلاد، ولكنهم لم يعثروا على المطلوب.

ثم أمر بإنشاء شركة أطلق عليها اسم «شركة ماء الكويت»، تأسست في سنة ١٩٣٩م، مهمتها تزويد البلاد بمياه الشرب بأسعار مناسبة. وكان رئيس هذه الشركة هو الشيخ عبدالله السالم الصباح، وقد قامت بالمطلوب، وقدمت

لها الحكومة الدعم اللازم من كل الوجوه، ووضعت بركاً في المناطق متعددة من العاصمة تمد الناس بحاجتهم. ولقد كانت الشركة في آخر أمرها تمتلك ٤٥ سفينة معدة لنقل الماء، منها سفن كبيرة الحجم.

ومضى الزمن وتولى الحكم الشيخ عبدالله الصباح (١٩٥٠ - ١٩٦٥م)، وكانت له خبرة في موضوع المياه بصفته التي أشرنا إليها قبل قليل، وقد عرف بفطنته أن كل ما كان يجري في شأن الحصول على الماء لا يفيد، وخاصة في المستقبل، وهو يرى أن الجهود التي تبذل الآن قد تسد بعض الحاجة في وقتها ولكنها قد لا تسد في المستقبل إذا اتسعت الرقعة السكانية وزاد عدد السكان.

وإضافة إلى ذلك فإنه وجد أن كل المحاولات التي بذلت لمد خط أنابيب من شط العرب إلى الكويت قد باءت بالفشل، لأن هذا الموضوع قد اتخذ وسيلة من وسائل الابتزاز التي يقوم بها الطرف الآخر.

وقد أسعد الحظ، فحدث تطور كبير في صناعة آلات تحلية المياه، فكان أن جلب ماكينته من هذا الطراز الحديث، وبدأت فعلاً بالإنتاج في نجاح ملحوظ. ومن هنا فكر في المستقبل؛ فإن أمامه طريقان؛ أحدهما يمسكه في يده وهو الآلة، والآخر لا يستطيع الاطمئنان إليه من واقع التجربة الطويلة. ولم يرد أن يبت بال رأي منفرداً فيختار واحداً من هذين الخيارين.

هنا دعا مجموعة من أبناء البلاد لكي يستأنس بأرائهم في هذا الشأن الحيوي الذي يهم الأهالي جميعاً.

وقد تم ذلك: باجتماع الملاء من أهل الكويت في يوم الجمعة الموافق الثاني والعشرين من شهر ديسمبر لسنة ١٩٥٥م، وكان عددهم ستين رجلاً وكلهم اختار الاعتماد على النفس وعدم ترك مصير المواطنين في يد تعودت على الابتزاز، وطوال سنوات المباحثات لم تخط خطوة في سبيل إنجاز الوعود.

وضربوا مثلاً بالآلة التي بدأ تركيبها منذ سنة ١٩٥١م، وصارت تنتج الماء العذب في سنة ١٩٥٣م، وهي السنة السابقة على الاجتماع، وقد لاحظوا أن استيراد المياه قد توقف لكفاية إنتاج هذه الآلة التي لا تعرف الابتزاز، ولذا فإن من مصلحة الوطن السير في طريق تحلية مياه البحر، والكف عن التعلق بآمال واهية.

هذه ملحمة خاضها الشعب وساندته فيها حكومته، وكان موضوعها جديراً بكل ما بذل فيها من جهدٍ ومال، وقد أراد الله لنا أن ننجو بأنفسنا من مغامرة غير محسوبة، فحصلنا على الاطمئنان، وحصل أبنائنا على الخبرة المشهودة في مجال تحلية المياه، وصارت الكويت من أوائل الدول التي تنهج هذا النهج.

رمضان في كويت الأمس

شهر رمضان المبارك من الشهور التي ينتظرها المسلمون في كل مكان، فهو شهر الطاعة، وهو الشهر الذي ذكره الله تعالى في كتابه الكريم ضمن مواضيع كثيرة، وأهمها ما ربطه بفريضة الصوم. ويدرك الناس جميعاً أن هذا الشهر إذا أقبل؛ تَغَيَّرَ نمط الحياة في كل مكان يعيش فيه مسلم. وقد وصف الله سبحانه وتعالى هذا الشهر بأنه شهر الصيام، وأنه الشهر الذي أنزل فيه القرآن الكريم.

والصوم من العبادات التي ذكرها الخالق في كتابه، وفَصَّلَ أسلوب القيام بها منذ فرضها، ففي الآية الكريمة رقم ١٨٣ من سورة البقرة يأتي قوله عز وجل: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»، وفي الآية اللاحقة وهي ذات الرقم ١٨٤ بيان عن الصيام مع التخفيف على من يطيقه بصعوبة كالمريض والمسافر، فجعل في مقابل عدم الصوم فدية يقدمها المريض، وأوجب على المسافر الصوم في وقت آخر. مع الحث على الصيام تطوعاً. فقال سبحانه:

« أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (١٨٤) .

وفي الآية الكريمة رقم ١٨٥ من السورة ذاتها إيضاح عن الشهر المبارك، وبيان ضرورة صيامه للقادرين من المسلمين، ثم يأتي فيها ذكر ما ينبغي أن

يقوم به من يفوته الصوم لأي سبب، ونصها: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» (١٨٥). فهذا إشعار بميزة امتازها هذا الشهر دون غيره من شهور السنة، وهي نزول القرآن المجيد فيه.

وذكر الله سبحانه منزلة من يصوم فقال في الآية رقم ٣٥ من سورة الأحزاب عندما بين صفة المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات، وما يستحقونه من الكرامة أنه قد «أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا» وكان ممن ذكر: «وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ».

وعندما يقع المسلم في حرج بارتكابه مخالفة لم يتعمد اقترافها، فإن الله سبحانه قد جعل له من الصوم ما يدفع عنه وقع المخالفة، ومن ذلك: طلب الخالق من خلقه أن يُتَمَّوا الحج والعمرة لله، فإذا أُحْصِرُوا ولم يستطيعوا القيام بواجبهم لزمهم تقديم هدي. حتى إذا زال المانع فإنه عز وجل يقول: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ» (١٩٦). سورة البقرة.

- وفي حالة قتل المؤمن خطأ، فإن القاتل ملزم بالصيام لمدة شهرين كاملين إن لم يستطيع تقديم الدية إلى أهل القاتل، أو عتق رقبة مؤمنة، وهذه العقوبة واردة في الآية رقم ٩٢ من سورة النساء.

- ألزم الله سبحانه من يقسم يمينا ثم يحنث، ولا يلتزم بما حلف عليه، بأداء عدة أمور يُكفّر بها عن عدم وفائه بما أقسم عليه، فإذا لم يتمكن من أداء أي من هذه الكفّارات فإن الصوم يلزمه بديلاً لها وذلك للآية رقم ٨٩ من سورة المائدة. «لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ».

هذا هو ما يتعلق بالصوم مما جاء في القرآن العظيم، أما ما جاء من الأحاديث النبوية الشريفة فهو كثير، وكلها تنبيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته إلى كل ما يتعلق بصيام هذا الشهر، وما يجب على الصائم أن يتحلّى به خلال صومه، إضافة إلى الأحاديث الخاصة بصيام النوافل التي يصومها المرء احتساباً للأجر في أيام ليست من أيام رمضان، أما تفصيل صيام رمضان فهذا هو ما تكفل به القرآن الكريم كما رأيناه آنفاً.

والكويت شأنها - في ذلك - شأن الدول الإسلامية الأخرى تحتفي بشهر الصيام، ويصومه أهلها، وله مكانة عالية في نفوس الناس جميعاً، وهذه بعض تفصيلات ما يحدث منذ أن يُنبّهنا الوقت إلى قدوم هذا الشهر الكريم إلى أن تتم صيامه وقيامه ونحتفل ببعيده، ذلك أن شهر رمضان موسم من المواسم المهمة التي ينشغل بها المواطنون وغيرهم من المسلمين، وسوف نرى هنا جوانب مما يجري في أثنائه وبعد وداعه.

ولقد كان هذا الاهتمام قديماً، وكانت العادات المتبعة تجري في مواعيدها، ولكن مما يلاحظ أن كثيراً منها قد توارى تغير الأحوال وتقدم الزمن، ولكن الاهتمام بالشهر بقي على ما هو عليه، ولا تزال الأنفس تتشوق إليه، وإلى ما يجري فيه من عبادات وما تصحبه من عادات.

هذا ومن المهم أن نشير إلى أن حديثنا هنا ينحصر فيما يتعلق باستقبال وصوم ووداع شهر رمضان المبارك في الماضي. حتى نحفظ له بما كان يحظى

به من اهتمام بين الناس صغاراً وكباراً في وطننا هذا. ومن أجل ذلك نورد ما يلي:

١ - يأتي شهر رمضان بعد أن يكون الأهالي قد أخذوا أُهْبَتَهُمْ لِقُدُومِهِ، واستعدوا له وفق ما سوف نذكره من أنواع الاستعداد، واستبشروا بقُدُومه وسعدوا بإطلالة هلاله.

وأول ما يجري من مظاهر حلول الشهر هو الإعلان عن رؤية الهلال، ويكون ذلك بانطلاق صوت مدفع مخصص لمثل هذه المناسبة، يسمع صوته في جميع أنحاء العاصمة، ويبدأ الالتزام بذلك بأداء صلاة التراويح بعد عشاء ذلك اليوم باعتبار تلك الليلة هي أُولَى ليالي الشهر الكريم. ويبدأ الصيام منذ ذلك اليوم إلى حين الإعلان عن انتهاء الشهر بإهلال شهر شوال، حيث يكون العيد في أول يوم منه، وكان أغلب الصائمين يواظبون على أداء صلاة القيام في الليالي العشر الأواخر من الشهر تلمساً لليلة القدر التي ورد ذكرها في سورة كريمة من سور القرآن المجيد، وقد وصفت فيه بأنها خير من ألف شهر. وكان أداء صلاة القيام من أهم ما يُسعد الصائمين، ويقربهم إلى الله عز وجل، وتعد تلك الليالي بما فيها من اجتماع الناس وما يُؤدِّي من صلوات وما يقرأ من كتاب الله الكريم من أهم ما يجعل المسلم يشفق إلى شهر رمضان بسببه.

٢ - لشهر رمضان أنواع من الطعام خاصة به، ولذا فإن استعداد الأهالي يجري - على قدم وساق - بتحضير مؤونة الشهر، ومن ذلك إعداد ما يحتاجون إليه في تقديم وجبة الهريس التي لا يخلو بيت خلال هذا الشهر منها. وهي وجبة معروفة إلى اليوم، ويتم إعدادها في شهر رمضان كلما قدم. وحب الهريس الذي تتكون منه (الهريسة) وجمعها (هريس) يحتاج إلى إعداد خاص. فقد كان القمح يأتي إلى بلادنا متكاملًا، واستعماله في إعداد الهريس يحتاج إلى إزالة قشره، ولذا فإنه لا بد وأن يعد ذلك عن طريق دقّه دقّاً جيداً حتى يكون صالحاً لتجهيز الوجبة المطلوبة.

وآلة الدق هذه تسمى المنحاز، وهذا لفظ عربي فصيح، وهو مُكَوَّنٌ من الخشب الغليظ على هيئة الهاون مع كِبَرِ حجمه. وله مدقة غليظة وطويلة يجري دق الحب بها.

يبدأ إعداد الهريس قبل رمضان بفترة قد تصل إلى شهر رجب؛ وتمتد خلال شهر شعبان، وتقوم النسوة في كل بيت بهذا العمل بحسب صِغَرِ حَجْمِه، أما إذا كان البيت كبيراً، يَضُمُّ عدداً من الناس يفطرون مع أهله، والحاجة تكون ماسة إلى كمية كبيرة يجري طبخها وإعدادها لوجبة الإفطار في كل يوم فإن أصحاب هذا المنزل يستعينون بالنسوة اللاتي يشاركن في الفرق الغنائية الشعبية، لكي يقمن بهذا العمل جماعياً مع ارتفاع أصواتهن بغناء خاص يكون إيقاعه متواصلاً مع دق العمود بالمنحاز.

وهذا نموذج مما تغنيه هؤلاء النسوة أثناء عملهن في «دق الهريس» وهو ليس بغناء على النمط الجاري؛ ولكنه نوع من الهزج الذي تكررته العاملات أثناء رفع عمود المنحاز وخفضه. وهنَّ يُكْرِرْنَ ذلك ما دُمْنَ قَائِمَاتٌ بهذا العمل فيقلن:

الله ويا الله يا كريم يا هُوُّ

وفي المساء عند تناول وجبة الإفطار يقدم الأرز واللحم والمرق مع أطباق الهريس، يضاف إلى ذلك نوع من الحلويات منها ما تُسمّيه «صب القفشة»، و«القفشة» هي الملعقة، وقد جاء اسم هذا النوع من الحلوى لأن عجنته تُصَبُّ بالملعقة على الإناء الذي يُغلى به الزيت الخاص بهذا النوع من الحلوى، ثم ينقل منه إلى إناء فيه ماء مخلوط بالسكر لإدخال مادة سكرية على المادة المقلية بعد قليها، أما النوع الثاني فنسميه لقيات، وهي قطع من العجين كروية الشكل تُقلى ثم توضع في المادة السكرية.

وإضافة إلى ذلك فإن بعض الأهالي يقدمون اللبن البارد أو شراب الليمون، وأحياناً شراب اللوز، وكل ذلك يجعل للوجبة الرمضانية نكهة خاصة يتذكرها الصائمون باستمرار.

وفي هذه الأثناء تكون المساجد معدة لاستقبال من يريد أن يعتكف فيها ويقرأ القرآن الكريم، وقد زودت بالإنارة الكافية. واعتاد أئمتها على تقديم دروس دينية يؤدونها بعد صلاة العصر من كل يوم، يذكرون فيها ما يجب على المؤمن أن يتحلى به من عادات خلال شهر الصوم. وما يجب عليه الالتزام به لكمال العبادة.

٣- للصغار في شهر رمضان جوهم الخاص فهم مطلقو السراح في ليليه كُلهما، لا تُطلبُ منهم العودة إلى المنازل مبكراً، ولذا فإنهم يزاولون كثيراً من الألعاب على اختلافها، ومن ذلك:

- يقوم بعض الأولاد بشراء حلويات شهر رمضان التي كانت تباع في سوق الحلوى مثل (الزلاية واللقيات)، ثم يبيعونها على زملائهم في الفريج، ولذا فإننا نرى في بعض الزوايا صندوقاً خشبياً أمامه ولد صغير، وفوقه إناء أو أكثر يحتوي كل منها على شيء من الحلوى المذكورة، وينادي عليها الولد قائلاً:

- زلاية وغريب، على الشاي والحليب وكان بعضهم يضع إلى جواره سراجاً يشعله بالكبروسين حتى يستطيع أن يزاول عمله هذا في نور.

- أما أهم ما يقوم به الصغار في رمضان فهو القرقيعان، وهذا ما يشترك في القيام به الأولاد والبنات، وكل من هاتين الفئتين في صورة منفصلة.

ويطلق لفظ القرقيعان على ما يقوم به هؤلاء الأولاد والبنات في منتصف شهر رمضان من مرور على البيوت من أجل جمع القرقيعان وهو: مجموعة من المكسرات والحلويات الجافة تخلط وتقدم ويتم ذلك كالتالي:

- يلتقي الأولاد في مجموعات متناسقة لا يقل عدد أي مجموعة منها عن خمسة أولاد ولا يزيد عن العشرة، يدورون ليلاً على البيوت قائلين أمام كل بيت:

سلم ولداهم يا الله

خُله لاهم يا الله

فإذا لم يسمعوا الرد من أهل البيت قالوا:

- يسوق الحمار، ولا ما يسوق

وهي عبارة يتساءلون فيها عن مدى إمكان حصولهم على شيء من القرقيعان مما يمكن أن يقدمه لهم أصحاب المنزل، فإذا قيل لهم: يسوق، فمعنى ذلك عدم وجود ما يقدم لهم.

٤- ويمضي الشهر على وتيرة اعتادها الناس عندنا بين صيام وقيام وقراءة قرآن تتخللها زيارات بين الأهالي لتقديم التهاني بالشهر المبارك وعندما يأتي العيد، تأتي معه عاداته وتقاليده التي اعتادها الناس، وعيد الفطر عندنا مشابهٌ لعيد الأضحى فيما يتعلق بعادات الناس فيهما.

فللعيد أهمية كبرى في البلاد. وللناس اهتمام كبير بهما، فالكلُّ يُبكر إلى الصلاة، وبعدها يتبادل المصلون التهنة بالعيد، ثم ينصرفون إلى منازلهم لمعايدة أسرهم وتقديم العيادي إلى أولادهم. ولفظ العيادي هو جمع محلي للكلمة عيدية، وهي المبلغ الذي يدفع للأولاد على سبيل الهدية بهذه المناسبة السعيدة. وهذا فيما يتعلق بالشأن الخاص بأسر المصلين، أما ما عدا ذلك مما يتعلق بالعيدين بعامة فكما يلي:

- الاتجاه إلى مقر أمير البلاد لتهنئته هو وأفراد أسرته بالعيد السعيد.

- معايدة الأهالي بأن يتجه أبناء القبلة أولاً إلى المنطقة الشرقية لتهنئة أبنائها، وفي اليوم الثاني يأتي أبناء المنطقة الشرقية لرد التهنة إلى المنطقة القبلية.

تقدم في هذه المناسبة الحلوى والقهوة والبخور، وفي بعض الأحيان تقدم مائدة كبيرة يطلق عليها اسم ريق العيد، وريوق في اللهجة معناها الأكل في وقت الفطور صباحاً.

كانت عطلة العيد تمتد لمدة سبعة أيام، وكان الناس خلالها يتبادلون الزيارات والتهاني، أما الصغار فلهم جوّ آخر، يبدأ قبل العيد، وذلك كما

جرت العادة التي كانوا يقومون بها لجمع ما يمكن جمعه من النقود من أجل إنفاقها في تلك المناسبة السعيدة، وهذه العادة هي ما نسمّيه: كاسيروه دَلُّهُ وهي من ألعاب الصغار الشعبية وعاداتهم.

ومن مظاهر الأعياد في الكويت إغلاق كافة المحلات التجارية إغلاقاً تاماً لمدة سبعة أيام، ولكن من المسموح به بسط بضائع متنوعة أهمها ألعاب الأطفال أمام بعض المحلات وفي ساحة الصفاة بصورة خاصة. وفي هذه الساحة تنصب ألعاب كبيرة يشترك في استخدامها عدد من رواد هذه الساحة الصغار، وتكون ملأى بالكبار والصغار معاً، والكل منهم يعيش فرحة العيد.

في أيام العيد يكون الباعة قد أعدوا أنفسهم للكسب عن طريق بيع الألعاب؛ وذلك لأن الأطفال من البنين والبنات يقبلون على شرائها.

وفي الزمن الذي نتحدث عنه (الكويت القديمة)، فإنه لم تكن هناك ألعاب ذات قيمة فنية عالية كما نشاهده اليوم. ولكن الألعاب المتوافرة آنذاك كانت بسيطة وقليلة التنوع. ومن هذه الألعاب ما يصنعه الباعة بأيديهم مثل الطيارات الورقية، ومثل الفرارات وهي ورق ملون يدور حول نفسه على رأس عصاً قصيرة غير غليظة، ومنها اليانصيب وهو خليط من ألعاب صغيرة الحجم مع بعض الحلويات توضع في أكياس مغلقة وتباع اعتماداً على الحظ.

يضاف إليه ما كان يصنعه النجارون من ألعاب خشبية؛ ولا ننسى أن نذكر أن بعض صغار التجار يرحلون إلى الهند قبل موسم العيد بُمُدَّةٍ، فيجلبون معهم عند عودتهم بعض الألعاب البسيطة المصنوعة هناك، وهي ألعاب تلقى عندنا إقبالاً شديداً؛ فهي ممتعة للأطفال جداً.

وتشتهر في فترة العيد الحلوى التي كانت لا تصنع في غيره، وهي تُسمّى شعر البنات وكانت تُباع في سوق الحلوى بالقرب من سوق الخضرة، وتباع

في بعض المحلات الأخرى التي تشتريه من هذا السوق ثم تعيد بيعه، وهو متعدد الألوان كأنه الشعر الطويل، يصنع من السكر الخاضع للحرارة.

وفي أيام العيد، تنتشر الأراجيح في جوانب الطرق، وفي ساحة الصفاة، كما يعد أصحاب الحمير حميرهم للعيد بتزيينها بالحناء حتى يؤجروها على الصغار لكي يمرحوا بركوبها.

٥- ومما ينبغي أن يذكر من مظاهر العيدين قديماً إقامة رقصة العرضة المعروفة بعد صلاة كل يوم من أيام عطلة العيد إلى وقت صلاة المغرب، حيث يجتمع الرجال وهم يلعبون وينشدون الأناشيد الحماسية، ويضربون بالدفوف والطبول، ويملؤون الفضاء بأصوات إطلاق البنادق، كما يخطفون الأبصار بلمع السيوف.

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان الكويتيون يعتنون بطعام العيد اعتناءً خاصاً، فمنهم من يخصه بعائلته، ومنهم من يفتح بابه أمام كل محتاج، فيكون ذلك مما يشعر المحتاجين بأن هناك من يهتم بهم في هذه المناسبة السعيدة.

وبعد فإننا لا نزال نرى اليوم احتفالاتنا بالعيدين (الفطر والأضحى) وهي تنال اهتمام الجميع، يحرص الأهالي خلالها على إبداء الفرح، وعلى التقارب وإن كانت بعض المظاهر قد زالت، ولكن هذا بحكم تطور الأحوال، فالمهم في مناسبات الأعياد هو التواصل، وإزالة كل أسباب الفرقة.

حفظ الله الكويت وأهلها من كل مكروه.

الشاي في كل مكان

إنه ذلك المشروب الساخن الذهبي الذي فتن الناس في كافة بقاع المعمورة، وافتنَّ الناس في إعداده حتى لقد صار يُعدُّ بطرق تختلف باختلاف البلدان، وبحسب حاجة مُحيِّيه، وزاد استهلاكه في أرجاء الأرض حتى عدَّ من أهم أعمدة الاقتصاد العالمي.

للشاي تاريخ قديم. قيل إنه اكتُشف قبل آلاف السنين، وأنه أمضى مدة طويلة في مكان اكتشافه حتى خرج إلى العالم، فكان انتشاره بعد ذلك سريعاً وعماماً. ولم يلبث قليلاً من الزمن حتى عُرف في جميع البلدان.

وصفت شجرة الشاي بأنها دائمة الخضرة يصل ارتفاعها في الجبال إلى ما يقرب من تسعة أمتار، ولكنه في المزارع يقلم بحيث يصير شجيرات لا يزيد ارتفاعها عن مائة وخمسين سنتيمتراً.

أوراقه خضراء داكنة اللون، وله أزهار بيضاء مصفرة عطرة، تحتاج زراعته إلى تربة خصبة خفيفة، وطقس حار، وهواء رطب، ومطر غزير. تصلح شجيرته التي تستنبت من البذور للجني بعد ثلاث سنوات، وقد تبقى خمسين سنة وهي تنتج أوراق الشاي الجميلة. تقطف أوراق الأشجار باليد، ولكل نوع من أنواع الشاي طريقته، ولكن الشجرة الواحدة تنتج الشاي الأسود والأخضر، وما يسمَّى في الصين: شاي التين الأسود (انظر الموسوعة العربية الميسرة - المجلد الثالث - ص ١٤٥٢).

وقد عشقه الأهالي في كل مكان، وصار مشروباً عالمياً له أنواع متعددة بحسب طريقة تحضيره. وكان المستفاد من الشاي في عالم التجارة كبيراً

بيعاً وشراءً حتى صارت له أهمية كبرى في هذا المجال. وحتى لقد صرنا اليوم نُلقي نظرة على الأرفف التي تعرض الشاي في الجمعيات التعاونية في الكويت، فنعجب لتعدد أنواعه، وكثرة منتجه، واختلاف النكهات التي ترد منه مما يلبّي جميع الأذواق، واستغلت شركات تعبئة الشاي في أكياس صغيرة نجاح أعمالها هذه وإقبال الناس عليها، فاتجهت إلى ارتجال أعمال مشابهة أخرى عن طريق تعبئة بعض الأعشاب والفواكه المجففة في أكياس مماثلة، ونجحت في ذلك أيضاً، فقد أقبل الناس عليها إقبالاً واضحاً. وهكذا وجدنا في الأسواق أكياس البابونج واليانسون والنعناع وكثير من الفواكه. وقد كان إقبال الناس عليها بسبب حبهم للأشربة الساخنة مع تخوفهم من الكافيين الذي يحتوي عليه الشاي. فوجدوا في الإنتاج المنوع الجديد ما يلبّي رغبتهم ويقضي على مخاوفهم.

وكان الشاي معروفاً في الكويت منذ زمن طويل، وقد اعتاد الناس عندنا شربه، والإقبال عليه، ولم يقل الاهتمام به عن الاهتمام الذي يلاقيه في كافة أنحاء العالم. وسوف يأتي الحديث عن ذلك.

والشاي - في وقتنا الحاضر - كما هو معروف من أكثر المشروبات تفضيلاً عند البشر، لا يزيد عليه في ذلك إلا شرب الماء. وقد بدأت زراعته منذ قرون، ولكنه لم يُصدّر إلى خارج مناطق زراعته إلا في سنة ١٦٠٠م بواسطة شركة الهند الشرقية الهولندية، ثم قامت شركة الهند الشرقية البريطانية في سنة ١٦٠٠م بتصديره إلى بريطانيا، اعتباراً من سنة ١٦٨٠م.

تُنْتِجُهُ - اليوم - كل من الصين وسريلانكا والهند وأندونيسيا وعدد آخر من البلدان.

وقد أجريت عليه بحوث علمية وطبية كثيرة لمعرفة النكهة، والتأكد من مدى فائدته للإنسان، أو أنه على العكس - يحتوي على مواد ضارة، وقد ثبت بنتيجة ذلك أنه مفيد لجسم الإنسان وفق محاذير مُعيّنة ذكرتها الدراسات،

وكان من ذلك أنه يضر عند تناوله بعد الغداء مباشرة، لأنه يتسبب في هذه الحالة بارتفاع مستوي السكر في دم شاربه، وكان أهلنا - في الكويت - يدركون ذلك بالسليقة، فهم يشربونه بعد العصر يومياً.

وكانت النساء يشربنه في لقاءاتهن الصباحية، وَيُطْلَقْنَ عليه: شاي الضحى. نسبة إلى وقت شربهنَّ له.

وشاي الضحى يأخذ - عادة - مظهراً شبه احتفاليّ حيث تجتمع الجارات حول أكواب الشاي (الإستكانات) فيتناولونه أثناء تبادل الأحاديث المختلفة فيما بينهن.

كان الشاي يأتي إلينا من الهند، ويجد إقبالاً شديداً من المستهلكين، ولم يَكُنْ أهلنا يعرفون منه إلا نوعاً واحداً وهو الشاي الأسود، وكان البعض يُضِيفُ منه قطرات على الحليب فيكسبُه نكهةً فريدة في طعمه. ولم تكن هناك أنواع أخرى، ولم تظهر - بعدُ - هذه الأكياس المستعملة حالياً، وتقوم بإنتاجها شركات كبرى.

وبدأت معرفة أبناء الكويت الأوائل للشاي منذ بداية رحلات السفر الشراعي إلى الهند، ويبدو أن استهلاكه في البداية لم يكن كما هو في الوقت الحاضر من حيث الانتشار، قد كان في بدايته لا يحظى بعدد كبير من المستهلكين، لأنه كان غريباً على الأذواق العامة، احتاج إلى وقت طويل حتى استساغه الأهالي. ولعل من أهم ما يدلنا على اعتياد السفن الشراعية الكويتية القيام بالأسفار البعيدة ما ذكرناه في كتابنا «مواقع ومشاهد على ساحل الكويت الجنوبي»، وذلك كما يلي:

وقد سافر ستكويلر شخصياً على إحدى السفن الكويتية التي تسمى «البغلة» من بومباي إلى الكويت عام ١٨٣١م، قدم وصفاً عن «الناصرية» وهو اسم سفينة كويتية من نوع البغلة، ما أفاد أن المسافرين على هذه الرحلة دفعوا ٥٠ روبية لكل واحد منهم، وأن هذه السفينة كانت تحمل المسافرين

والبضائع وقد رست «الناصرية» في مسقط، وشحنت من هذا الميناء جلوداً وحصائر.

وستكويلر هو جورج بارنز ستكويلر الذي ولد في سنة ١٧٩٣م ومات في سنة ١٨٥٠م، وكان ضابطاً بحرياً في أسطول البحرية الهندية البريطانية، وصل إلى رتبة قائد.

كان مكلفاً بالقيام بدراسةٍ يستقصي بها الأحوال في منطقة الخليج العربي، ومنها الكويت.

كانت مكاتب التجار الكويتيون في الهند تتاجر بالشاي كما تتاجر ببضائع أخرى غذائية وغير غذائية، ونَصَحُ بين أيدينا قائمتين تضمنان أسعار السلع المعروضة لدى مكتبين من هذه المكاتب أولهما في مدينة كراچي، وقد صدرت عن مكتب محمد وجاسم المرزوق في اليوم الثالث من شهر أكتوبر لسنة ١٩٢٣م، وفيها ذكر لأسماء البضائع الغذائية بأنواعها المختلفة ومنها الشاي، وجاء فيها أن شاي كلكتا يباع بروبية واحدة وآنيتين للطل الواحد، وهو ما يعادل ٤٥٤ جراماً، أما الروبية فهي تساوي بصرف اليوم خمسة وسبعين فلساً، وهي أقل من هذا بكثير في وقتنا الراهن، وتساوي الآن تسعة فلوس ونصف الفلس تقريباً.

وكان هذا المكتب كغيره من مكاتب أهل الكويت هناك، يُصدّر هذه البضائع إلى الكويت ومنها الشاي على سفن الكويت الشراعية.

وأما ثاني المكتبين فهو في مدينة بومبي، وكان يملكه محمد بن سالم السديراوي، وقد أرخ قائمته التي تضمّت أنواع البضائع التي يعرضها مع بيان أسعارها في سنة ١٩٢٤م، وهو مقارب لتاريخ القائمة الأولى، وفي هذه القائمة الأخيرة إضافة إلى المواد الغذائية أنواعاً من الأقمشة التي يحتاج إليها السوق الكويتي. وكان السعر الذي ورد في القائمة للشاي هوروبية وثلثا الروبية للطل الواحد؛ بما يعادل اليوم مائة وخمسة وعشرين فلساً. ونلاحظ

أنه كان أعلى من سعر القائمة الأولى، وهذا دليل على تغيُّر الأسعار بعد مرور سنتين بين القائمتين.

ولعل من المهم أن نشير هنا إلى أن مدينة كراتشي كانت تعد ضمن الهند قبل أن تستقل باكستان في سنة ١٩٤٧م.

ونستطيع أن نؤكد أن الشاي كان يُستهلك في الكويت منذ مدة طويلة، يمكن حسابها منذ بدأت رحلات السفن الشراعية إلى تلك الأصقاع التي تنتج الشاي ولا سيما الهند.

لقد بدأ الازدهار في الكويت وظهرت آثار نموها في الفترة ما بين سنتي ١٧٦٠م، و١٧٧٥م، فقد عرفت لها في هذا الوقت سفن تنقل التجارة في الخليج، ثم امتد نشاطها جنوباً إلى الهند، وكانت هذه البلاد مجالاً خصباً للتجارة، ومن أجل ذلك فقد صار التجار الكويتيون - في وقت مبكر من تاريخ وطنهم - يستوردون منها ما تنتجه من سلع.

وبالتأكيد فإن الشاي كان من أهم تلك السلع التي استوردوها، ومما هو من طبيعة الأشياء أن الكميات التي كانت ترد منه قليلة للغاية، ثم تعود الناس - مع مرور الزمن - على شربه والتمتع به، حتى صار بالتدريج من الأمور التي لا غنى عنها للرجال أو النساء.

ولعل من أهم ما يدلُّنا على اعتياد السفن الشراعية الكويتية في الأوقات التي تتطابق مع الأوقات التي ذكرناها آنفاً على القيام بالأسفار البعيدة هو ما ذكرناه في كتابنا: «مشاهد كويتية على ساحل جون الكويت الجنوبي»، ففيه ذكر للرحالة الذين جاءوا إلى بلادنا قديماً وتحدثوا عنها حديث مشاهد لها. ومن هؤلاء ستكويلر الذي ذكرناه قبل قليل.

إذن فنحن نتوقع أن الشاي كان معروفاً في الكويت منذ ذلك الوقت على الرغم من وجود تقرير كتبه مندوب من بحرية الهند البريطانية هو الملازم

فيلكس جونز الذي جاء إلى الكويت بعد ثماني سنوات من مجيء ستكويلر لها. فذكر وارداتها والبلدان المصدرة إليها، فقال إنها تستورد من الهند القمح والشعير والأرز. ولم يذكر الشاي، مع أن مما يمكن ترجيحه أن الشاي كان من مستوردات الكويت في ذلك الوقت. ولعل السبب في عدم ذكره له أن الكميات التي ترد منه كانت في وقته قليلة لا تذكر بالمقارنة مع المواد التي ذكرها.

وحتى بروكس الذي زار الخليج وعرّج على الكويت في سنة ١٨٥٦م بتكليف من حكومة الهند البريطانية، وقد كتب نتائج رحلته في تقرير تضمن ما شاهده في الكويت، وذكر أن تجارها يمتلكون عدداً كبيراً من السفن، وأن البلاد تستورد البضائع كالأقمشة والأرز والسكر والتوابل. ولكنه لم يذكر الشاي ضمن المستوردات، وقد يكون قد عدّه ضمن التوابل؛ وهذا أمر وارد. أو أنه أهمل ذكره بسبب قلة الوارد منه كما فعل من قبله الملازم فيلكس جونز.

مرت الأيام، بل والسنوات، وصار للشاي في الكويت أهمية استهلاكية تدعو إلى استيراده على الدوام. وصار عدد كبير من التجار يستوردونه لسد الحاجة إليه، مع تزايد الطلب. وفي سنة ١٩٣٨م، وضعت حكومة الهند البريطانية شروطاً تعوق استيراد ما تحتاج إليه البلاد منه.

وإضافة إلى الموقف البريطاني هذا فقد كانت هناك متابعة لتجار الشاي، بسبب التخوف من وصول هذه السلعة إلى الأعداء وكان ذلك في زمن الحرب العالمية الثانية، وفي شأن الشاي في الفترة ما بين سنتي ١٩٣٨م و١٩٤١م نقدم ثلاثة مباحث مهمة تبين أوضاع تجارة الشاي في زمن حكم الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت من سنة ١٩٢١م إلى سنة ١٩٥٠م.

أولاً - في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي كان (الشاي) قد أصبح مادة استهلاكية رئيسية في الكويت، وأقبل عليه الجميع مما دفع التجار إلى

استيراده لسد حاجة المستهلكين إليه، وكان معظم الشاي إن لم يكن كله يرد من الهند بتعاون بين تجار الكويت والتجار الهنود، ولأهمية هذه المادة بالنسبة للتجارة الهندية آنذاك فقد كانت حكومة الهند تضع لها شروطاً تضبط عمليات التصدير، وعندما يقوم أحد التجار بنقل كمية من الشاي دون أن يراعي هذه الشروط فإنه يتعرض إلى مخاطر جمة، وفي سنة ١٩٣٨م جددت اشتراطات إضافية عرقلت عمل التجار الكويتيين في مجال تجارة الشاي، فكتب عدد منهم رسالة إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح يشكون فيها الحالة المستحدثة قائلين: «أما فرض حالات استثنائية وطلب شهادات إضافية فمما يسبب إرهاب التجارة، ويعطل مصالحنا، مع كونها مخالفة للأصول التجارية على وجه العموم، فلذا نكرر التماسنا يا صاحب السمو بلفت نظر سموكم للعمل لإنقاذنا من هذه الحالة الشاذة».

وقد وقع على هذه الرسالة عدد كبير من رجال الكويت المشتغلين في هذا الحقل منهم عبدالرحمن محمد البحر، ويوسف بن عيسى القناعي وخالد العبد اللطيف الحمد، ومشعان الخضير، وأحمد محمد الغانم وغيرهم. وقد لفتت هذه الرسالة نظر الشيخ أحمد الجابر إلى أن الأمر خطير ومؤثر على التجارة بصفة عامة بدليل اجتماع هذا العدد الكبير من أبناء الكويت البارزين في ذلك الوقت على التوقيع على الرسالة دون تردد. فكتب في التاسع عشر من شهر يناير لسنة ١٩٣٨م رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت مرفقاً بها صورة لرسالة التجار، وطلب منه سرعة حل هذه المسألة قائلاً: «وأملنا وطيد من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستنظر وتعمل ما هو الصالح فيما يسهل أمر أصدقائها المخلصين كما هي سجيته».

وفي الرابع والعشرين من شهر يناير من العام نفسه جاء رد الوكيل إلى الشيخ يبلغه بأن هذه الشكوى قد أرسلت إلى رئيس الخليج الذي سوف يسعى لحلها.

ولم يكن اهتمام الشيخ منصباً على الرسالة التي بعث بها فقط، بل إنه قد أجرى مباحثات متعددة، واتصالات كثيرة مع الوكيل السياسي حاثاً إياه على معالجة الأمر، وذلك واضح في رسالة الوكيل، ولا شك في أن اهتمام أمير الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح بهذه المسألة يعطي صورة ناصعة عن اهتمام الشيخ بأمر شعبه، وعنايته بسير الحياة الطبيعية في البلاد دون منغصات.

ثانياً. كانت مسألة تجارة الشاي من الأمور التي تشغل حكومة الهند التي كانت بريطانية في سنة ١٩٤١م، وكانت هذه الحكومة تسعى إلى تطبيق السياسات التي تفرضها حكومة لندن من جهة، والحكومة المحلية في الهند من جهة أخرى، وكلاهما حريص على هذا النوع المهم من المواد التجارية، إضافة إلى حرص البريطانيين على عدم تسرب أي من كميات الشاي إلى أعدائهم في وقت الحرب؛ ولذلك نجد الوكيل السياسي البريطاني - تطبيقاً لسياسات بلده - دائم الاتصال بالشيخ أحمد الجابر الصباح للاستفسار عن بعض الأمور المتعلقة بتجارة الشاي على وجه الخصوص، فمن ذلك أنه بحث مع الشيخ موضوع كميات الشاي الواردة إلى البلاد، ثم أرسل بعد مباحثاته هذه رسالة إلى الشيخ بتاريخ الخامس من شهر أبريل لسنة ١٩٤١م يقول فيها: «أطلب من سموكم أن تتكرموا وتقدموا لي تفصيلات عن الشاي الوارد إلى الكويت من الهند مرفقة بأسماء الراسلين من المدة الكائنة من أول سبتمبر لسنة ١٩٤٠م حتى الثامن والعشرين من شهر فبراير لسنة ١٩٤١م».

ولما كانت أوراق جمارك الكويت منظمة بما فيه الكفاية، وأن الشيخ ليس عنده ما يخفيه فكل تجارة الكويت تسير على طرق سليمة، أرسل في الثالث عشر من شهر أبريل لسنة ١٩٤١م رسالة يقول فيها: «أبعث لسعادتكم مع هذا كشفاً مفصلاً به كمية الشاي الوارد إلى هنا من الهند، وأسماء الراسلين والمرسل إليهم، وأسماء البواخر التي ورد بها».

وكان الكشف المرفق محتويًا على بيان ضم خمس عشرة إرسالية على بواخر متعددة جاءت في التواريخ التي أشار إليها الوكيل السياسي، وذكر من التجار عبدالرحمن البحر وعبد الرحمن الفارس وعبد المحسن الخرافي وسلطان بن عيسى ويوسف بن عيسى وغيرهم. أما ما يلفت النظر فهو في الجدول الخاص بالمصدرين من الهند فقد جاء من ضمن أسمائهم عدد من الكويتيين الذين اتخذوا لهم مكاتب هناك وزاولوا مهنة التجارة منهم محمد وعبدالعزيز البسام، وحسين بن عيسى وإخوانه، وأحمد وحمود الخالد.

كان تجار الكويت يعملون في كل مجال يكفل لهم الرزق الطيب، وكانت لهم سمعة رائعة بين تجار البلدان التي يتعاملون فيها، مما فتح أمامهم مجالات العمل والنجاح.

ثالثاً. في يوم الثلاثين من شهر أغسطس لسنة ١٩٤١م وردت إلى الشيخ رسالة الوكيل السياسي يستفسر فيها عن سفينتين كويتيتين حملتا الشاي إلى الكويت، وفيها يقول: «أتشرف في أن ألتبس بأن تعرفوني عما إذا كانت السفينة (مشهور) نوحها معتوق، والأخرى (سمحان) ملك سالم بو قماز، قد وصلت إلى هنا من الهند، محملتان بالشاي، وذلك في شهر ديسمبر ١٩٤٠م أو يناير ١٩٤١م وقد جرت هذه الإرسالية إلى عبد المحسن الخرافي، ومحمد المتروك».

وفي القسم الآخر من الرسالة يوضح الوكيل السياسي السبب الذي يجعله يلح في معرفة بيانات الشحنتين قائلاً: «أكون ممتناً جداً فيما إذا يمكن أن تعرفوني تعريفاً مفصلاً عن صاحب هذا الشاي في الهند، والكميات الواردة. والإفادة عما إذا كان من المحتمل أن هذه الكمية من الشاي قد أرسلت إلى بلاد الأعداء».

إذن فهذا هو السبب؛ إن السلطات البريطانية تتابع شحنات الشاي، وربما جميع الشحنات المتشابهة حتى لا تصل إلى الأعداء الذين هم في حالة حرب

معها، ولذلك فهي تقيم حصاراً شديداً حولهم حتى لا يتسرب إليهم أي شيء من منتجات مستعمراتها.

واهتم الشيخ أحمد الجابر الصباح - كعادته - بهذا الأمر وتتبع بيانات السفن الواردة وشحناتها عن طريق طلبه المعلومات من إدارة الجمارك الكويتية التي لا تترك أمراً يمر عليها دون أن تدرجه في كشف خاص يسهل الرجوع إليه.

فاكتشف أن المعلومات الواردة في رسالة الوكيل السياسي غير دقيقة، بل غير صحيحة، ولذلك كتب رسالته المؤرخة في الثالث من شهر سبتمبر لسنة ١٩٤١م، وهي تحوي الرد على الرسالة السالف ذكرها، وفيها: «إنني قد تحريت عن إرسالية الشاي المشار إليها، في كتابكم، فلم أجد لهذه الإرسالية أي قيد مع السفن المذكورة، لأن هذه الإرسالية لو كانت واصلت إلى هنا لم يخف أمرها على الدوائر الجمركية».

وهكذا انتهى الحديث حول هذه المسألة، وأقفل باب التساؤل عن هاتين السفينتين.

هذه هي نهاية ما أردنا أن نورد ذكره عن الشاي، وهو كما تبين مما ورد هنا مُنتجٌ يستحق الاهتمام، لأنه سلعة عالمية تُطلب في كافة الأنحاء، ولأن تجارته وتصنيعه وقبل ذلك القيام بزراعته من أهم الأعمال البشرية في كثير من البلدان.

التموين في الكويت

اندلعت الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩م وانتهت في سنة ١٩٤٥م وكانت حرباً طاحنة لم ينج من آثارها بلد من بلدان العالم بأكمله، فقد أدت إلى توقف كثير من الأنشطة وشملت الأعمال العامة في كل مكان.

وفي الكويت - على الرغم من بعدنا عن معترك تلك الحرب - نلنا نصيبنا من أضرارها، وكان من ذلك توقف إنتاج النفط الذي تم اكتشافه في بداية زمن الحرب، وتعطل تصديره حتى انتهت، ولم تغادر الكويت أول شحنة منه إلا في سنة ١٩٤٦م. وفي هذا تأثير على موارد البلاد التي جفت مع اشتعال تلك الحرب فتوقفت حركة السفن الشراعية التي كانت تمد بلادنا بما تحتاج إليه من سلع، وتنقل التجارة من بلد إلى آخر، ويشارك في تسييرها عدد كبير من المواطنين الذين كانت أرزاقهم مرتبطة بحركتها التي شلت منذ اندلاع نار الحرب، فكان لهذا أثره في الحياة العامة وكان من أبرز ما أحس به الأهالي هو نضوب المدخرات من المواد الغذائية التي كانت تخزن لكي يتم بيعها في الأسواق، وضاق الناس وجأروا بالشكوى إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت في ذلك الوقت العسير على الدنيا كلها. راجين من أميرهم أن يتخذ من الإجراءات ما يرفع عنهم ذلك الضيق الذي قد يؤدي بهم إلى المجاعة إذا استمر نقص الطعام لفترة أكثر من تلك التي مرت فقضت على المخزون كله.

كانت الحرب العالمية الثانية من أهم أسباب التضيق على الكويتيين في عيشتهم، لقد بدأت السلع في الاختفاء من الأسواق، وصارت الأسعار ترتفع

يوماً بعد آخر، حتى باتت معيشة الناس صعبة جداً، ولقد تدارك الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت في ذلك الوقت هذا الوضع، وأقدم على خطوة تقضي على هذا البلاء قبل أن يزداد ويتحول إلى ما هو أشد؛ فطلب من الحكومة البريطانية أن تقوم بتزويد البلاد بجميع حاجاتها من الأغذية والأقمشة، لأن السفن الحربية كانت تهدد السفن التي اعتادت أن تنقل إلى الكويت حاجاتها، ولأن الجانب البريطاني كان مسيطراً على المناطق التي ترد منها تلك الحاجات، ولم تتردد بريطانيا في الموافقة على أن تمد الكويت بما تريد من المواد مشترطاً أن يتم ذلك وفق نظام يقنن بالبطاقات حاجات الأفراد، بحيث لا تتسرب هذه البضائع إلى السوق السوداء.

وقد التزمت الكويت بهذا الشرط الذي فيه - أيضاً - مصلحة لها، وضمن لا استمرار الإمدادات من الأغذية والأقمشة إلى أن ينجلي أمر الحرب العالمية هذه.

وفي أواخر سنة ١٩٤٢م تأسست أول دائرة تموين في تاريخ الكويت تحت اسم (دائرة التموين) مهمتها الإشراف على توزيع المواد وفق نظام البطاقات. وكان أول مدير لهذه الشركة هو السيد ناصر السعد المقهوي، وأصدرت بطاقات وزعت على كل رب أسرة تحتوي على بيان عدد أفراد الأسرة والكمية المخصصة لها من كل مادة، وكان عدد ما وزع من تلك البطاقات ثلاثين ألف بطاقة سَدَّتْ حاجة ستة وثمانين ألف نسمة.

وقامت الإدارة بافتتاح فروع لها في جميع الأحياء وقدمت خدماتها للجميع دون استثناء، ومضت في عملها على خير وجه، حتى انتهت الحرب العالمية الثانية، وعادت الأمور إلى مجراها الطبيعي، فانتهت الحاجة إلى أعمال الدائرة مما دعا إلى إنهاء عملها.

ومما لا بد من ذكره في هذا الشأن أن التموين صار له فرع آخر خاص بالأقمشة، لأن الحاجة إليها أصبحت شبيهة بالحاجة إلى الغذاء، فقد قل

الوارد منها، وارتفعت أسعار ما هو متوفر في الأسواق، فصار صعباً على الناس - آنذاك - الحصول على ما يريدونه منها.

فبدأ العمل في نظام التموين الخاص بالأقمشة، على النمط الذي جرى فيما يتصل بالمواد الغذائية، فاستخرجت بطاقات مشابهة، لكنها خاصة بهذا الفرع التمويني، وقد استفاد الأهالي بذلك العمل وخفف كثيراً من الأعباء على الأسر الكويتية.

وقد ذكر الأستاذ أحمد البشر الرومي في أوراقه الخاصة فرع التموين الخاص بالأقمشة في موضعين من أوراقه، فتبين لنا أولاً هذا الفرع المهم الذي دعت له الحاجة في وقته، وتبين - ثانياً - خبر حادث جرى في سنة ١٩٤٥ م، وكانت به علاقة بالمحل الخاص بتموين الأقمشة، فقد وجد في هذا المحل شخص لم يكن أميناً علي ما كان تحت يديه من عمل، فصار يزور بطاقات تموينية للأقمشة وبييعها على بعض أمثاله من أصحاب الدكاكين التي تباع المادة نفسها، وكانوا يستفيدون كثيراً من ذلك ببيع ما يحصلون عليه بسعر منخفض من التموين بموجب البطاقات التي يشترونها من ذلك الخائن، بأسعار عالية، وقد تم اكتشاف ما حدث وأعيدت الأمور إلى نصابها.

ذكر الأستاذ أحمد البشر هذا الأمر في يومين مختلفين أولهما كان الخامس عشر من شهر يناير لسنة ١٩٤٧ م، وفيه ما يلي:

«وجد على بعض دكاكين الأقمشة بعض سرقات، وتزوير تحاويل (تحويلات) اعترف أصحابها بجريمتهم بعد التحقيق في الليلة الماضية». وفي اليوم التاسع عشر من الشهر ذاته والسنة ذاتها كتب قائلاً:

«اتضح أن المختلسين من دكاكين توزيع الأقمشة عشرة، وهؤلاء اشتروا تحاويل من موظف وهذا الموظف في دائرة تموين الأقمشة، فأخذ يُزور تحاويل بأرقام بطاقات مزورة، وبييع هذه لتحاويل على أهل هذه الدكاكين، وهم يأخذون بموجبها أقمشة بسعر التموين، وبيعونها في السوق السوداء بأسعار باهظة».

وقد أوردنا ذكر هذا الحدث باعتباره نموذجاً لما كان يحدث في هذا الزمان، إلا أنه من الواضح أنه حدث فريد من نوعه لأن الأخلاق القويمة هي التي كانت سائدة بين الناس بدليل أن الأستاذ البشر وهو يكتب الوقائع لم يجد فيما يتعلق بالتموين أو سواه غير هذه الحادثة التي كتب عنها.

ومر زمن طويل اضطربت فيه أمور الحياة في الخارج، فأدي ذلك بطبيعة الحال إلى تأثير بلادنا بما يحصل في خارجها، حتى أن الأمر قد وصل إلى ما يشبه الذي حدث في مطلع أربعينيات القرن الماضي، مع خلاف لا بد من ذكره، وهو أن السلع الغذائية لم تحتف من الأسواق أو تشح كما حدث في الماضي، ولكن أسعارها ارتفعت ارتفاعاً كبيراً حتى صار اقتناء ما يحتاج إليه منها متوسط الحال صعباً للغاية.

كان ذلك في أوائل سبعينيات القرن الماضي، وكان أمام الجهات المعنية أحد خيارين أولهما زيادة رواتب الموظفين، والثاني هو العودة إلى نظام التموين الذي سبق للكويت أن عملت به، وكان ناجحاً عند ذلك.

وعندما تم بحث هذين الخيارين، وجد أن خيار التموين هو الأنسب، وهو الأقرب إلى تلبية حاجات الناس بصورة مباشرة، وأما خيار زيادة رواتب الموظفين الحكوميين فهو ما يخضع البلاد إلى محاذير منها أنه يرفع الميزانية العامة ارتفاعاً سنوياً لا يوقفه شيء، ثم إن زيادة الرواتب سوف تكون عامة قد تشمل غير من هو مسؤول عن أسرة عليه القيام بإعالتها، وثالث هذه الأمور أن إيقاف زيادة الرواتب أمر صعب إذا عادت الأوضاع إلى حالتها الطبيعية فقد صارت الزيادة حقاً مكتسباً ثابتاً، ولكل هذه الأسباب تم اختيار العودة إلى نظام التموين.

ومن أجل ذلك أسست الحكومة: الشركة الكويتية للتموين في سنة ١٩٧٢م حتى تقوم بتأمين حاجات المواطنين من المواد التموينية التي تم إدراجها في البطاقة التي أعدت بحيث يجوزها كل رب أسرة.

وزاد الاهتمام بمسألة الأمن الغذائي، فألت ملكية شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية إلى الحكومة، وصارت مع شركة التموين منظومة واحدة تضمّن استقرار أسعار المواد الغذائية.

وعممت خدمة التموين في كل أنحاء البلاد عن طريق فتح فروع تؤدي هذه الخدمة في كل جمعية تعاونية، وبذلك يكون كل مركز توزيع للتموين قريباً من السكان المحيطين به.

وكان رأسمال الشركة الكويتية للتموين عند تأسيسها يتكون من خمسة ملايين دينار كويتي، ومن أجل استكمال منظومة الأمن الغذائي التي أشرنا إليها قامت شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية في سنة ١٩٩٤م بشراء الشركة الكويتية للتموين، وبعد ذلك أضيفت إلى خدمة تموين المواد الغذائية خدمة أخرى هي دعم المواد الإنشائية وهو دعم حكومي يُدفع عن طريق هذه الشركة الكبرى، ويتم وفق السياسات التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة.

وإن كانت المواد الغذائية التي كانت تقدم ضمن خدمة التموين في المرحلة الماضية تقتصر على الأرز والقمح والسكر، فإن المرحلة الثانية صارت تقدم كثيراً من المواد، بالإضافة إلى ما سبق، فإن فروع التموين تقدم للجمهور الحليب وحليب الأطفال ومعجون الطماطم والعدس والدجاج المجمّد والزيوت النباتية والجبّنة والشاي، وغير ذلك، ولكل صاحب بطاقة الحق في الحصول على كافة الأصناف، كما يحق له اختيار ما يشاء منها وترك ما لا يعنيه، وهذا هو الشأن المتعلق بالغذاء، أما المواد الإنشائية المدعومة من قبل الدولة، فلها نظام آخر وجهة صرف أخرى تبدأ من عند شركة المطاحن والمخابز والتموين الكويتية.

ولا شك في أن هذه الخدمة التي ينعم بها أفراد مجتمعنا الكويتي من النعم التي نحمد الله عليها كثيراً، ونرجوه عزّ وجلّ أن يديمها علينا وأن ينعم علينا معها بالأمن والاستقرار.

التراث الشعبي ينبوع الثقافة

لم يعد الحديث عن الفنون الشعبية نوعاً من الهبوط بالمستوى الثقافي كما كان الأمر في السابق. بل إن الاهتمام بهذا النوع من الفنون يتتابع في كل قطر، فتأخذ المآثورات الشعبية بكافة أنواعها حقها من العناية والتسجيل، ويستفاد منها في مجالات شتى بصفقتها نوعاً من الإبداع الفطري الذي يعبر عن حياة الإنسان تعبيراً مباشراً.

وقد قسمت الفنون إلى أقسام ثلاثة أولها الفنون البدائية، وثانيها الفنون الشعبية، وثالثها الفنون المثقفة.

وإذا كانت الفنون في القسمين الأخيرين قد ارتبطت بنشأة تكاد تكون متقاربة، وتتابع نموها بحسب تقدم الإنسان ورقيه، فإن الفنون البدائية قد استقرت في المجتمعات البدائية بحيث أصبحت تفقد موقعها عند تطور هذه المجتمعات وانتقالها من مرحلة التخلف إلى مرحلة الارتقاء.

وقد بدأ الاهتمام بالفنون الشعبية منذ القرن التاسع عشر، فأصبحت مجالاً للدراسات العلمية، وبدأ في هذا القرن تدريس الأدب الشعبي على وجه الخصوص في الجامعات، وانتقل هذا الاهتمام إلى بقية المجالات التي تدور عليها هذه الفنون، فيما انزوت الفنون البدائية ولم يعد منها إلا شواهد متناثرة.

وقد أدى اهتمام مراكز البحث الاجتماعي، وأساتذة الجامعات، والإعلام بصفة عامة إلى التوعية بأهمية هذا النوع من النشاط الإنساني، وزيادة إنتاجه، وتنوع أدوات هذا الإنتاج. كما أدت إلى ذلك أسباب أخرى تضاف إلى ما

تقدم؛ منها رغبة الناس في الحفاظ على موروثهم، وانتشار الروح القومية الذي أدى إلى رغبة كل أمة في تقوية ارتباطها بتراتها الخاص، وغير ذلك من أمور.

ولقد جاء العصر الحديث الذي سيطرت فيه الآلة على وسائل الإنتاج ففقدت المنتجات الكثير من اللمسات الرقيقة التي كان الإنسان يضيفها على عمله، وكان الأدب الشعبي غير بعيد عن هذا التحول، يقول الأستاذ أحمد رشدي صالح: (فالشاعر الجوال الذي أنشأ ملاحم الإغريق، وتغنى بأهة الهند، ونظم قصص أرض الأبطال في الشمال النوردي، والذي عرفناه - وقد تأخر به الزمن - ينظم وقائع الهلالية، والظاهرية والعنترية، هذا الشاعر نفسه لم يجد له مكاناً وسط مباحج الحياة الحديثة، أو وسط أحزانها، فالأبطال القدماء الذين كانوا يملؤون قلوب السامعين بالمسرة، تُنكرهم حياتنا الحديثة، وموضوعات الخوارق التي كانت تملأ خيال أسلافنا ليس لها مجال عند الذين يُنكرون تهاويل الخيال).^(١)

وهكذا جاء الاهتمام بالأدب الشعبي متماشياً مع التطور الحافز على ترك القديم، وذلك من أجل الإبقاء على صورة من التلاحم بين الماضي والحاضر. وبالانتقال إلى محطة أخرى في طريقنا هذا نرى أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أطلق على الفلكلور اسم: المأثورات الشعبية، وهي ما جرى العرف عالمياً وعربياً على تسميتها الفنون الشعبية.

والفنون الشعبية التي قلنا إن الاهتمام بها قد بدأ في القرن التاسع عشر كانت معروفة لدى العرب القدماء قبل هذا التاريخ، وهناك نصوص كثيرة تدل على ذلك تسبق هذه الفترة؛ وهل الأمثال والنوادر والأغاني بأنواعها إلا نماذج للأدب الشعبي العربي الذي كان موجوداً في الساحة الأدبية قبل القرن

(١) العدد رقم ٣٤ من سلسلة المكتبة الثقافية، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، ١٩٦١م. ص ٧.

التاسع عشر بسنين طويلة؟ وهل الخطوات التي قطعها ابن خلدون في مجال البحث في اللهجات الدارجة والقصائد المكتوبة بالعامية إلا دلالة أخرى على صدق ما قدمنا؟

وإذا أردنا أن نعود إلى تفصيل القول في فنون الأدب الشعبي فإننا سوف نجد له أنماطاً متعددة كالأمثال، والقصص والحكايات، والأشعار، وقد اهتم الأدباء العرب بالأمثال وألفوا فيها كتباً متعددة منها على سبيل المثال كتاب الميداني: (مجمع الأمثال) الذي ضم عدداً كبيراً من الأمثال التي كانت معروفة في عهده، وقد استمر هذا النوع من الأدب يتنامى مع تطور المجتمعات العربية وأصبحت الأمثال ترتجل في كل قطر عربي، حتى لقد وجدنا الميداني يقدم دليلاً على هذا الارتجال فيفرد قسماً من كتابه للأمثال المولدين وهم الذين ولدوا بعد العصر الذي قيلت فيه الأمثال الأولى التي أدرجها في بداية كتابه، إلى أن نصل إلى وقتنا هذا الذي نجد أن الأمثال العامية فيه قد أخذت طريقها إلى الانتشار بين الناس، وأصبح لكل قطر أمثاله الخاصة، وإن وجدنا عدداً من هذه الأمثال مشابهاً للأمثال العربية الفصيحة أو مشابهاً للأمثال الدارجة في أكثر من قطر عربي.

وكتاب الأمثال الكويتية المقارنة للأستاذ أحمد البشر الرومي يعطي صورة واضحة لهذا الأمر، ففيه مقارنات وافية مع الأمثال في البلاد العربية، ومع الأمثال القديمة التي وردت في مظانها.

وأما القصص والحكايات فقد توقف نموها إلى حد ما عند القصص الشعبية الشهيرة مثل ألف ليلة وليلة، وسيف بن ذي يزن، وعنترة، والوزير سالم، وتغريبة بني هلال وغيرها. غير أننا يمكن أن نلاحظ أمرين مهمين، وهو أن توقف إنتاج قصص مماثلة لما ذكرنا لم يمنع قيام عدد من الأدباء بتأليف عدد من القصص والروايات المستوحاة منها، وبذلك فقد حصلنا على نتاج أدبي جيد في مجال الرواية العربية قامت به سهير القلماوي، ومحمد فريد أبو حديد، وفاروق خورشيد، وغيرهم، والأمر الثاني أننا نجد عندنا في

الكويت نموذجاً من نماذج القصص الفريد في نوعه، وذلك في القصص التي يتداولها البحارة. وقد كانت هذه الروايات الشعبية من الأمور المسلية لهم وهم على متن سفينتهم، وحين يمضون شهراً في الطريق من الكويت إلى الهند مثلاً فليس لهم من تسلية في لياليه الطوال غير تبادل الروايات، وقد أتيح لي الاطلاع على عدد كبير من هذه القصص، وهي وإن كانت تشبه إلى حد كبير أقاصيص ألف ليلة وليلة في جوها العام، إلا أنها تختلف عنها؛ فهي قصص مرتجلة لهذه المناسبة، ومن ثم لا بد أن يكون قائلها الأصلي - وهو بالطبع مجهول - أحد الذين عانوا من شدة هذه الرحلات، ووجد أن في ابتكاره لهذه القصص تسرية عن النفس وتزجية للوقت، وهي قصص تختلف عن الروايات الشعبية المعروفة كما ذكرنا، فالأشخاص مختلفون والأماكن غير الأماكن والتسلسل في الحكاية مختلف.

ولنتقل هنا إلى عنصر من أبرز عناصر التراث الشعبي في الكويت، وهو الشعر النبطي الذي يكاد يكون النوع الباقي من أنواع هذا التراث إذا استثنينا قليلاً مما بقي لدينا من قصص وأمثال.

والشعر النبطي هو الشعر الذي يصطنع الشاعر في نظمه لهجته الخاصة دون الاهتمام باللغة العربية الفصحى، وهذا النوع من الشعر يعتمد في صياغته على ألفاظ البادية، ومعانيها وإن كان شعراء الحضر يمزجون ألفاظه بما تعودوا استعماله في لهجتهم، وبخاصة مفردات حياتهم التي تأثرت بالبحر وأدوات العمل فيه إلى حد كبير، كما أن بعض المطلعين منهم على الشعر الفصيح قد ضمنوا شعرهم كثيراً من الكلمات الفصيحة، بالإضافة إلى التأثير بشكل القصيدة الفصحى.

وليس هذا النوع من الشعر بجديد، فقد ذكره ابن خلدون في مقدمته قائلاً: (فأما العرب أهل الجيل المستعجمون عن لغة سلفهم من مضر، فيقرضون الشعر لهذا العهد في سائر الأعراب على ما كان عليه سلفهم

المستعربون، يأتون منه بالمطولات مشتملة على مذاهب الشعر وأغراضه من النسيب والمدح والرثاء والهجاء، ويستطردون في الخروج من فن إلى فن في الكلام، وربما هجموا على المقصود لأول كلامهم، وأكثر ابتدائهم في قصائدهم باسم الشاعر، ثم بعد ذلك ينسبون... وأهل أمصار المغرب من العرب يسمون هذه القصائد بالأصمعيات نسبة إلى الأصمعي راوية العرب في أشعارهم، وأهل المشرق من العرب يسمون هذا النوع من الشعر: البدوي، وربما يلحنون فيه ألحاناً بسيطة لا على طريقة الصناعة الموسيقية، ثم يغنون به، ويسمى الغناء باسم الحوراني، نسبة إلى حوران...).

ولا شك في أن الشعر النبطي بعد عصر ابن خلدون قد اتخذ أشكالاً عديدة وتقدم مبنى ومعنى عن ذي قبل، حتى وصل إلينا هذا الفن الواسع الذي نجده لدى كثيرين من شعراء هذا العصر، مثل حمود الناصر البدر ومحمد بن لعبون وعبدالله الفرج وغيرهم ممن رددت شعرهم البوادي والحواضر على حد سواء.

وفي حين يمتاز الشعر النبطي بالجزالة، ويتشبه بالشعر العربي الفصيح من حيث الاهتمام بالصياغة وإجادة المعاني والتعبير عن خلجات النفس البشرية، فإن له رديفاً لا ينبغي أن نخلطه به وهو الشعر الشعبي، وهذا النوع من الشعر يكتب بالكلمات الدراجة المفهومة لدى العامة في الكويت مثلاً، التي قد لا تفهم في أماكن أخرى من بلاد العرب، وذلك لكونها لصيقة بالبيئة، أو تشير إلى أحداث أو أمثال أو معان لا تُعرف إلا في بيئتها. ومن المتيسر على الشاعر المتمكن الذي يعيش في بيئته ويستوحي منها أن يكتب شعره بالأسلوبين اللذين أشرنا إليهما، فعلى سبيل المثال نجد الشاعر فهد بورسلي وهو من شعراء الكويت المعدودين، يكتب شعراً شعبياً يقول فيه:

عَلَّقَ بي الدهر مَخْلَابَ	وعلمني بالأصحاب
حشا ما بالربع شيمه	ولا لي عندهم قيمه
ألف لعنات وسليمه	على الباير بالأحباب

ويقول من الشعر النبطي:

الدار جارت ما عليها شافه والحر فيها شايف ما عافه
بالك تكاثر صدها وإن صدت عاداتها عقب القبول انكافه
دار يعيش ابها الغريب منعم وتعيش فيها أم أحمد العجافه

ومن الجدير بالذكر هنا أن الشعر النبطي وإن حظي باهتمام القراء في مختلف أنحاء الجزيرة العربية، وذلك بإفراد صفحات من الصحف اليومية والمجلات له، وإفراد البرامج التلفزيونية والإذاعية لشعراء هذا الفن من فنون الشعر إلا أن الدراسة الوافية له لم تتحقق إلى الآن، ولا شك في أن المعلومات التي يمكن استخلاصها من الشعر النبطي من حيث اللغة أو التاريخ، أو من حيث معرفة الصفات الاجتماعية السائدة كلها مفيدة، وهي دافع قوي إلى دراسته وتوثيقه، فهو سجل مهم للأحداث والآداب والصفات والتيارات الاجتماعية، كما أن الدراسة اللغوية لهذا النوع من الشعر سوف تؤدي إلى معرفة أهميته في حفظ وإيضاح كثير من كلمات اللغة العربية ومعانيها.

وإذا عدنا إلى المثالين اللذين قدمناهما للشاعر «فهد بورسلي» وهو شاعر كويتي قدير؛ وجدناه في الأبيات الأولى التي عدناها من الشعر الشعبي، يتحدث بأسلوب أقرب إلى الحديث المتداول في الحياة اليومية، فهو يقول إن الدهر علمه بالأصحاب؛ من هو منهم طيب أو هو خبيث، ولم يكن ليتعلم هذا الدرس من دهره إلا بعد أن أطبق عليه بالمشكلات والويلات التي سببها بعض أصدقائه، كما يُطبق النسر بمخلبه على فريسته، ثم يقول:

حشا ما بالربع شيمه ولا لي عندهم قيمه

و«حشا» هنا تقابلها في الفصحى كلمة «حاشا» التي تحمل معنى القسم وفي القرآن الكريم: (فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا

بشرا إن هذا إلا ملك كريم)، وأما «الشيمة» فهي أيضاً كلمة عربية وتعني الطبع، ويقصد به في اللهجة بخاصة الطبع الكريم، يقول عمرو بن شأس الشاعر، مخاطباً امرأته:

وإن عرارا إن يكن ذا شكيمة تعانينها منه فما أملك الشيم

ثم يُنحي فهد بورسلي باللائمة على أحبابه هؤلاء الذين لم يجد عندهم شيئاً من الوفاء، بل وسأهم «البايرين»، وأطلق عليهم اللعنات مشفوعة بكلمة سباب معروفة هي كلمة (سليمة). والباير هنا مَنْ لا قيمة له، أخذها من قولهم سلعة «بايرة»، أي انصرف عنها الناس لعدم الرغبة بها، وعدم صلاحيتها.

أما الأبيات التي ذكرنا أنها تعد من الشعر النبطي، الذي هو في رأينا أعلى درجة من الشعبي، ففيها يتحدث عن الدار وهو يقصد وطنه الذي لم يُكرّم فيه في حياته، وأن هذه الدار قد جارت، وهي كلمة مأخوذة من الجور وهو الظلم في الفصحى، والشافاة العتاب، أي لا لوم عليها.

وأنة ينبغي لك ألا تستكثر عليها الصدود فهي دائماً على هذه الحالة، إذ أنها كثيراً ما تُقبل ثم تُدبر، وفي اللهجة فلان نكف عليّ أي انقلب حاله عليّ من بعد الصداقة إلى عداوة.

وكلمة نكف في الفصحى: نكف وأنكف واستنكف بمعنى امتنع، وهو معنى قريب من المعنى الذي نستعمله اليوم.

إذن فالشعر النبطي نتاجٌ فكريّ تتمثل فيه صفات التراث الشعبي المعبر عن المشاعر الشعبية تجاه أحداث الحياة، وينبوع من ينايع الثقافة تتضح فيه صفات التعبير الصادق عن النفس وعن البيئة الملاصقة لها، وواضح لنا اليوم أنه لا غنى للباحثين في المجال الثقافي بصورة عامة عن البحث في المأثورات الشعبية التي صارت لها مجالات واسعة في الدراسات الجامعية وغيرها.

وعندما نتحدث عن الإبداع الفني في التراث الشعبي فإننا لا ننسى - على هذا الأساس - التأكيد على أنه مصدر خصب من مصادر الثقافة، ونحن لذلك معنيون بدراسة هذا التراث وحفظه.

المكتبات في الكويت قديماً وحديثاً^(١)

هذه فرصة سعيدة ألتقي فيها بعدد من العاملين والعاملات في المجال التربوي، ولذا فإنني أشكر من أتاحها لي، وجعلني أقف في هذا المكان من أجل الحديث عن المكتبات، وهو حديث أشتاق إليه، ألم يقل المتنبي؟:

وخير جليس في الزمان كتابٌ

إذن فليس أسعد للمرء من أن يتناول هذا الجليس بالذكر، ويبين مدى اهتمام هذا الوطن العزيز به وبالمكتبات التي تحتويه.

نشأت أول مكتبة عامة بمجهود شعبي خالص قام به عدد من رجال الكويت منهم عبد الحميد الصانع، وسلطان الكليب، وقد اتصلوا بعدد آخر لكي يقوموا معهم بإنشاء هذه المكتبة، وكان من هؤلاء السيد رجب الرفاعي، وعلي الفهد الخالد والشيخ يوسف بن عيسى. وتبرعوا مالياً بما يقوم بحاجة المكتبة، إلى جانب تبرعهم بالكتب.

كان ذلك في سنة ١٩٢٤م، واستأجروا بيتاً من أحد الأشخاص وأطلقوا على المكتبة اسم: «المكتبة الأهلية».

صار عبد الحميد الصانع مشرفاً، والشيخ يوسف رئيساً، وسلطان الكليب مديراً.

(١) هذه محاضرة أُلقيت في إدارة المكتبات بوزارة التربية.

وفي سنة ١٩٣٦م كانت اللجنة المشرفة قد أعدت مبنى خاصاً للمكتبة وكان في شارع الأمير، وفي سنة ١٩٣٦م عندما نشأ مجلس المعارف ودائرة معارف الكويت صارت هذه المكتبة بل وخدمة المكتبات العامة من اختصاص المجلس والدائرة المذكورين، وذلك اعتباراً من سنة ١٩٣٧م.

والتفتت دائرة معارف الكويت باهتمام بالغ إلى المكتبات العامة، وأبدت عزمها على إنشاء أول فرع لها، وذلك في سنة ١٩٥٣م، وكان أول مقر له المكان المعروف اليوم باسم: «كشك الشيخ مبارك الصباح»، وكان أمين هذا الفرع هو المرحوم سهيل علي الزنكي، وكان محباً لعمله حريصاً على النجاح فيه، وهو راع جيد لكل المترددين على الفرع، لدرجة أن المراجعين له صاروا أكثر من مراجعي المكتبة الرئيسية.

أما المكتبات المدرسية فإنها لم تنشأ إلا في سنة ١٩٣٦م، وذلك مع نشأة دائرة المعارف، وكان أول الغيث مكتبة في المدرسة المباركية وأخرى في المدرسة الأحمدية.

وقد جرى التوسع في افتتاح هذا النوع من المكتبات حتى صار في كل مدرسة مكتبة. وتبينت أهمية المكتبة المدرسية عند السير على نظام المقررات الدراسية. ومع تزايد العبء قامت وزارة التربية بإنشاء جهاز متخصص له وهو إدارة المكتبات وذلك في سنة ١٩٦٥م، وكلفت هذه الإدارة بالإشراف - أيضاً - على المكتبات العامة. واستمر النشاط والتوسع في كلا المجالين العام والمدرسي. وأذكر أن إحدى المكتبات العامة وهي مكتبة حولي كانت تقيم سنوياً أسبوعاً ثقافياً تُلقى من خلاله المحاضرات وتقام الندوات وذلك استكمالاً لرسالة المكتبة، وكان الذي وراء هذا الجهد هو الأستاذ المرحوم صالح محمد صالح، وقد توقف ذلك بعد تقاعده.

كنت وكيلاً لوزارة التربية حين أبلغت أن المكتبات بنوعها لا تستطيع اقتناء كتب جديدة، وذلك لأن الميزانية التي خصصت كانت لا تزيد عن أربعة آلاف دينار، وقد صدمني هذا الأمر ووجدت أن التربية لو تفرغت

للمكتبات المدرسية لاستطاعت أن تسير فيها مالياً على الأقل. أما المكتبات العامة فهي تحتاج إلى تمويل أكثر، فاقترحت ضم المكتبات العامة إلى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فهو أولى بها، وأكثر تفرغاً من وزارة التربية التي ازداد فيها عدد المدارس وعدد الطلاب والطالبات، إضافة إلى كل ما يتعلق بذلك من شؤون الموظفين والمعلمين وإضافة إلى القيام بما يقتضيه التطوير المطلوب للتعليم.

وقد تمت الموافقة على الاقتراح من مجلس الوزراء في سنة ١٩٧٩م، وصار المجلس الوطني هو المسؤول عن المكتبات العامة إلى أن جاء إلى رئاسته وزير لا يقدر قيمة الثقافة، فسعى إلى إعادة المكتبات العامة إلى وزارة التربية، فووفق على طلبه ويا ليت له لم ينجح في ذلك.

إن استمرار المكتبات العامة في تبعيتها لوزارة التربية يناقض الواقع، فالمجلس الوطني أقرب إليها من حيث إنه المسؤول حالياً عن المكتبة الوطنية، وهو القائم بإصدار أعداد من الكتب سنوياً، إضافة إلى ما يشتره من المؤلفين الكويتيين على سبيل التشجيع، ثم إن هذا المجلس هو المسؤول عن الثقافة في البلاد، والمكتبات إحدى أدوات الثقافة، فهو أولى بها.

ولكن - للأسف الشديد - هذا هو ما حدث.

لقد حَرَصَتْ وزارة التربية على هذا الفرع من فروع اهتماماتها، وهيئات المكتبات وأمدتها بالكتب والمشرفين الذين لهم إمام بالتنظيم، وحب للمعرفة والاطلاع وأقامت لأمناء المكتبات دورات تدريبية مستمرة حتى تكفل حسن أدائهم، وأحضرت عدداً من الخبراء المتمكنين في عمليات تصنيف الكتب وترتيب المكتبات، وقامت بأداء ذلك كله لمجالي عملها في هذا الحقل، وهما: المكتبات العامة والمكتبات المدرسية، حتى استطاعت أن تقدم من خلال هذين المجالين خدمة كبرى للثقافة والمثقفين وطلاب العلم والعلماء.

وهذا أمر تشكر عليه، ونحن حين نتتبع سيرة المكتبات العامة والمدرسية في الكويت نجد أن جميع الذين عملوا فيها يتميزون بالإدراك لعملهم والإخلاص له، ويقومون بالتحسين المستمر لأدائهم.

ونذكر هنا رجلاً من أبناء الكويت الأوفياء من الذين حملوا رسالة المكتبات بفرعها لفترة من الزمن وهو الأخ المرحوم عبد العزيز علي حسين التمار الذي تولى الإدارة المختصة بالمكتبات في وزارة التربية فاجتهد في عمله، وسارت هذه المؤسسة الثقافية معه في طريق التقدم والازدهار.

ونذكر هنا للأستاذ التمار أنه ألّف كتاباً عنوانه: «المكتبات العامة والمدرسية في الكويت، تاريخها وتطورها وواقعها»، وقد أشرك معه في تأليف هذا الكتاب زميل له في الإدارة هو الأستاذ محمد بدوي، والكتاب كبير، جاء في أكثر من أربعمئة صفحة، تناول فيها الرجال تاريخ المكتبات العامة منذ نشأت، وتاريخ نشأة المكتبات المدرسية مع بيان أهداف كلٍّ منهما، وتحدثنا عن نشأة إدارة المكتبات ثم عن تنظيماتها منذ سنة ١٩٧٨ م إلى سنة ١٩٨٣ م.

ومما جاء في الكتاب بيان سياسة الإدارة في تزويد المكتبات بالكتب وفهرستها، وإعداد المجموعات والاشتراك في الدوريات.

وقد أوضح الكتاب وجود بعض الأمور المهمة التي لها دور في تقدم عمل المكتبة، ومنها:

- الدليل الإداري للعاملين في المكتبات العامة.

- دليل القواعد المستخدمة في ترتيب بطاقات الفهارس.

- قائمة بالكتب الموزعة على المكتبات.

وبَيَّنَّ الكتاب وجود نظام للعضوية الدائمة بالمكتبات العامة، ووجود مشروع تحت عنوان: أصدقاء الكتاب بالمكتبات العامة، ومكتبة الطفل بها.

ونذكر شيئاً عن المسابقات التي تقيمها الإدارة بين قرائها، ومعارض الكتب التي تشارك بها، وكذلك المحاضرات والندوات التي صارت تقدمها امتداداً للنشاط القديم الذي أشرنا إليه، وكان مقره في مكتبة حويّ العامة. وأضافت الإدارة - كما ورد في الكتاب - اهتمامها بالتقنيات الحديثة مثل ميكنة المكتبات بفرعيتها وإعداد المواد السمعية والبصرية.

وفي الكتاب المذكور مزيد من المعلومات المهمة عن عمل المكتبات وهي معلومات تتعلق بعدة أمور منها: الدورات التدريبية بأنواعها، والإجراءات الإدارية التي بموجبها يجري ترتيب تسيير المكتبات، ومواصفات المكتبات من حيث الأثاث والتجهيزات ومن حيث المباني إلى غير ذلك.

وهذا الكتاب شاهد على العمل الكبير الذي قامت به إدارة المكتبات بوزارة التربية في الفترة التي تولى فيها المرحوم عبدالعزيز التمار أعمالها، وشاهد على جدّه وإنتاجه.

ولعل من المهم أن نذكر - بعد كل ما تم - أمراً مهماً يتعلق بالمكتبات في الكويت بصورة عامة، وذلك بأن نتحدث عن مثال للمكتبات التي اهتم بجمع كتبها الأشخاص، وعُرفت على نطاق واسع بأنها تشمل مجموعات مهمة وجيدة من الكتب، ثم إن من المهم أن نتحدث عن نشأة مكتبات بيع الكتب في الكويت؛ لأن هذه قد أدت خدمة كبيرة لكل من يرغب في الاطلاع، ونفعت طلاب العلم والعلم على حد سواء.

لم تخل الكويت من المكتبات، بل لقد عرفت عدداً من المكتبات الخاصة حتى قبل نشأة المكتبة الأهلية، وعرفت البلاد - أيضاً - عدداً من النساخين الذين كانوا يقومون بنسخ الكتب تسهيلاً لمن يرغب بالاطلاع عليها، نذكر من هؤلاء الشيخ مسيعيد بن أحمد بن مساعد الذي كان من سكان جزيرة فيلكا، وقد خطّ في سنة ١٦٨٢م كتاب «الموطأ» وهو من تأليف الإمام مالك بن أنس. ويكفي

تعرفنا على تاريخ نسخ هذا الكتاب لنعلم شيئين مهمين هما: أقدمية تأسيس الكويت، ووجود العلماء ونساخ الكتب والمكتبات الخاصة بأولئك العلماء.

علماً بأن مركز البحوث والدراسات الكويتية قد نشر هذا الكتاب بتصويره على ما كان عليه من خط النسخ، وذلك في عدة طبعات آخرها في سنة ٢٠١١م، وأولها في سنة ١٩٩٧م.

هذا، ولقد عرفت في بلادنا أعداد من المكتبات الخاصة التي يعدُّ لها موضع مناسب في بيوت أصحاب الكتب الذين يجمعونها من كل مكان يصلون إليه، علماً بأن أعدادها في كل مكتبة تتفاوت بحسب إمكانات الذين يقتنونها.

ويقال إن صاحب المكتبة الشخصية الأولى في الكويت هو المرحوم الشيخ ناصر بن مبارك الصباح، الذي اقتنى عدداً من الكتب يحتوي على أهم المصادر والمراجع ويضم أكثر من ثمانين ديوان شعر، وعدداً كبيراً من تفاسير القرآن الكريم، والحديث الشريف، والأدب واللغة والتاريخ، بحيث بلغ عددها ثلاثة آلاف كتاب. ولم تخل هذه المكتبة النفسية من المخطوطات المهمة، ولكنها - للأسف الشديد - تشتت بعد وفاة صاحبها ولم يعد لها أثر.

غير أن بيع الكتب في الكويت لم يبدأ بصورة متكاملة إلا في المكتبة الوطنية التي أسسها المرحوم محمد بن أحمد الرويح في سنة ١٩٢٧م، وكانت تحتوي على عدد من الكتب النافعة، وعلى أهم الصحف من مختلف البلاد العربية ولا سيما القاهرة ودمشق وبيروت. وكانت تحتوي على كل ما يحتاج إليه القارئ أو الباحث، وسدت فراغاً كبيراً في هذا المجال الحيوي، وكان صاحبها كثير التردد على المكتبات المصرية واللبنانية والسورية من أجل تزويد مكتبته بكل جديد، فلبت بذلك حاجة القراء وطلاب العلم الذين لولاها لم يتمكنوا من الحصول على ما يريدون من الكتب والقرطاسية.

وبعد هذه المكتبة جاءت «مكتبة التلميذ» وهي مكتبة افتتحت في وقت مناسب حيث بدأ التعليم النظامي يأخذ طريقه في الكويت، وبدأ الطلاب

يشعرون بحاجتهم إلى مزيد من الكتب والقرطاسية، فجاء السيد حمود ابن عبدالعزيز المقهوي ليفتح هذه المكتبة مزوداً إياها بكل جديد، وكانت هذه المكتبة تعتمد على بيع الصحف والقرطاسية ولا سيما الدفاتر المدرسية ودفاتر المدرسين وغيرها، وكانت الدفاتر التي تُباع في هذه المكتبة ذات طبعة خاصة بها وهي متميزة عن غيرها.

وبعدها بقليل افتتح السيد عبدالرحمن الخرجي مكتبته المسماة «مكتبة الطلبة» التي كان جُلُّ اعتمادها على بيع الكتب، وقد كانت فيها أعداد كبيرة من الكتب في موضوعات متعددة، وكان يجلب أغلب كتب هذه المكتبة من بيروت، ومن هذه المكتبة اطلع شباب الكويت على الأدب الحديث، وقرأوا التيارات الأدبية المعاصرة، وقد كان لصاحب هذه المكتبة الفضل في اطلاع القراء على كثير من الموضوعات التي لم يطلعوا عليها من قبل، وذلك في تنوع جميل، واختيارات للكتب رائعة. وقد افتتح عبدالرحمن الخرجي إلى جانب مكتبته مطبعة سماها «مطبعة الطلبة» وكان ينوي تخصيصها لإصدار الكتب ونشرها، وقد طبع بالفعل كتاب الرحالة الأمريكي أ. لوثر المسمى «الكويت ١٨٦٨م»، ولكنه لم يوفق في هذا المجال بسبب طبيعة السوق التي كانت ضيقة للغاية في ذلك الوقت.

وبعد، فهذه نبذة سريعة عن المكتبات العامة والمدرسية قديماً وحديثاً. وهناك كثيرٌ مما ينبغي أن يقال في هذا الموضوع، وبخاصة من حيث بيان نشأة كل فرع من فرعي المكتبات التي تحدثنا عنها، وذلك يحتاج إلى تفصيلات لا مجال لذكرها حتى لا يكون في المزيد من الحديث إطالة، ولمثل هذا السبب فإننا لم نذكر أسماء جميع الأشخاص المشاركين في هذه المسيرة الثقافية الكريمة، واكتفينا بذكر نماذج من الذين أسهموا في ذلك.

جزى الله خيراً كل من اقترح وباشر العمل، والشكر للوزارة المختصة لما قامت به تجاه المكتبات طول السنين التي مرت منذ سنة ١٩٣٦م.

الفصاحة العربية في اللهجة الكويتية

أمضيت وقتاً طويلاً في متابعة ألفاظ اللهجة الكويتية، ومقارنتها مع ألفاظ اللغة العربية الفصحى، وقد وجدت في هذا سعادي لأنني عن طريق هذا الاهتمام قرأت كثيراً من الكتب، وتابعت شعر عدد من شعراء اللغة الفصحى واللهجة العامية. واستطعت أن أدرك مدى توافر الألفاظ التي تشابه ألفاظ لهجتنا في اللغة العربية الفصحى، ولذا فقد قمت بكتابة كل ما توصلت إليه في أكثر من كتاب، وأكثر من مقال.

ولقد اشتهر كتابي: «ألفاظ اللهجة الكويتية في كتاب لسان العرب لابن منظور»؛ لأنه كان أول كتاب من نوعه عند صدوره من حيث الاهتمام بمسألة المقارنة مع ما يرد في اللهجة الكويتية من ألفاظ بما يشبهها في اللغة العربية الفصحى.

ولقد كنت ابتدأت تأليف هذا الكتاب في سنة ١٩٩٧م، ثم طبع في السنة التي تلتها، وطبع مرة أخرى في سنة ٢٠٠٤م، مع زيادات مهمة، ولقد تابعت فيه رصد ما في كتاب لسان العرب من ألفاظ تُطابق لفظاً ومعنى ألفاظ اللهجة الكويتية، وهناك إضافة أخرى سوف تأتي إن شاء الله في الطبعة الثالثة للكتاب.

ولم أترك متابعة المقارنة بين اللغة العربية الفصحى ولهجة الكويت في كثير من أعمال المطبوعة، التي كان منها ما صدر في سنة ٢٠١٩م تحت عنوان: «في محيط اللهجة الكويتية».

ولقد أجملت في مقدمة هذا الكتاب (الأخير) رأبي في الأصول العربية الواضحة لهجة أبناء الكويت، وأكدت انبثاق هذه اللهجة من اللغة الأم. وقد قلت في مقدمة هذا الكتاب:

«وضعت في اهتمامي - دائماً - رصد اللهجة الكويتية ومقارنتها باللغة العربية الفصحى، وذلك من أجل الاستدلال على أصول لهجتنا والبعد بها عن غيرها من اللهجات المتأثرة بألفاظ غير عربية. ولا غرابة في أن تكون كل الدلائل تصل بنا إلى الأصول العربية لما ننطق به في لهجتنا، فبلادنا (الكويت) جزء من جزيرة العرب، وأهلها الأقدمون لا ينفصمون عن أصولهم العربية، ولا عن الألفاظ الفصيحة التي ورثوها ممن سبقهم من أهلهم. وقد تم إيضاح ذلك في مواضع كثيرة تم نشرها، ومنها كتابنا:

(الكويت عبر القرون) الذي صدر في سنة ٢٠٠١م. وقد تناول التاريخ القديم للكويت ثم عرج على التاريخ العربي الذي شهدته أرضها بما في ذلك ما مر عليها في العصر الإسلامي.

إذن!! فلا منازعة في أصول الكويت، ولا في لغتها ولا لهجة أهلها التي انبثقت من اللغة الفصحى الأم. ومما ينبغي علينا هو أن نحافظ على هذا الإرث الثقافي المهم.

فاللغة عنوان البلاد وحاضنة العلم والثقافة والأدب، أما اللهجة فهي فرع لا ينكر من أصل اللغة، وفيها ألفاظ كثيرة تتشابه معها إن لم تكن طبق الأصل من ألفاظها، ولقد وجدنا في هذه اللهجة اتجاهات إلى الأدب كما نرى في الشعر الشعبي (النبطي)، وكما نرى في الحكايات الشعبية التي يرددها الناس في مجالسهم الخاصة، وبهذا يتبين لنا أن لهجتنا لهجة حية متماسكة، مرتبطة بأقوى رباط».

ثم أضفت إلى ذلك أننا - مع شديد الأسف - قد بدأنا الآن في سماع عدد كبير من أبنائنا وهم يتخلّون عن لهجة وطنهم، ويطمسونها، بل ويخلطونها بألفاظ من لهجات أخرى أو لغات أخرى، حتى وجدنا أنفسنا نضيق إذا

استمعنا إلى بعض الأحاديث وهي تتردد في بعض وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وقد ابتعدت عن اللغة الفصحى وعن اللهجة العامية في وقت واحد. ولعل من أشد ما يؤسف له أن نجد بعض من شغلوا أنفسهم بالحديث عن اللهجة الكويتية - على أية صورة كان هذا الانشغال - يعتمدون على آرائهم الشخصية في تفسير معاني الألفاظ بل ويفتعلون ألفاظاً أخرى لم نسمعها من قبل، مما جعل أحاديث اليوم خليطاً تأنف النفس أن تسمعه.

وأعجب ما في الأمر المرأة التي يتصف بها هذا المنشغل باللهجة، فتجعله يتلاعب بها، ويدخل عليها ما ليس فيها، حتى لقد صرنا نتساءل عما إذا كان هذا هو الحال في وقتنا الحاضر، فكيف يكون أمر لهجتنا في المستقبل إذا سار هؤلاء الذين أعينهم على المنوال الذين صاروا يسرون عليه.

ولئن تساءلنا - الآن - عن السبب في تجاهل لهجتنا، واللعب بمفرداتها، وإدخال ما ليس منها إليها، فإننا سوف نجد ذلك منحصرًا في سببين هما:
 ١ - ضعف الشعور بالانتماء، وعدم الإحساس بما تقتضيه المواطنة الحقيقية التي لا شك في أن من رموزها لهجة الوطن.

٢ - تقليد لهجات الأعداد الغفيرة التي وفدت إلى الكويت منذ أوائل خمسينيات القرن الماضي، ثم تكاثرت، حتى صارت أسرهم تنافس الأسر الكويتية من حيث العدد، وكانت لهم لهجاتهم الخاصة التي يتحدثون بها ولا يقبلون عنها بديلاً، وقد استمع النشء الكويتي إلى ألفاظ لم يكن أهلهم يتحدثون بها، ثم بدأ هو باستعمالها في أحاديثه. ومن هنا جاءت المشكلة؛ لأن أهل البلاد توسعوا في استعمال ألفاظ بعض اللهجات المسموعة بينهم، وهذا ما جعل لهجتنا تتعرض إلى ما نخشاه عليها من ضياع.

لقد صارت لهجتنا الجميلة تعاني من مشكلات سببها بعض أبنائها، وهذا عيب يحسب علينا إن لم نتلافاه، فنحن نرى الآن تباعداً عن النطق بها وإدخال

ألفاظ من لهجات أخرى عليها، وتحريفاً لألفاظها في بعض الأحيان. وهذا ما يدعو إلى إثارة هذا الموضوع بين وقت وآخر.

لست الآن في مجال الحديث عن علاج هذه المشكلة. فإن علاجها في أيدي مفتعليها، الذين ينبغي منهم الحرص على كل تراث وطنهم، ومن هذا التراث لهجة الحديث اليومي في البلاد وهي: اللهجة الكويتية.

ولكنني أريد هنا أن أشير إلى أمر مهم هو الذي دعاني إلى إثارة هذا الموضوع، وهو بيان مدى الصلة بين لهجة أبناء الكويت الحقيقية ولغة آبائهم العرب القدماء، وذلك عن طريق النظر في بعض ما ورد في الآثار الشعرية التي نراها الآن في كتب الأدب وفي دواوين الشعراء القدامى، مما يدلنا على تمام الصلة بين لهجتنا ولغتنا الفصحى، وذلك كما يلي:

إن من ملامح حديثنا هذا - منذ بدايته - ما يدل على الرغبة في العودة إلى التراث العربي الفصيح، لكي نقارن بعض ألفاظٍ منه بألفاظٍ منطوقة في اللهجة الكويتية، وأهم ما يمكن الرجوع إليه في هذا الشأن هو الشعر، ومنه نختار ما يلي:

١- جرت اللهجة الكويتية على نطق الجيم ياءً في بعض الأحيان، وقد وجدنا شبيهاً لذلك في الفصحى، وذلك عند الاطلاع على قصيدة قالها الشاعر يزيد بن الحكم الثقفي وهو يعاتب أخاه، وقد ردد الرواة هذه القصيدة، وأعجبوا بها، وأثبتتها كتب الأدب العربي لما فيها من جودة وإتقان وبلاغة. والكلمة التي تلفت النظر هي قوله (منعوي) وأصلها (منعوج) واللفظ بالياء وبهذه الصيغة هو الوارد في لهجتنا، وقد ورد في قوله:

تُفَاوِضُ مَنْ أَطْوِي طَوَى الْكَشْحِ دُونَهُ

وَمَنْ دُونَ مَنْ صَافِيَّتُهُ أَنْتَ مُنْعَوِي

أي مائل وأعوج، ونحن نقول: اشفيك عوي، ونقول هذا شيء منعوي أي مائل ميلاناً واضحاً.

يقول الشاعر في هذا البيت: أنت تتحدث مع من أعرض عنه ولا أرتبط معه بصلة، وتميل عن كل من أضافيه وأقرببه إلى نفسي.

وفي القصيدة ذاتها:

نَدَاكَ عَنِ الْمَوْلَى وَنَصْرَكَ عَاتِمٌ
وَأَنْتَ لَهُ بِالظُّلْمِ وَالْغَمْرِ مُخْتَوِي
تَوَدُّ لَهُ لَوْ نَالَهُ نَابٌ حَيَّةٌ
رَبِيبَ صَفَاةٍ بَيْنَ لَهْبَيْنِ مُنْحَوِي

وقبلها:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَتْ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي

يقول: أنت في كرمك على ابن عمك ونصرك له بطيء في تقديم العون حينما يحتاج إليه، بل أنت تحتويه بالظلم والحقد عليه، وتود أن لو أصابه نابٌ من أنياب حية ذكر تعيش على أرض صخرية ملساء، قرب شق من شقوق جبل. وهو يعني بقوله: لهبين، شقيق في جبل هما بالقرب من الصفاة التي ذكرها، وأما قوله: وكم موطن لولاي طحت، ففيه ما يدل على أن أخاه كان يتعذب من عدة مواقف كان معرضاً خلالها إلى الانهيار والسقوط، بل والهلاك، وهو في ذلك شبيه بمن يهوى من قمة جبل.

وفي هذه الأبيات الثلاثة بعض ما تنبغي الإشارة إليه، مثل:

- قوله: ربيب صفاة، والصفاة كما مر بنا هي الأرض الصخرية الملساء، ولدينا في الكويت الموقع المعروف باسم الصفاة، وكان في البدء أرضاً شديدة الصلابة خالية من كل شيء، موقعها واسمها معروفان إلى يومنا هذا، وقد شهدت الصفاة التي نعرفها أنشطة كثيرة، ففيها بعض أوائل الدوائر

الحكومية، وفيها ساحة كانت تجري فيها الاحتفالات الرسمية، وتقام العروض. وتتجدد فيها في ليالي شهر رمضان حياة خاصة، حيث تكثر فيها المقاهي التي كانت تقام بصورة عشوائية، ويكثر حول هذه المقاهي الباعة الذين يعرضون مختلف البضاعات الخفيفة، فيخرج الناس ليلاً للاستمتاع بما يرونه خلال مرورهم بين تلك المقاهي، وفي أيام الأعياد تنصب فيها ألعاب الأطفال ويملاً جوانبها ضجيجهم الذي يدل على استمتاعهم بتلك الألعاب التي لا يرونها إلا في مثل هذه الأيام.

وتتميز الصفاة عندنا بأن في جانب قصيٍّ منها سوق تباع فيه الأغنام، حيث تعرض بأنواعها، ومن كافة مصادرها، فيأتي الناس - يومياً - إلى هذا السوق للشراء أو للبيع.

وقد ظن البعض أن لفظ (صفاة) يعني مباشرة سوق الغنم متناسين كافة الأنشطة التي كانت قائمة بها في زمننا القديم، ولذا فقد سمعنا من يقول عن أسواق الغنم المستحدثة في بعض الأماكن الكويتية صفاة الجهراء وصفاة الشويخ وغيرهما، وليس في المكان صفاة بالمعنى الحرفي لهذا اللفظ، وليس هذا بصحيح إذ إننا لا نعرف في الكويت مكاناً يطلق عليه اسم الصفاة غير هذا الذي تحدثنا عنه، وقد كان في يوم ما، مركز العاصمة، ومجالاً للأنشطة كثيرة، وكان إلى جانبه سوق تباع فيه الأغنام يطلق عليه اسم: سوق الغنم لا غير.

- قول الشاعر: طحت، ومعناه في اللهجة: سقطت ووقعت، وقد سُرح في المراجع على أن معناه هلك. ومما يلفت النظر أن البيت يدل على أن المقصود هو سقطت، كما قلنا، لأن الشاعر قال: كما هوى أي كما سقط. ولكن المعنى المذكور في المراجع قد يكون صحيحاً من حيث دلالاته على الهلاك، ولكنه غير مقصود هنا، ويضاف إلى هذا أننا حين نتساءل عن حال مريض فنقول:

- أشلون فلان؟

يأتينا الرد.

- طايح، ويقصد به، أن المرض قد اشتد به حتى لا يستطيع الحركة، وأقرب معنى لذلك أنه ساقط في مكانه لا يتحرك.

- وفي القصيدة بيت آخر فيه لفظ من ألفاظ اللهجة، وهو:

تَبَدَّلْ خَلِيلًا بِي كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ

فَإِنِّي خَلِيلًا صَالِحًا لَكَ مُقْتَوِي

واللفظ المقصود هو قوله: شكلك، ومعناه هنا شبهك، ومثلك، واللهجة تستعمل هذا اللفظ بمعناه هذا.

ثم يضيف: إنني سوف أستبدل بك خليلاً صالحاً غيرك.

٢- وكان هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري (٤٥٠هـ - ٥٤٢هـ) من المهتمين برواية الشعر العربي السابق لعصره، ومن بين المجموعات التي أُثرت عنه هذه المجموعة التي حققها الأستاذ/ علي محمد البجاوي وطبعت في سنة ١٩٧٥م بمصر. وتطالعنا في هذه المجموعة بعض ألفاظ اللهجة الكويتية وقد كان العرب الأقدمون ينطقون بها كما نطق بها الآن، وفي هذه الأمثلة ما يدل على تمسكنا باللغة الفصحى عن طريق ذلك.

ومما نشير إليه ما يلي:

أ- أورد ابن الشجري قصيدة للمتلمس الصُّبَعي، يرد بها على قوم كانوا يعيرونه بأمه فيقول في مطلعها:

يُعَيِّرُنِي أُمِّي رِجَالٌ وَلَا أَرَى

أَخَا كَرَمٍ، إِلَّا بَانَ يَتَكْرَمًا

ثم يتحدث عن قومه، وما يقومون به من أعمال يدافعون بها عن حقيقتهم وعن شرفهم، وينحي باللائمة على شخص اسمه الحارث كان قد قال عن نسبه قولاً سيئاً.

ومن ذلك هذا البيت:

أحادث إننا لو تُسَاطُ دماؤنا

تزايلن حتى لا يمَسَّ دَمٌ دَمًا

وهو يدعي أنه معروف في حياته وفي مماته، وأنه لو قتل واختلطت دماؤه بدماء غيره لتزايلت عن دماء الآخرين.

وهنا نرى لفظ: تساط، بمعنى تخلط وهو لفظ من ألفاظاً لهجتنا، يستعمل خاصة في الطبخ حين تخلط المواد ببعضها بواسطة مغرفة يمسك بها من يتولى إعداد الطعام، ويديرها بيده حتى تختلط المواد المطبوخة ببعضها.

ب- وفي ص ١٠ من الكتاب، ورد بيت من الشعر ضمن قصيدة قالها الشاعر بشامة بن الغدير، كان مطلعها:

هَجَرَتْ أُمَامَةَ هَجْرًا طويلاً

وَخَمَلَكِ النَّأْيُ عِبْنًا ثَقِيلاً

(أمامة: اسم امرأة، النأي: البعد).

وفي هذه القصيدة قوله:

إِذَا أَقْبَلْتَ قُلْتَ مَدْعُورَةٌ

مِنَ الرُّمْدِ تَلْحَقُ هَيْقًا ذَمُولًا

وَإِنْ أَدْبَرْتَ قُلْتَ مَشْحُونَةٌ

أَطَاعَ لَهَا الرِّيحُ قِلْعًا جَفُولًا

وكلمة مشحونة في آخر شطر البيت الثاني، دارجة في اللهجة الكويتية بالمعنى الذي أراده هذا الشاعر.

إنه يصف ناقته، ومن وصفه لها أنها إذا أقبلت رأيتها فكأنها نعامة مغبرة اللون تتبع ذكراً من جنسها دقيق الشكل وطويل، وهي إن أدبرت رأها

الرائي وكأنها سفينة مملوءة (مشحونة)، فذلك أقوم لسيرها، وكأن الريح قد أطاعت شراعها، ولذلك فهي مسرعة (جفول).

ج- ومما ورد في الكتاب المذكور ورواه عن الشاعر الشنفرى الأزدي الذي قال قصيدة مشهورة مطلعها:

أقيموا بني أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ
فِيَّيْ إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَا أَمِيلُ

ومما نريد الإشارة إليه من هذه القصيدة البيت الذي تحدث فيه عن نفسه ضمن أبيات أخرى فقال:

وَأَغْدُو عَلَى الْقَوْتِ الزَّهِيدِ كَمَا غَدَا
أَزَلُّ تَهَادَاهُ التَّنَائِفُ أَطْحَلُ

والأزل نوع من الذئاب، وتهاداه: تُحِيلُهُ تنوفة إلى أخرى، وجمع تنوفة تنائف. كما جاء البيت المذكور، والأطحل هو ما كان لونه بين الغبرة والبياض. والتنائف بمعناها هذا من ألفاظ لهجتنا وتنطق: تنايف.

٣- وهذه أبيات متفرقة لعدد من الشعراء جاءت في خلالها ألفاظ مما هو دارج في اللهجة الكويتية.

فنحن نرى الشاعر المرار بن منقذ وهو يتحدث عن طيف زاره ليلاً، وكان هو وأصحابه هاجعين حول إبلهم، وقد اشتبه عليه الأمر حتى إنه ليقول:

فَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مَرْتَعَا فَاَرَّقَنِي
فَقَلْتُ أَهْيَ سَرْتِ أُمِّ عَادِنِي حُلْمٌ
ثُمَّ انْتَقَلْتُ إِلَى صَاحِبَةِ ذَلِكَ الطَّيْفِ الزَّائِرِ، وَأَخَذَ يَصِفُهَا قَائِلًا:
وَكَانَ عَهْدِي بِهَا وَالْمُشْيُ يَبْهَضُهَا
مِنْ الْقَرِيبِ وَمِنْهَا النَّوْمُ وَالسَّأْمُ

فأدرج في بيته هذا قوله (يَبْهُضُهَا) بمعنى: يغلب عليها التعب والإجهاد عندما تمشي، وهذا اللفظ من ألفاظ لهجتنا، يقول أحدنا: أردت أن أحمل ذلك الشيء ولكنه (بهضني) فهو ثقيل الوزن.

ونجد في أسماء الأسماك عندنا ما هو شبيه بما كان معروفاً في قديم العرب، وكانوا يطلقون عليه الأسماء التي نطلقها اليوم.

وقد لاحظتُ أن شاعرين كانا يقدران بقبيلة الأزد العربية المعروفة - لسبب في نفسيهما-، وكان أحد هذين الشاعرين هو الشاعر جرير بن عطية المعروف ضمن شعراء العصر الأموي، وكان يُقَارَنُ بكبار شعراء ذلك العصر. يقول في قصيدة له:

كانوا إذا جعلوا في صبرهم بصلاً

ثم اشتوا كنعدا من مالح جدفوا

وقد ذكر جرير الكنعد هنا، وهو سمك لا يزال يباع في سوق الكويت، ولكن اللهجة تجعل الكاف مكشكشة، بمعنى أنها تنطق كما تنطق الجيم التي توضع تحتها ثلاث نقط. فنقول: جنعد، وهذا لا يغير في نوع السمك المعروف جيداً لدينا:

(الصبر: الطعام، جذفوا: كفروا بالنعمة).

وأما البيت الثاني فهو لشاعر لم أعثر على اسمه، وكان صريحاً في حديثه عن الأزد، وذلك في بيته الوارد في كتاب لسان العرب، وهو قوله:

قُلْ لَطْغَامُ الْأَزْدِ: لَا تَبْطَرُوا

بالشيم والحريث والكنعد

وقد ذكر في بيته هذا ثلاثة أصناف من السمك هي: الشيم والكنعد، وهما معروفان لدينا إلى وقتنا الحاضر، أما الصنف الثالث فهو الحريث، وقد ذكر عنه في معجم

اللغة العربية أنه نوع من السَّمَك طويل يشبه الحَيَّات، ويبدو أن أقرب ما نعرفه من الأسماك وله شبه به هو ما نسميه: السلس، فهو أقرب ما يكون إلى وصفهم.

ولا شك في أن المزيد من البحث سوف يأتينا بعدد آخر من أسماء الأسماك الدراجة بيننا اليوم، وقد انحدرت إلينا من آباءنا من العرب السابقين، وليس هذا هو مجال الحديث عن كل أسماء الأسماك مقارنة بما هو معروف عندنا، فذلك أمر يطول تشهد به المراجع الكثيرة ومنها دواوين الشعر والمعاجم.

والسمك المذكور في الشعر الكويتي الحديث، بما في ذلك بيان أنواعه المختلفة، وأسماء هذه الأنواع، ونرى في هذا الشعر أسماء قديمة وأسماء مستحدثة، ولكنها كلها مما ينطق به الناس هنا عندما يتحدثون فيما بينهم. وسوف نذكر شيئاً من ذلك مثلاً لما تقدم.

- ذكر سمك الميد (وهو جمع ميده) إبان الأزمة السمكية التي مرت على الميد اعتباراً من اليوم العاشر من شهر أغسطس لسنة ٢٠٠١م، ثم استمرت وقتاً طويلاً. وقد شاهدتُ المأساة على ساحل البحر حين كانت هذه الأسماك تتفافز ثم تموت فيرميها البحر إلى الشاطئ، فقلت:

أيا ميده غيبتك المنو ن وأخذت عليك صروف الزمن
تقاذفك البحر محمولة على موجة منه لم تستكِن
رأيتك بين ثنايا الرما ل، وجسمك يرشح منه العفن
وحولك من قومك الهالكو ن، وكلُّ بمقتله مُرتهَن

والقصيدة طويلة وقد نشرت في صحيفة الوطن في حينها.

ولقد اطلع عليها الأستاذ الشاعر المرحوم عبدالله زكريا الأنصاري، فعارضها بقصيدة جميلة ذكر في فقرة منها بعض أسماء الكويت فقال:

فمات المزيبي مات البيا ح، ومات الزبيدي غالي الثمن
ومات السبيطي والمزلقا ن، وحتى الزمارير تحت السفن

فأين الجموه وأين الشعو م، وأين نقارير هذا الوطن
وذكر الشاعر محمد أحمد المشاري السمك في قصيدة بيّنَ فيها بعض ما
قلته أثناء تلك الأزمة، مما أثر على أذواق الناس حتى في طعم اللحوم:

مللنا لحمه الظأن وصار مذاقها مرا
وشح السوق بالأسما ك، حتى لم تعد تشرى

وفي هذا ما يكفي.

وأنا أتساءل بعد كل ما نقدم حول اللهجة الكويتية، وعلاقتها باللغة
العربية الفصحى، أليس من المهم أن نُعنى بلهجتنا التي تستمد أكثر ألفاظها
من الفصحى، بدلاً من أن نتلاعب بها من حيث الألفاظ والمعاني، ومن
حيث إدخال ألفاظ غريبة من لهجات أخرى، ولغات غريبة عليها؛ حتى
لقد أصبحنا لا نجد في حديث اليوم - فيما بيننا - ما يرجع بنا إلى الأمس في
كل ما نقوله أو نسمعه من كلام؛ بل لقد كادت لهجتنا أن تكون مرقعةً نأمل
من أبنائها الالتفات إليها، والعناية بها وتعليمها للأجيال القادمة، حتى تسير
هذه الأجيال على نهج الأجداد في أحاديثهم اليومية.

الإسراف في الأمثال الكويتية

الأمثال العامية في جميع أنحاء الدنيا تحمل صفة أو عدة صفات يتميز بها كل مجتمع تسود فيه.

وعندنا في الكويت أمثال نرددها في حديثنا، وقلما يخلو حديث المرء إذا استطرده فيه من مثل أو أكثر من هذه الأمثال التي تتداولها الألسنة، وجرى جميعها في كتب أهمها ما قام به الأستاذ أحمد البشر الرومي، وهو كتاب كبير في أربعة مجلدات، لا يشوبه شيء سوى ما أدخله عليه شريكه المذكور اسمه على الغلاف وهو غير كويتي، ولم يكن من الصالح تكليفه بهذه المهمة، فقد أخطأ في مواضع كثيرة نعرف أنها أخطاؤه؛ لأن مثلها لا يمكن - بأي حال - أن يمر على الأستاذ أحمد البشر الرومي دون أن يتنبه له.

وسوف يقول القارئ: لم يسمح الأستاذ الرومي بمرور هذه الأخطاء، والجواب أنه كان مريضاً مرضاً يعرفه أهل الكويت كلهم، وكان من طيبة النفس بمكان منعه من صد ذلك الشخص عن تماديه في الأخطاء. وأنتهز هذه الفرصة لكي أتمنى من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أن يعيد طبع هذا الكتاب بعد تنقيحه؛ لأنني كنت أشهد الجهد الكبير الذي بذله الأستاذ البشر في جمع أمثاله، بل لقد كان حريصاً على عدم تضييع فرصة سمع بها مثلاً كويتياً دون أن يقوم بكتابته في كراسة صغيرة جعلها في جيبه لهذا الغرض بصورة دائمة. ولذا فإن من الظلم له أن يضيع جهده هذا، وأن نجد هذا الكتاب الذي كنا ننتظر صدوره بفارغ الصبر وقد ملأه الشريك المخالف بالأخطاء.

أذكر أنني كتبت مقالاً نشرته ضمن سلسلة «الأزمة والأمكنة»، أشرت فيه إلى جهد الأستاذ أحمد البشر الرومي في تأليفه، كما أشرت إلى أن الشخص الآخر عندما عاد إلى وطنه التقى أحد الكتاب هناك، فقال له:

أنا حفظت للكويتيين أمثالهم الشعبية عن طريق هذا الكتاب، فصدقه الكاتب، وبناء على ذلك فإنه قام بنشر مقال في مجلة مرموقة هناك عارضاً تلك الأقوال دون أن يتأكد من مدى صدقها، وقد أوضحت في مقالي الذي أشرت إليه آنفاً كل شيء عن اهتمام أستاذنا البشر بالأمثال الكويتية وجمعه لها منذ زمن طويل، وبينت أن هذا الشخص لم يكن يدرك شيئاً منها لولا مجالسته للأستاذ أحمد البشر الرومي أياماً عديدة وهو يستمع إليه عندما يذكر الأمثال التي كانت في حوزته ويخبره بمعانيها، ثم قام الأستاذ بتسليم الأصول إليه، ثم ادعى أنه جمع بعضاً من الأمثال أضافها إلى المجموعة الكبرى التي تسلمها من الأستاذ البشر، ولم يكن هو جامع هذه المجموعة الصغيرة، إذ كان في المقر الذي يعمل به في الكويت عدد من الشبان أبناء البلاد جمعوا له ما ادعى جمعه.

أقول هذا - وهو تكرر لما سبق لي أن قلته - للتاريخ، وحتى لا يشارك أحد الأستاذ أحمد البشر في عمله الذي نعرفه له، ونعلم اهتمامه به، علماً بأن المدعي لم يذكر لكاتب المقال المشار إليه المشاركة، بل زعم أنه الذي قام بالعمل كله.

لم يرد في هذا الكتاب الكبير غير ثلاثة أمثال ذات اتصالٍ بموضوع الإسراف، والنهي عنه. وهذه هي كما وردت:

١. اللي تاخده اليمنى اتوديه اليسرى.

بمعنى أن الشخص يحصل على المال يميناً، ثم يُنفقُه - حالاً - بيده اليسرى، دون انتظار آية فائدة بسبب وجود المال في حوزته.

٢. ما جا به غدا به.

والقصد من هذا المثل أن الإنسان يكدر في سبيل جمع ما يحتاج إليه من مال، ولكنه سرعان ما يذهب بما يحصل عليه بسبب إسرافه، وعدم وضع ما يملكه في مواضعه. (يقرأ المثل هكذا: ما جاء به غدا «أي ذهب» به).

٣. قولهم «هيل بلا كيل».

وتنطق الكاف في اللهجة مكشكشة، فيقال: بلا حيل، وهذا المثل كان منتشرًا في الكويت، وباقي أجزاء الجزيرة العربية، وورد في أبيات من الشعر النبطي.

ومعناه أن من ينفق بلا حساب، ولا اهتمام بما يمكن أن يأتيه من صروف الدهر؛ كأنه يرمي المال بيده دون مبالاة، ودون أن يستفيد منه الفائدة المرجوة.

وأصل المثل وارد في الحبوب التي يضعها المرء بيده في الأكياس دون أن يقوم بكيلاها، فيضيع عليه شيء كثير، (وفي قاموس: مختار الصحاح للرازي قوله: «هال الدقيق... صبّه من غير كيل» ومن هنا جاء إلى اللهجة).

وهناك مثل محليّ لم يرد في الكتاب المتعلق بالأمثال، فيه إشارة للإسراف، وهو قولهم عن الشخص المسرف.

«يصرف من جله مخبوقه»

ويضرب هذا المثل للشخص الذي لا يهتم بحفظ ماله، فلا يلاحظ أنه يضعه في وعاء مخبوق (مخروم أسفله)، يتساقط منه المال، وهو مستمر في صرفه من الوعاء.

ومن ينطق بهذا المثل فهو يعيب على هذا المسرف عدم عنايته بماله من حيث وضعه في المكان المأمون، وضرورة عدم صرفه إلا فيما هو مفيد مع الاهتمام بتثمينه. (الجله: تنطق الجيم في اللهجة ياءً فيقال: اليّله، وهي زييل كبير معمول من خوص النخيل).

اهتم أبائنا من أهل الكويت منذ زمن طويل بعدم الإسراف في كل شيء،
وَمَهْوَا عَنهُ أَبْنَاءُهُمْ وَمَنْ يَعِزُّ عَلَيْهِمْ، وكرروا دائماً المثل العربي السائر الآن في
كل مكان: «القرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود». على الرغم من أنه لم يكن
من الأمثال الكويتية الدارجة بين أفراد المجتمع الكويتي.

ولقد أفادهم حرصهم هذا كثيراً، حتى لقد سارت حياتهم في اطمئنان
تام، على الرغم من شحّ المادة، وقلة الموارد، وكانوا يضعون نصب أعينهم
قول الله عز وجل: في سورة الأنعام الآية رقم ١٤١: «وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ
مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرِ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ
مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا
تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ».

وفي سورة الأعراف الآية رقم ٣١: «يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ
مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ».

وترينا الآية الكريمة الثانية أن الإسراف يأتي - أيضاً - في النقص فعدم
الاستعداد لدخول المساجد بزينة كاملة يعتبر إسرافاً في التقصير بحق موضع
من مواضع عبادة الله كالإسراف في الأكل والشرب.

ولقد سار أبناء الكويت على هذا المنوال النافع، الذي تبين لهم به صحة
ما اتجهوا إليه من حب لوضع الأمور في نصابها، وأهم هذه الأمور المال
الذي هو عصب الحياة كما يقال، وبعد سنة ١٩٤٦م، وهي السنة التي تدفق
فيها النفط من أرضنا الغالية، وبدأت أمواله تدريجياً تصب في خزائن البلاد،
وظهر أثره في الرفاه الذي رأيناه يتدرج إلى أن وصل مرتبة عالية سعدنا بها
كلنا، وحسدنا عليها كذلك.

ولكننا - بعد مضي وقت - تركنا ما كان عليه الآباء من حرص على التوفير
في المال، إلى الإفراط في صرفه حتى وصلنا في ذلك إلى مرحلة صرنا فيها لا
نبالي بما نفعل.

وبمرور الأيام أدركنا أننا نبذل الأموال دون انتباه إلى أن الحياة لا يمكن أن تدوم على حالة واحدة، وأنَّ اليسر قد يعقبه عسر، حتى لقد تبين لنا أن النفط مهما كانت مواردنا منه فهي تقل عن حاجتنا في وجود صرفنا المبالغ فيه. كما أن الدنيا كلها مُعَرَّضة للكوارث التي لا بد وأن يقع علينا شيء من آثارها إذا هي وقعت في أي مكان في الدنيا. وهذه هي الكورونا أتت فشملت العالم بأسره، وعمَّتنا برزاياها التي عشنا ونحن نترقَّب في كل يوم يأتيها ما يمكن أن يحل بنا فيه من أذاها، وتغيرت ظروف كثيرة، منها عدم وفاء الموارد بالحاجات الملحَّة، وكثرة الصرف المبذول في مكافحة هذه الجائحة الفتَّاكة.

ومع ذلك فإننا - للأسف الشديد - لا نزال على ما وصلنا إليه من إسراف في كثير من الأمور التي تذهب من خلالها الأموال دون حساب للمستقبل. وكأنَّ الله سبحانه وتعالى قد أرسل هذه الجائحة لكي يُنَبِّهَنَا إلى مَعْبَةِ الإسراف، وإلى أن حفظ ما تملكه من مال، واستثمار وتنميته من أهم واجباتنا تجاه أنفسنا، وتجاه وطننا، لأن هذا الذي نملكه اليوم ليس لنا وحدنا؛ بل هو لنا ولأجيالنا القادمة، الذين ينبغي أن يجدوا الحياة ميسرة أمامهم، فيذكرونا بالخير الذي أعددناه لهم.

ولكن الأمر جرى على خلاف ذلك، وصرنا نمضي في طريق الإسراف بلا حدود، حتى ونحن نعاني من النقص المادي الذي يتم إعلانه علينا بين وقت وآخر. بل لقد صار الناس يعجبون للمفارقة الواضحة بين العجز المالي والصرف المستمر على أبواب قابلة لتأجيل الصرف عليها، أو إعادة النظر في تكاليفها، وذلك بخفض ما يُقدَّر لها من أموال تزيد عن الحاجة.

وحتى يكون الأمر واضحاً فهذا عرض لبعض ما نعيه:

١- يزودنا تلفزيون الكويت - يومياً - ضمن برنامج اسمه بعد السادسة؛ بمعلومات يضعها على جانب الشاشة الصغيرة، وفيها ذكر للمشروعات الجاري تنفيذها في بلادنا، ونحن سعداء إذ نرى الأعمال الإنشائية

والتطويرية تسير على وتيرتها لم تتأثر بما هو جدير بأن يوقفها كما أوقف غيرها مما هو أقل منها حجماً، ولكننا نتساءل:

- هذه الميزانيات المرصودة لتلك الأعمال، الوارد ذكرها حيث أشرنا آنفاً: أليست ضخمة لا يتصورها عقل؟ أليس حجم الإنشاء من الضخامة بحيث يكلف الدولة مبالغ كبيرة يمكن توفيرها لمصروفات أخرى؟

لقد ظهرت لنا في السنوات الأخيرة مبالغت كبيرة جداً في مواصفات الإنشاءات الحكومية، وفي أحجامها، حتى لقد جاء بعضها مذهلاً من حيث الشكل الداخلي والخارجي، ولما كان سبب قيامها هو الحاجة إليه، فكان من اللازم أن يكون تصميمها ومواصفاتها في حدود الحاجة، وقد قيل في أمثالنا: «الزود نقص» ولذلك فقد أثار الإسراف في هذه المباني تأثيراً كبيراً في الأموال فأنقصها. وتوضيحاً لذلك فإنه يكفيننا أن نلقي نظرة على ما أنجز منها لنترى كم نحن مسرفون في وقت ينبغي علينا التوفير خلاله، علماً بأن عدم الإسراف مطلوب في كل وقت.

يُمرُّ بنا على شاشة التلفزيون ذكر مئات الملايين التي سوف تصرف على الإنشاءات المبالغ في حجمها وفي مواصفاتها، بينما يشكو الناس من نقص في بعض الخدمات المطلوبة لهم لأن الميزانية كما قيل لهم قد صارت لا تحمل ذلك.

فهل من نظرة إلى هذا؟

٢- يلاحظ المرء كثرة المؤسسات التي تتشابه بشكل واضح، ويرى مصروفاتها المبالغ فيها، وكأنها إنما صنعت من أجل أفراد يتمتعون بمظهرها ومكافآتها، وهذا واضح في التكاليف المالية التي تبذل فيها. لا شك أن بعض المؤسسات مهم، ولكن بعضها يحتاج إلى إعادة نظر، ومن ذلك دمج مع غيره مما يشابهه.

٣- يظن البعض عندنا أن المال لا ينفدُ مهما بعثنا منه في كل وجه، وها هو بسبب من الإسراف الزائد عن الحد؛ قد بدأ يتراجع، وبدأت الأعمال العامة تشكو قلة السيولة حتى لقد توقفت بعض الوزارات عن عدد من خدماتها التي كانت تؤديها للمواطنين بسبب ذلك.

ولعل من نماذج الإسراف الذي نتحدث عنه هنا أمر التسابق على إقرار القوانين التي تُسمى (شعبية) فتصرف بسبب إقرارها مبالغ طائلة من الأموال، وهي في واقع الأمر ليست شعبية بمعنى الكلمة، لأنها كما رأينا فيما تم إقراره لا تعم الشعب كله، ولا حتى الكثرة منه، بل إن آثارها تصب في مصلحة عدد محدود من أبناء الشعب، وكان الأولى بمُقرِّبها أن ينظروا إلى أهل الكويت جميعاً نظرة واحدة، أما العدد المحدود الذي أشرنا إليه فيمكن علاج ما قد يعترضه بصورة فردية لأن المشكلات الخاصة لا تُعالج بعلاج عام.

٤- ومن الإسراف - أيضاً - ما نراه في هذه الأموال التي تصرف من خزينة البلاد في الخارج، وذلك دون حدود ملموسة، ونحن لا نمانع في مساعدة المحتاجين، ولكننا ينبغي أن نعلم أننا لا يمكن أن نبذد أموالنا على العالم كله، وأننا إذا ساعدنا أحداً فلا بد وأن تكون المساعدة بقدر معلوم لا يؤثر على أرصدتنا ولا على مشروعاتنا التنموية المحلية.

إننا نرحب باستمرارنا على المنوال الذي سرنا عليه في أعمال الخير، وبذل المعونة لكل محتاج، ولكننا ينبغي أن ننظر إلى حالنا أولاً، وألا يكون ما نفقه مطابقاً لما جاء في المثل الذي مر بنا ذكره: «هيل بلياً جيل».

يتعلق ما سبق قوله بالأمر العامة، أما هنا فسوف يكون حديثنا مُتعلّقاً بالناس لأنهم أيضاً يتحملون مسؤولية - إلى حدّ ما - في بعض ما نُحسُّ به في هذه الأيام من نقص في الموارد، ولا شك في أن قيام الشعب بالتعاون مع حكومته سوف يكون له أثر كبير في كبح جماح الخطر المحدق بنا، وهو ما تبذل الجهود في هذه الأيام من أجل تفاديه.

ونحن نلاحظ على بعض أهلنا أموراً منها:

١- المبالغة في استهلاك المياه بصورة لا نظير لها، وهذا ما نراه في خارج بعض المنازل حين يقف السائق الذي يعمل على سيارة من السيارات المصطفة بقرب الباب، فيغسل جميع ما هو أمامه منها بواسطة خرطوم المياه الذي يدفع محتوياته بقوة، وبكميات هائلة على السيارات واحدة بعد أخرى، بحيث لا نبالغ إذا قلنا إنه قد يستهلك في عمله هذا ما يزيد عن ألف جالون من المياه المدعومة من الحكومة بفارق كبير عن تكلفتها الأصلية، ومع ذلك فصاحب هذه السيارات لا يهتم أبداً بما تتكبده الدولة من فارق السعر، وإذا كان هذا دأبه في خارج بيته فما بالك بما يفعله في داخله، من إسراف في المياه وهو يعرف أن الكويت ليست على نهر جار، وأن من حسن المواطنة أن يهتم بكل قطرة من المياه تأتيه.

٢- استغلال بعض الناس لموارد التموين التي تقدمها الدولة لهم بأسعار ميسرة، فهم يأخذون منه ما يحتاجون إليه وما لا يحتاجون لمجرد أنه رخيص، ومن ثم يجمعون ما ليست لهم به حاجة في منازلهم إلى أن يتلف بمضي المدة، فيرمونه خارجاً دون أن ينتفع به أحد، إضافة إلى أنهم أخذوا به جزءاً من مال الدولة التي رغبت بمساعدتهم، فهيأت لهم الحصول على تلك المواد. ولكنهم لم يُقدِّروا لها موقفها.

وللأسف الشديد فإن بعضاً من هؤلاء يبيع جزءاً مما يحصل عليه من مواد التموين، ولا يأبه إلى أن هذا المال الذي يأتيه محرم عليه، لأن من اشترى تلك السلع مخفضة الثمن إنما اشتراها مراعاة لحاجته، فلا يصح بيعها بعد استلامها.

٣- الإسراف في استهلاك التيار الكهربائي في المنازل والتباهي بزيادة الإضاءة حول الأسوار والواجهات، وكثرة المعدات التي تعمل بالكهرباء دون حاجة إليها. والله وحده يعلم مقدار ما تدفعه وزارة الكهرباء والماء في

مقابل ذلك؛ لأن صاحب المنزل يحصل على التيار الكهربائي وهو مدعوم بمبلغ كبير.

أليس من الواجب مراعاة ذلك بالحرص على عدم الإسراف في استخدام الكهرباء والماء تقديراً للموقف الذي تتخذه الوزارة المختصة تجاه المستهلكين بدفعها الفرق بين السعر الأصلي والمبلغ الذي يدفعه كل صاحب منزل.

٤- ومن الإسراف - أيضاً - التباهي بالمظاهر في كل شيء، والصرف بلا حدود على ما يمكن أن يتم الحصول عليه بأقل مما دُفِع فيه. وهذا واضح في الاحتفالات الخاصة بالمناسبات العائلية المختلفة، وما يحشد فيها من كل ما يلفت النظر، ومما يغني عنه ما هو أيسر منه.

صحيح أن هؤلاء ينفقون من أموالهم الخاصة، ولكن المعروف أن أموال الناس الخاصة تلتقي بالأموال العامة فتراعى في التقييم المالي لنا عالمياً. ولذا فإنني أرى أن عدم الإسراف عند الأهالي فيه نوع من الوفاء للوطن، والرغبة في علو شأنه.

٥- قيام البعض بالرحلات التي يُقصد بها الترفيه عن النفس، حتى لقد بالغ عدد من الأهالي في هذا الشأن، فصاروا يرحلون إلى الخارج في كل عطلة رسمية حتى ولو كانت ليومين فقط.

والرحلات أمر جيد، ومفيد لا غبار عليه، بشرط أن يكون في حدود المعقول، وفي مقتضى إمكانيات رب الأسرة المادية، فمن المعيب أن يستلف المرء لكي يسافر، وفي البلاد مجالات واسعة لاكتساب الراحة، ومحلات تجارية عامرة بكل ما يحتاج إليه المسافر، وبأسعار متهالكة.

أنا لا أعيب السفر إن كان لمرة واحدة في السنة، ولكن المعيب هو التكرار كما هو جاري العادة في أيامنا هذه.

وبعد، فليس ما ذكرته هنا نوعاً من الانتقاد، أو سعياً إلى كشف العيوب، ولكنه نصح مقدم إلى أبناء الوطن آملاً أن يكون في الأخذ به ما يفيد في تمكين

الكويت العزيزة من السير في الطريق السليم الذي سلكه الأجداد، وحافظوا
من خلال سيرهم فيه على المستوى المرموق الذي رأينا وطننا متمتعاً به
بعدهم. ونحن الآن مسؤولون عن إتمام مسيرتهم حياً في وطننا وتقديراً
لسلفنا.

الكويت والنفط

كان انبثاق النفط في الكويت أشبه بالمفاجأة على الرغم من أن البحث عنه استغرق وقتاً طويلاً بُحِثَ عنه خلاله في مواقع كثيرة، وَسَبَبُ المفاجأة أن هذا البحث الذي استمر منذ سنة ١٩١٣ م، لم يؤدي إلى نتيجة تذكر إلا بعد ذلك بعدد من السنين جرى فيها التنقيب عنه في كل موقع محتمل، ولكن أرض برقان هي التي جادت به آخر الأمر. وكان نفطها غزيراً أدخل انتشار خبر العثور عليه الفرحة إلى قلوب المواطنين جميعاً، وأنهى سِنِيَّ الترقب الطويلة بنهاية سعيدة.

(انظر كتابنا: الأزمنة والأمكنة ج ١ ص ١٢٥ وما بعدها. وفيه مقال بعنوان: برقان أمل وعمل).

وكان اكتشاف النفط على هذه الصورة في أعقاب انهيار أسواق اللؤلؤ وضعف مواسمه، وقرب غياب شمس السفن الشراعية التي كانت الكويت تعتمد عليها في تجارتها مع الغير، وهذا بسبب استيلاء السفن البخارية على كافة نواحي النشاط البحري.

ومن أجل ذلك كان تَرَقُّبُ العثور على النفط عندنا يعم الجميع ويهمهم كثيراً، لأن الناس كانت تعيش على أمل الحصول على مورد من موارد الرزق، بعد أن فَقَدُوا الموردين اللذين أشرنا إليهما آنفاً. ولقد كانت حقول برقان النفطية هي هذا الأمل الذي تحقق، وهي المورد الجديد الذي كان منتظراً، وكان سبب استبشار الناس وسعادتهم.

وخرجت أخبار هذا الاكتشاف المهم إلى الآفاق، وتحدثت عنه الصحف في كافة أنحاء البلدان المتقدمة، فقد كان الحقل الكويتي مُنبئاً عن إنتاج غزير سوف يكون له أثر كبير في إمدادات النفط إلى دول العالم.

ومما نشر عن ذلك ما ورد في جريدة التايمس البريطانية في عددها الصادر في يوم ١٤ مايو لسنة ١٩٥٠م، وفيه إشارة إلى أن نفط الكويت صارت له أهمية في تسهيل إمدادات العالم بهذه المادة الحيوية المهمة.

وبعد فترة قصيرة من حصول الكويت على النتائج المالية التي كانت منتظرة للنفط؛ بدأت في استغلال تلك النتائج في التنمية المحلية، فتقدمت البلاد بسرعة فائقة، وبخطوات حاسمة، حتى لفتت أنظار العالم، وجعلت جريدة التايمس التي ذكرناها قبل قليل، وهي جريدة رصينة تكتب عن ذلك الذي حدث عندنا، فقالت في عددها الصادر في اليوم التاسع عشر من شهر مايو لسنة ١٩٥٥م:

«لقد أُطلق على الكويت اسمُ: العرب الأوسط في بلاد الشرق الأوسط، وهذه التسمية في الواقع لها دلالتها، فنشاط أهلها الدائم، والسيل العظيم الذي يتجه إليها من المهاجرين، والمقارنة بين عهدي الكويت القديم والجديد، بين المئذنة وأبراج المياه الضخمة، بين السوق القديم، والسوق الجديد المتلألئ بأنوار النيون الرائعة، كل هذا من شأنه أن يدل على هذه التسمية».

ونحن نحسن الظن بالكاتب، فنقول إنه قصد بالمقارنة بين المئذنة وأبراج المياه مجرد بيان الفارق في الارتفاع. دون أن يقصد فيما كتب تعريضاً غير ملائم بالمئذنة التي تدل على المسجد.

نعود الآن إلى تاريخ النفط في الكويت وفق ما يلي:

كان العثور على النفط في الكويت هاجساً يدور في أذهان الكويتيين منذ مدة طويلة. ومنذ سنة ١٩١٣م ونحن نرى آثار ذلك في بعض المراسلات.

لقد دارت مباحثات بين الشيخ مبارك الصباح والقنصل العام البريطاني في الخليج السير بيرسي كوكس بتاريخ السادس والعشرين من شهر أكتوبر لسنة ١٩١٣م حول موضوع تصورات عن وجود النفط في البلاد، بناء على ملاحظات سطحية لبعض المواقع التي كان القار فيها يفيض على سطح الأرض مما ينبئ بوجود محتمل للنفط تحت التربة المغطاة بذلك القار.

وكان كوكس قد اقترح على الشيخ مبارك استدعاء شخص ينظر في هذا الأمر تمهيداً لاتخاذ إجراءات أخرى مناسبة تستغل الكويت بموجبها هذه الثروة الدفينة. وفي رسالة أرسلها القنصل العام في اليوم التالي لتلك المقابلة، وتعليقاً على ما دار من حديث جاء ما أشرنا إليه وهو: «إذا جنابكم راضين بوصول جناب أدميرال أسليد لأجل ملاحظته مكان القار في البرقان، وغيرها من الأماكن» ثم يضيف القنصل العام شرطاً له الصفة التجارية المعروفة اليوم، فالباحث عن هذه الثروة هو أولى بالاستفادة من نتائجها، ومن غير المعقول أن يقوم هؤلاء الإنجليز بالبحث والتنقيب ثم إذا ظهرت النتائج المشجعة أعطي الامتياز إلى غيرهم، لذا قال في رسالته: «وإذا صار في نظرهم أمل تحصيل الكاز (النفط) منه، جنابكم يقبلون أنه لا تعطي امتيازاً في هذا الخصوص إلى أحد سوى الشخص المعين، الموصى عليه من طرف الدولة البهية القيصرية الإنجليزية».

كان الأمر بيد الشيخ مبارك الصباح، فهو يستطيع أن يوافق على حضور الشخص المذكور، ويستطيع ألا يوافق، أما الشرط الآخر فهو شرط تجاري عادي وهو أنه إذا قبل بحضور الشخص ولا بد وأن يقبل به، أن يقوم بتسهيل سبل الوصول إلى الأماكن المرجوة، وقد وازن الشيخ بين الفوائد التي سوف تجنيها بلاده، وبين الوضع الراهن لها، فوجد أن المصلحة تقتضي الرضا بالعرض، ولذا كتب رسالة في اليوم نفسه، رد فيها بموافقه على إبلاغ الحكومة البريطانية بالأمر، والرغبة في حضور الشخص المناسب للبحث، وأبدى استعداده لإرسال من يصحبه إلى الأماكن المؤمل وجود النفط فيها سواء أكان ذلك في منطقة البرقان أو غيرها.

سارت الأمور بعد ذلك، ولكن العثور على النفط لم يتم إلا في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، ومع ذلك فقد كان برقان ولا يزال أكبر حقول النفط الكويتية، وقد تأخر إفصاح هذا الحقل عما به من ثروة، على الرغم من أن التنبؤ بوجودها كان قائماً منذ أيام حكم الشيخ مبارك الصباح.

استمرت المحاولات - بعد ذلك - في مناطق عدة من البلاد منها برقان وكازمة وامديره، وعلى الرغم من الإخفاقات التي حصلت خلال عمليات البحث في بعض الأماكن فإن ذلك لم يقلل من اهتمام حكومة الكويت أو المنقبين الأجانب، ودام البحث فترة حتى تم الحصول على المراد.

نحن الآن في سنة ١٩١٧م، وحاكم الكويت هو الشيخ سالم المبارك الصباح، والحديث هو الحديث نفسه، البحث عن النفط في أماكن مختارة من أراضي الكويت، وهذه رسالة بتاريخ الثامن من شهر فبراير لسنة ١٩١٧م، من الوكيل السياسي البريطاني إلى الشيخ سالم يبلغه فيها عن برقية تفيد بأنه بعد بضعة أيام سوف يصل مهندسان تابعان لشركة النفط البريطانية من أجل متابعة مسألة النفط، ويقول في رسالته: «وقصدهم يصلون إلى رأس كازمة، وإلى برقان، نرجوكم تعرفونا هل يوجد مانع لذلك؟ أملاً إذاً ليس هناك مانع ممكن تجعلون معهم كم نفر من خدامكم المقدار الكافي لهم، وتجعلوننا لكم بذلك ممنونين».

ولم يكن الشيخ سالم في موقف يعترض فيه على وصول هذين المهندسين، فهو - أيضاً - يريد حضورهما بسرعة لاستئناف البحث عن النفط بغية تحقيق الأمل في العثور عليه، ولذلك أرسل في اليوم نفسه رسالة يرد فيها على رسالة الوكيل السياسي ويقول: «عرفتم أنه بعد كم يوم يجون نفرين مهندسين من جهة شركة الكاز (النفط) وقصدهم يصلون كازمة وبرقان، ما فيه باس، وليس يوجد مانع، ونجعل معهم مقداراً كافياً من خدامنا».

وفي الثامن عشر من شهر مايو لسنة ١٩١٧م، وصل إلى الكويت مهندس آخر، فرغب الوكيل السياسي في أن يصحبه إلى منطقة امديره، فكتب بذلك

رسالة إلى الشيخ سالم الصباح يطلب السماح لهما بذلك ويقترح أن يصحبهما ابنه الشيخ عبدالله السالم الصباح، فرد الشيخ سالم بالموافقة، وتمت هذه الرحلة بصفتها جزءاً من البحث الدائب عن الثروة الكامنة، ولم يهدأ بال حكومة الكويت إلا بعد أن تم العثور على النفط بكميات تجارية في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، وبالتحديد في سنة ١٩٣٨ م، ولكن تصديره لم يتم إلا في سنة ١٩٤٦ م.

في سنة ١٩٢٢ م، عهد أمير الكويت الأسبق الشيخ أحمد الجابر الصباح كان الحديث بينه وبين الجانب البريطاني مستمراً حول استخراج النفط، ويبدو أن الشيخ قد لاحظ تلكؤاً من الجانب الآخر في الشروع بهذا العمل المهم بالنسبة للكويت، فأحب أن يقوم باستشارة هذا الجانب حتى يدفعهم إلى القيام بذلك. وهذا هو ما قد تم بفضل الحكمة التي أدار بها الشيخ هذه المشكلة، حيث قام باتصالات مع شركة تنقيب عن النفط من الشركات التي لم ترشحها الحكومة البريطانية مما أثار نائرة هذه الحكومة فكتب الميجر مور وكيلها السياسي في الكويت رسالة بتاريخ الحادي والعشرين من شهر يونيو لسنة ١٩٢٢ م، يقول فيها: «بعد السلام، وتقديم الاحترام، والسؤال عن عزيز وشريف خاطر كم أعرض أنني تشرفت بوصول تحريركم المرسل بتاريخه من جهة امتياز الغاز الذي قدمه لسعادتكم ميجر هو مز، وبهذه المناسبة فإني أذكر سعادتكم فقط بالوعد الكتابي الذي أخذه على عاتقه المرحوم الشيخ مبارك في تحريره المؤرخ في السادس والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة ١٣٣١ هـ إذ قال: «نحن قطعاً ما نعطي أي امتياز في هذا الخصوص إلى أحد سوى الشخص المعين من طرف الدولة البهية الإنجليزية». واستمر الميجر مور في تأكيد ذلك، وتأكيد أن الشيخ أحمد الجابر قد أعاد الالتزام بما التزم به جده من قبل.

وقد رجع الميجر مور إلى إعادة القول في ذلك عندما أرسل رسالته المؤرخة في السابع والعشرين من الشهر نفسه، والسنة ذاتها ليقول للشيخ إنه أرسل

المقالة التي تناولها منه، وهي التي ذكرها في رسالته السابقة إلى القنصل البريطاني العام في الخليج، وسوف يأتي بالرد قريباً، ولكنه يؤكد ما ذكره في رسالته السابقة.

هذه الاتصالات التي قام بها الشيخ أحمد الجابر الصباح مع شركات نفطية لا ترضاهما الحكومة البريطانية هي التي دفعت بهذه الحكومة إلى الوفاء بالتزامها باستخراج النفط في الكويت، والابتعاد عن التردد، وقد دلت على مقدرة الشيخ على التصرف الذي يضمن مصلحة بلاده، فلم يمض وقت طويل حتى بدأ استخراج النفط من مكامنه في البلاد.

وتأسست - نتيجة لذلك شركة نفط الكويت في سنة ١٩٣٤م، بصفتها شركة بريطانية أمريكية أصبحت فيها بموجب تأسيسها شركة برتش بتروليوم البريطانية وشركة جلف أويل الأمريكية شركة واحدة لشريكين متساويين، وذلك للاجتهد في الحصول على حقوق التنقيب عن النفط واستخراجه في الكويت، وفي الثالث والعشرين من شهر ديسمبر لسنة ١٩٣٤م، منح أمير الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح الشركة امتيازاً خاصاً بها وحدها، للبحث عن النفط وإنتاجه في البلاد. وبموجب الامتياز الأصلي كان دخل الدولة من النفط يقدر على أساس العائدات ولكنه عدل بموجب الاتفاقية الملحقه التي وقعت في سنة ١٩٥١م، ليصبح للدولة الحق في الحصول على نصف الأرباح الناتجة عن أعمال الشركة في الكويت.

وبحسب مدة الامتياز الأصلي كانت جميع أراضي الكويت ومياهها الإقليمية إلى مسافة ستة أميال بحرية من علامة الجزر، وتشمل أيضاً الجزر الكويتية والمياه المحيطة بها، كلها كانت خاضعة لهذا العمل، وفي عام ١٩٦٣م، وبموجب اتفاقية مع حكومة الكويت تنازلت الشركة - فيما بعد - طوعاً للدولة عما يقرب من نصف منطقة الامتياز الأصلية.

كان المسح الجيولوجي الابتدائي قد بدأ بحفر أول بئر استكشافية في سنة ١٩٣٦م، في منطقة بحرة الواقعة في شمالي جون الكويت، ولكنها لم تكن تبشر

بإنتاج تجاري، فتم البحث في مكان آخر، وفي سنة ١٩٣٨م، وفي منطقة برقان التي كانت هي الموقع الآخر اخترقت عمليات الحفر في البئر رمالاً حاملة للنفط على عمق ٣٧٠٠ قدم، ودلت اختبارات الإنتاج على أنها مشجعة جداً، وقد لحقت هذه البئر ثمانى آبار حفرت بين عامي ١٩٣٨م و ١٩٤٢م، فأكدت الآمال بوجود النفط، ولكن العمل توقف بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية إلى أن استؤنف في شهر نوفمبر من سنة ١٩٤٥م، وبدأ إنتاج النفط بمعدل ثلاثين ألف برميل يومياً، ثم بدأت الشحنات التجارية في شهر يونيو لسنة ١٩٤٦م.

تطورت الاكتشافات، وتنامت الأعمال، وأضافت الشركة إلى أعمال التنقيب والاستخراج أعمالاً أخرى منها تكرير النفط الخام. واتسع نشاط الشركة بشكل ملحوظ.

كان هذا في السابق أما اليوم فشركة نفط الكويت شركة كويتية ١٠٠٪ تملكها الحكومة وتعمل تحت مظلة مؤسسة البترول الكويتية التي نشأت بموجب المرسوم بقانون رقم ٦ / ١٩٨٠م، وهي تشمل العمل قي كافة الأعمال النفطية في البلاد.

لعل هذا هو كل ما يمكن أن يقال فيما يتعلق بحكاية النفط الكويتي، وبه نكتفي .

ختام

تمت الهوامش كما أردناه لها. وكما قُدر لنا أن نتوصل إليه من المعلومات التي لا بد وأن تكتب ثم تحفظ للتاريخ. وماتريد بلادنا منا أن نقوم به لأجلها. ولذا فإن ما يهمني هنا أن أهتف بالشبان من أبناء الكويت داعياً إياهم إلى الاهتمام بهذه الناحية، وتسجيل ما يمر بهم من أحداث مهما صَغُر شأنها، على أن يكون ذلك مع مزيد من التجرد وعدم التحيز. وأن يكون ما تتم كتابته مستنداً إلى حقائق مجردة لا إلى خيالات أو ظنون، فقد وجدنا في الفترة الأخيرة - وهذا ما يؤسف له - بعضاً من أبناء هذا الوطن يكتبون دون الرجوع إلى مراجع ولا إلى المجربين الذين مرت بهم السنين، وقد شاهدوا خلالها كثيراً من الأحداث حتى وجدنا أن البعض صار يخطف المعلومات خطفاً ويرصها في الورق دون عناية فتكون النتيجة معلومات مزيفة وغير دقيقة، بل هي مشار شك عند القارئ والباحث.

وهنا أقول - مطمئناً - إنني لا أدعي الكمال فيما قدمت فالكمال لله وحده، ولكني بذلت الجهد الممكن لواحد مثلي حريص على العمل الذي يقوم به. ويؤمن بأن كتابة تاريخ الكويت، وما يتعلق به أمانة ينبغي أن لا يُفَرَّطَ بها ويجب أن لا تدفع أحد الرغبة في الظهور أمام الناس على حساب سمعة الوطن وتاريخه.

ولهذا فإنني أتحمّل مسؤولية كل ما ورد في هذا الكتاب؛ لأنني قد أخضعت موضوعاته لبحث دقيق ورجعت قبل كتابتها إلى مراجع بشرية وأخرى مكتوبة. وإذا جاء بعد الاجتهاد في العمل ما يحسب عليّ فهذا الأمر من طبيعة الإنسان الذي يتعرض للخطأ، ولكن ما يهم في ذلك أن هذا العمل لم أقدمه جزافاً، ولم أعتمد في كتابته على رأيي الشخصي لأنني لم أكتب إلا ما يتعلق بالتاريخ.

والله الموفق

قواعد النشر قواعد النشر في سلسلة الإصدارات الخاصة

- ١ - أن يكون البحث أو الدراسة معنية بشؤون دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية.
- ٢ - أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص العلمي.
- ٣ - لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى، ولم يتم نشرها بأي صورة كانت، مع كتابة إقرار وتعهد بذلك.
- ٤ - لا يقل عدد كلمات الدراسة عن (٢٥,٠٠٠ كلمة).
- ٥ - أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.
- ٦ - أن يرفق مع البحث أو الدراسة ملخص باللغتين العربية والإنجليزية في حدود (٣٠٠) كلمة.
- ٧ - أن يرفق الباحث سيرة ذاتية مختصرة.
- ٨ - أن يمر البحث قبل إجازته للنشر بعملية تحكيم داخلي
- ٩ - لا يحق للباحث أن يقوم بإعادة نشر البحث مرة أخرى إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ النشر، وبالتنسيق مع إدارة المركز.
- ١٠ - يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.
- ١١ - يُمنح الباحث مكافأة مالية قدرها (٢٥٠) دينار كويتي.

